الدَّورُ الإقليمِيُّ الليبيُّ تجاه أفريقيا

بعدَ انتهاءِ الحَرْبِ البَاردة

(1990-2005)

حسين أمحمد مسعود

مجلس الثقافة العام

الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا
بعد انتهاء الحرب الباردة

(1990-2005)

الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا
بعد انتهاء الحرب الباردة

(1990 - 2005)

إعـــداد

حسين أحمد مسعود

الناشر

مجلس الثقافة العام

اســــم الكـــتاب: الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1990 - 2005)
إعـــــداد: حسين أمحمد مسعود
سنـــة النـــشر: 2010م
رقـــم الإيـــداع: 323 / 2010 م (دار الكتب الوطنية)
التــرقيم الـــدولي: 2 – 890 – 38 - 9959 - 978

تـــصميم الغـــلاف: دار قـــباء الحديثة – القاهرة
التنفـــيذ الفنـــي: دار قـــباء الحديثة – القاهرة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيس – مجمع المؤتمرات – سرت
هاتف 002185468622 - بريد مصور 002185473161
فرع طرابلس – عمارة الواحات – شارع عمر المختار
هاتف 00218214449894 - بريد مصور 00218213335388
ص ب 2764 طرابلس
فرع بنغازي – الفويهات الغربية – الطريق الدائري الثاني
هاتف 00218612241577 - 00218612241578
بريد مصور 00218612241576 – ص ب 9351 بنغازي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا
ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا
وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن
قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا
وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ
ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ

سورة البقرة 286

الإهـــداء

إلى وطني الحبيب ...

أمـــلاً في مزيـد مـن الازدهـار

إلى أبـــي وأمـــــي ...

دعاءً ورجاء بالرحمة والمغفرة.

إلى كل من تتلمذت على يديه ..

تـــقـــديــــراً وإجــــلالاً.

حسن أبو زيد الدويش

شكر وتقديــر

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونشكره شكراً يليق بعظيم فضله، علـــي مــا أسبغه علي من نعمة، وتوفيق لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام علي من لا نبـــي بعده، خير الخلق أجمعين، سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم. .. وبعد

يسرني ويشرفني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير، للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة، أستاذ العلوم السياسية، والعميد الأسـبق لكليــة الاقتــصاد والعلــوم السياسية، جامعة القاهرة، علي تشرف برئاسة لجنــة الحكــم والمناقــشة، وعلــي توجيهات سيادته عند إعداد مشروع هذه الدراسة، والتي كانــت الــسند والمرشــد لإتمام هذا العمل

وخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أحمد عبد الونيس شتا، أستاذ العلوم السياسية، والقانون الدولي العام، ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، علي تفضله بالمشاركة في لجنة الحكــم والمناقشة، وعلي ملاحظاته السديدة التي كان من شأنها تطوير هذا العمل.

كما يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير، لأستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي، أستاذ العلوم السياسية، والقانون الدولي العام، ووكيل كليــة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لشؤون الدراســات العليــا والبحــوث، والذي شرفني بإشرافه علي هذه الرسالة، وكان لتوجيهات سيادته، ودعمه وإرشاده، الفضل، بعد الله سبحانه وتعالي، في خروج هذا العمل إلي النور.

ويزيد من فخري وسعادتي أن أتقدم بعظيم شكري للأستاذ الـدكتور أحمــد يوسف أحمد، مدير معهد البحوث والدراسات العربيــة، الــذي شــملني برعايتــه وتوجيهه، والشكر موصول لكل العاملين بالمعهد علي ما أســدوه مــن تــسهيلات يسرت علي الباحث إتمام هذا العمل.

ووافر الشكر، لكل من ساهم برأيه وتوجيهاته ودعائه، في إتمام هذا العمل، مع صادق الدعوات للجميع بموفور الصحة والسعادة.. اللهم آمين؛؛؛

الفهـــرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

المقدمة

شكلت الدول الأفريقية، محور اهتمام الجماهيرية الليبية منذ قيام الثورة عام 1969م، وجاء هذا الاهتمام نتيجة أسباب جديدة، أهمها التحول الإيديولوجي في النظام الليبي خاصة بعد سقوط النظام الملكي وقيام الثورة فيها، فقد ظهرت خلال المرحلة مبادئ، وشعارات فتحت آفاقاً جديدة، سعت الجماهيرية الليبية من خلالها لممارسة دور مهم داخل القارة الأفريقية، هذا بجانب موقع ليبيا الجغرافي، كحلقة وصل بين قارتي أوروبا وأفريقيا.

وقد تغيرت معالم الدور الإقليمي الليبي في أفريقيا، بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث قامت الجماهيرية الليبية بإعلاء الدائرة الأفريقية في سياستها الخارجية، وسعت لتحقيق عدة أهداف رأتها رئيسية، منها: ممارسة دور إقليمي جديد وتعزيز مصالحها الاقتصادية، والسعي إلى تعزيز الوحدة الأفريقية، وتعزيز الوجود العربي والإسلامي فيها.

وقد انعكست الأهداف الجديدة على أنشطة السياسة الخارجية الليبية، تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث سعت لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي، كما سعت إلى ربط الساحل العربي بالصحراء العربية، كما لعبت دوراً مهماً في تسوية النزاعات الأفريقية عن طريق طرح مبادرات الوساطة، ورعاية اتفاقيات السلام سواء بشكل فردي أو بالتنسيق مع الدول الأفريقية الأخرى.

كما تراجعت الجماهيرية الليبية، بعد انتهاء الحرب الباردة عن الأسلوب العدائي للغرب، وحرصت على تسوية العديد من الملفات الشائكة في هذه العلاقات، كالاتهام بدعم المنظمات الإرهابية، وإنهاء ملف قضية

لوكيربي، وتحسين أجواء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحسين علاقاتها مع جيرانها من الدول العربية والأفريقية.

وفي إطار هذه الاعتبارات، جاءت هذه الدراسة حول:

الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1990 – 2005)

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الدور الإقليمي للجماهيرية الليبية في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة أمام ما تمثله هذه المرحلة من أهمية، وما شهدته من تحولات مهمة على المستوى الإقليمي والدولي، في ظل سعي الجماهيرية لتكوين ذاتها إقليميًا، وبناء التحالفات وخلق شبكة علاقات وتفاعلات دولية واسعة، يكون منطلقها الأول دول القارة الأفريقية، وخاصة بعد موقفها المساند للجماهيرية في قضية لوكيربي.

فرضيات الدراسة :

1- أن الضغوط الدولية التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية أدت إلى إحداث تغييرات على أهداف السياسة وأدواتها.

2- هناك علاقة بين نجاح السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا واتساقها مع قواعد وآليات النظام الدولي.

3- الظروف البيئية المحيطة كان لها الأثر المباشر في تطور العلاقة بين ليبيا وأفريقيا.

أسئلة الدراسـة :

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى أهمية منطقة المحيط الأفريقى في أجندة السياسة الخارجية الليبية؟

2- ما مدى التغيير في العلاقات بين ليبيا وأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ؟

3- ما مدى سعى الجماهيرية الليبية لتغير صورتها لدى العالم؟

4- ما مدى لعب الجماهيرية أدوار مهمة داخل القارة الأفريقية بالتعاون مع الدول الأفريقية ؟

5- ما هي العوامل المتحكمة في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ؟

نطاق الدراسـة :

تتناول الدراسة طبيعة الدور الإقليمي الليبي تجاه دول القارة الأفريقية، خلال الفترة من 1990، وحتي 2005، مع عدم إهمال الفترات السابقة أو اللاحقة لذلك، بما يخدم أهداف الدراسة.

منهاجية الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة أن يستعين الباحث بأكثر من اقتراب منهاجى، للاستعانة بها في القيام بمسح يساهم في تغطية أغلب جوانب الدراسة:

1- المنهج التاريخي: ويستخدم في تبين وتحليل الأسس التي قام عليها تطور السياسة الخارجية الليبية والعلاقة التاريخية بين ليبيا وأفريقيا.

2- **منهج تحليل النظم**: وذلك من خلال تحليل بيئة السياسة الخارجية، وما تقوم عليه من محددات، تتضمن مجموعة من المحددات الداخلية ومنها المحددات الجغرافيــة والــسكانية والاقتــصادية والنظــام الــسياسي، والمحددات الخارجية وتشمل تلك القضايا والمتغيرات النابعة من البيئة الإقليمية ومتغيرات النظام العالمي.

3- **المنهج المقارن**: للمقارنة بين طبيعة الأدوار والنشاطات التي قامت بها الجماهيرية تجاه دول القارة الأفريقية، قبل 1990، وبعــد 1990، مــن حيث التوجهات والأهداف والوسائل، وما ترتب على هذه الأدوار وتلك من النشاطات من نتائج.

الدراسات السابقة:

لم يغفل الباحث الجهود العلمية السابقة على بحثه، والتي تطرقت لمـــا تثيره الدراسة من أبعاد، فقد اطلع الباحث على بعض تلك الدراسات وأوردها في قائمة المراجع. وقد اهتمت هذه الدراسات بجانب معين مــن موضـــوع الدراسة. وفيما يلي نماذج من تلك الدراسات حسب الجانب المتعلق به:

1- دراسات متعلقة بانتهاء الحرب الباردة وتأثيرها على أفريقيا:

- ياسين العيوطي، أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 106، 1991.
- السفير أحمد طه، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 113، 1993.

2- دراسة متعلقة عن البيئة الداخلية الليبية:

- محمد المبروك يونس، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.

- سعد خليل العزيزي، التخطيط في كتاب الجماهيرية، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

- محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1990.

3- دراسة متعلقة بالبيئة الداخلية لجنوب أفريقيا:

- دونالد وايدنر، تاريخ جنوب الصحراء، الجزء الأول، ترجمة د. شوقي الجمل، القاهرة، مؤسسة سجل العرب 1976.

- د. إبراهيم نصر الدين، حركة التحرر الوطني لجنوب أفريقيا، القاهرة، دار المستقبل، الطبعة الأولى، 1989.

4- دراسة متعلقة بالوضع في أفريقيا:

- د. عبد الملك عودة، أفريقيا في ختام القرن العشرين، القاهرة: كتاب الأهرام، 2000.

- د. عادل عبد الرازق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا، 1963 – 2002، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.

- د. إبراهيم نصر الدين، اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا، الموسوعة الأفريقية، القاهرة: جامعة القاهرة، المجلد الخامس 1997.

5- دراسة متعلقة بالعلاقات الليبية الأفريقية:

- محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر، والتوزيع والإعلان، 1988.

- محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار تطــور العلاقــات العربيــة الأفريقية 1969-1977، طرابلس: الدار الجماهيرية للنــشر والتوزيــع والإعلانات، طبعة 1994.
- اليعقوبى أحمد بن يعقوب، ثورة الفاتح العالم المعاصر، طرابلس: وزارة الإعلام الليبي، طبعة 1972.

6- دراسة تتعلق بالعلاقة بين ليبيا وأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:

- عبد المجيد خليفة الكوت، **السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غيــر العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعــة الــدول العربيــة، 2001.
- خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة: معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004.
- Hulianis Asteris "Qadafis Come Back: Libya Sub-Sahareh Africa in the 1990" Affairs (Oxford University Press, Vo. 100 No. 398, Jan 2001).

وقد جاءت الدراسة الحالية، لاستكمال هذه الجهود، ومتابعة التطورات التي شهدها الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، وخاصة بعد النجاحات التي حققتها الجماهيرية، على مستوى علاقاتها الثنائية، وتحركاتها لتوحيــد دول القارة، وتفعيل جهودها في التصدي لما تواجهه من أزمات وتحديات.

تقسيم الدراسة:

في إطار هذه الاعتبارات، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، على النحو التالي:

- **مقدمة الدراسة**
- **الفصل الأول: الدور الليبي في أفريقيا قبل 1990:**
  - **المبحث الأول:** محددات الدور الليبي في أفريقيا قبل 1990.
  - **المبحث الثاني:** قضايا الدور الليبي في أفريقيا قبل 1990.
- **الفصل الثاني: محددات الدور الإقليمي الليبي في أفريقيا بعد 1990:**
  - **المبحث الأول:** المحددات الداخلية
  - **المبحث الثاني:** المحددات الإقليمية.
  - **المبحث الثالث:** المحددات الدولية.
- **الفصل الثالث: الدور الليبي وقضايا النزاعات المسلحة في أفريقيا (1990 - 2005)**
  - **المبحث الأول:** طبيعة النزاعات المسلحة في أفريقيا وتوزيعها.
  - **المبحث الثاني:** الدور الليبي وتسوية النزاعات المسلحة أفريقيا.
- **الفصل الرابع: الدور الليبي وقضية الوحدة الأفريقية (1990 - 2005):**
  - **المبحث الأول:** مشروعات الوحدة الأفريقية وتطورها.
  - **المبحث الثاني:** الدور الليبي ودعم المشروعات الوحدوية في أفريقيا
- **الفصل الخامس: الدور الليبي وقضايا التنمية الاقتصادية في أفريقيا (1990 - 2005)**

- **المبحث الأول:** طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

- **المبحث الثاني:** الدور الليبي ومواجهة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

- **الخاتمة:** النتائج والتوصيات.

- قائمة المراجع.

الفصـــل الأول

الدور الليبي في القارة الأفريقية

(1990 -1969)

تتعدد المصالح والأهداف الليبية فى القارة الأفريقية، وتتنوع هذه المصالح ما بين الأمنية والدفاعية، حيث تعتبر الدول الأفريقية عمقا استراتيجيا لليبيا، يجب العمل على تأمينه، وإزالة أية أخطار قد تنعكس بالسلب على الأمن القومى الليبي، والمصالح الاقتصادية، حيث السعي نحو الاستفادة من الثروات الضخمة التي تمتلكها القارة الأفريقية، بما يخدم عمليات التنمية داخل المجتمع الليبي، والمصالح الأيديولوجية والثقافية، حيث العمل على خلق بيئة موالية فكريا فى أفريقيا لتوجهات النظام السياسى فى ليبيا، هذا بجانب مصالح تتعلق بمكانتها الدولية فى أفريقيا[1].

وقد حاولت ليبيا تدعيم هذه المصالح بعد ثورة 1969 من خلال تبنى أهداف متعددة، بعضها ظل ثابتا، كالتحرك نحو ممارسة دور إقليمي فى القارة الأفريقية، وفى النظام الإقليمي الفرعى، ودعم الوجود العربي والإسلامي فى أفريقيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة، وكذلك تعزيز الوحدة الأفريقية، وتسوية المنازعات الأفريقية[2].

وكان بعضها متغيرًا، ارتبط بظروف الحرب الباردة، مثل، مقاومة النفوذ الأجنبى وخاصة الإسرائيلي، ودعم حركات التحرير، ومساندة النظم الثورية فى أفريقيا[3].

---

(1) د. أحمد الصاوي، "الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية .. السياسة الخارجية الليبية فى أفريقيا نموذجا"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد 6، ربيع 1992، ص 138 – 141.

(2) فاضل الربيعي، "ليبيا إلى الداخل الأفريقى بالابتعاد عن الخارج العربي"، صحيفة الحياة، لندن، عدد 1999/10/12.

(3) William Zartman, "The Sources and Goals of Qadhafi's Foreign Policy" American Arab Affairs (Indiana: State University. Vol. 17. No 6.Fall 1983) Pp.54-55.

وخلال الفترة من 1969 وحتي 1990، اتسمت أهداف السياسة الخارجية الليبية بالطابع الثوري، ساعد على ذلك وجود هامش من المناورة في تحركات دول العالم الثالث فى ظل مناخ الحرب الباردة، والاستقطاب بين المعسكرين الشرقى والغربى، وحرية الحركة فى الفضاء الإقليمي الأفريقى، حيث شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال أنظمة تتسم بالطابع الثورى، والرغبة فى الاستقلال عن الغرب.

وكذلك اتساق هذه الأهداف مع المشروع الثورى الليبي الداخلى (حيث رفضت ليبيا النماذج الغربية، واختطت لنفسها نظاما مختلفا أسمته النظام الجماهيرى) والإقليمي (حيث لعبت دورا ثوريا ضد المصالح الغربية، ودعت إلى الوحدة العربية لمواجهة إسرائيل والقوى الغربية) والدولي (حيث دعمت الحركات الثورية فى بقاع مختلفة من العالم ضد ما أسمته الإمبريالية العالمية)[1].

وفي إطار هذه الاعتبارات، يمكن القول إن الدور الليبي في القارة الأفريقية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 وحتي نهاية الحرب الباردة (1990) قد حكمه العديد من الاعتبارات والمحددات، كما شهد العديد من الأدوار والنشاطات.

وفي إطارها، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: محددات الدور الليبي في القارة الأفريقية (1969 – 1990).

المبحث الثاني: قضايا الدور الليبي في القارة الأفريقية (1969 – 1990).

---

(1) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004، ص 110 – 112.

المبحث الأول

محددات الدور الليبي في القارة الأفريقية

(1969 ـ 1990)

يمكن التمييز في إطار محددات الدور الليبي في القارة الأفريقيـة، بين ثلاثة مستويات (الداخلية، والإقليمية، والدولية)، وذلك على النحـو التالي:

المطلب الأول

المحددات الداخليـة

وهي تلك النابعة من داخل النظام السياسي وبيئته الداخلية، وما تقـوم عليه من مقومات جغرافية وبشرية وتاريخية وفكرية وسياسـية وعـسكرية واقتصادية:

أولاً : المحددات الجغرافية :

تتمثل المحددات الجغرافية في تأثيرات الموقع الجغرافـى والمـساحة والتضاريس على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية، وهو ما يمكن الوقوف عليه على النحو التالي:

1- **الموقع:** يعتبر موقع ليبيا من الناحية الجغرافية ذا بعد استراتيجى فـى المواصلات الدولية، حيث تربط شواطئه الممتدة على طـول البحـر

المتوسط القارة الأفريقية بأوربا، كما أنه حلقة الوصل بين منطقتي المغرب والمشرق العربي، كما مثل المعبر الذى يتم عن طريقة السيطرة على وسط أفريقيا والمنطقة العربية(1).

وقد كان هذا الموقع دافعًا للعديد من القوى الدولية للسعي نحو السيطرة على ليبيا، واستطاعت إيطاليا استعمار البلاد (1911 -1941) وبعد خروجها قسمت ليبيا إلى منطقتى نفوذ إحداهما فى "فزان"، وتخضع لفرنسا، والثانية "وسط ليبيا وطرابلس" وخضعت للنفوذ البريطانى(2).

وبعد استقلال ليبيا عام 1951، حرصت القوى الغربية الكبرى على الاحتفاظ بنفوذ لها داخل ليبيا، فقد وقعت ليبيا وهي تحت الحكم الملكى معاهدة مع بريطانيا عام 1953، وحصلت بريطانيا بمقتضاها على امتيازات عسكرية في ليبيا، منها أن تكون الأراضى الليبية فى برقة وطرابلس وغيرها من الأراضى تحت تصرف القوات البريطانية(3).

كما وقعت الحكومة الليبية معاهدة مع الولايات المتحدة، حصلت بموجبها على عقد إيجار لقاعدة الملاحة "هويلس" الجوية لمدة عشرين عاما، كما وقعت معاهدة عسكرية مع فرنسا سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء فى ولاية "فزان" مقابل مساعدة مالية تقدم للولاية(4).

2- **المساحة:** تبلغ مساحة ليبيا (1759540) كم^2، وتتوزع هذه المساحة

---

(1) فوزى أحمد تيم، وعطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، بنغازى: منشورات جامعة قار يونس، 1988، الجزء الثانى، ص 339.

(2) د. محمود أبو العينين، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء فى عهد القذافى، فى أمين هويدى وآخرون، لا للتهديدات الأمريكية والصهيونية للجماهيرية، القاهرة: القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، 1996، ص 182 – 183.

(3) سامى حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1970، ص 112 – 113.

(4) المصدر السابق، ص 127 – 128.

بين ثلاث مناطق: طرابلس فى الغرب، برقة فى الشرق، وواحة فزان فى الجنوب، وتحتل ليبيا المركز الرابع من حيث الدول الأكبر مساحة فى أفريقيا بعد السودان والجزائر والكونغو الديمقراطية [1].

3- **التضاريس**: يمكن تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم متباينة تضاريسيًا، تمتد من الشرق إلى الغرب، وهى:

- خط الساحل: تطل ليبيا من الشمال على واجهة بحرية طويلة على البحر المتوسط تبلغ (1900) كم، تمتد من "رأس الرملة" شرقًا إلى "رأس أجدير" غربًا، وتنتشر على الساحل مجموعة من السهول الساحلية المتقطعة التي تمتد موازية للساحل، وينحصر أغلبها بين خط الساحل والمرتفعات الشمالية، وتمثل هذه السهول نحو 5% فقط من مساحة البلاد[2].

- المرتفعات الشمالية: وتضم "الجبل الأخضر" فى الشرق، و"الجبل الغربى" فى الغرب، وبينهما سهول سرت المفتوحة.

- إقليم الصحراء والأحواض الداخلية والمرتفعات الصحراوية: تمتد الصحراء الليبية من المرتفعات الشمالية وخليج سرت وحتى الحدود الجنوبية وتمثل 90% من أراضى البلاد، وهى جزء من نطاق الصحراء الكبرى التي تمتد فى شمال أفريقيا، وتضم عددًا من المرتفعات الصحراوية، تشمل جبال "العوينات" و"تيبستى" و"تاسيلى" و"تمو" و"السوداء" و"الهروج"[3].

وهذه المحددات الجغرافية (الموقع، المساحة، التضاريس) وإن كانت

---

(1) World Fact Book 2000. www.cia-gov/puplictications/factbook/geas/ly.html.

(2) د. جمال حمدان، دراسة فى الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية الليبية، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص 94 – 100..

(3) W.b. Fisher, "Physical and Social Geography for Libya", Africa South of the Sahara 1995 (London: Europe Publications , 1995) P.680.

قد وفرت العديد من الفرص للسياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، إلا أنها كذلك فرضت عليها قيودًا عديدة، وهو ما يتضح من:

- أدى القرب الجغرافى من الدول الأفريقية، إلى أهمية الدائرة الأفريقية للأمن القومى الليبي، وللسياسة الخارجية الليبية، إلا أن هذه الدائرة تفاوتت مكانتها من فترة إلى أخرى، ففى السبعينيات والثمانينيات كانت تلى الدائرة العربية، إلا أنها أصبحت تحتل المكانة الرئيسية خلال التسعينيات.
- قلة الأخطار التي طرحتها الدائرة الأفريقية على ليبيا، وهو ما أدى إلى وضع الدائرة الأفريقية فى اهتمامات السياسة الخارجية الليبية كدائرة تعاون سلمية لا صراعية.
- مثلت المساحة الشاسعة لليبيا عنصر قوة لسياستها الخارجية حيث أعطت لها عمقا استراتيجيا، خاصة مع كثرة الثروات النفطية والمعدنية فى الأراضى الليبية، كما أعطت لها قوة فى مقابل جيرانها الأفارقة الأقل منها في المساحة [1].
- إن الاتساع الكبير في المساحة مع قلة عدد السكان، وضعف الإمكانات التكنولوجية، مثل حافزا للتعاون مع الدول الأفريقية، وذلك للاعتماد على العمال الأفارقة لتعويض نقص العمالة، وهو ما شكل أحد أهم مظاهر التعاون والترابط بين ليبيا والدول الأفريقية.
- إن تشابه تضاريس ليبيا مع الدول الأفريقية الصحراوية أدى إلى تسهيل الهجرات والتعاون بين القبائل من الجهة الجنوبية لليبيا، وهو ما مثل عنصرًا مساعدًا للتعاون الليبي الأفريقى.

---

(1) حسين معلوم "محرر"، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى 2002**، طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2003، ص 616 - 626

- إن امتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر المتوسط شكل ميزة دافعة للتعاون مع الدول الأفريقية الحبيسة التي ليس لها طرق على البحار كتشاد وأفريقيا الوسطى والنيجر.

ثانيًا: المحددات السكانية (الديموغرافية):

بلغ عدد سكان ليبيا عام 1964 حوالي (1.564.369) نسمة، وصل في عام 1984 (3.642.576) نسمة، وفي 1995 ارتفع إلى (4.799.065) نسمة[1]، أما في يوليو 2003 فقد قُدر بنحو (5.449.074)[2].

ووفقا لنتائج التعدادات التي أجريت بين (1964) وحتى (1995)، بلغت معدلات النمو السكاني (3.7%، 4.1%، 4.5%، 2.5%) على التوالي، حيث شهد عقدي السبعينيات والثمانينيات معدلات نمو عالية، نتيجة تكثيف الاستثمارات وتوسيع مشاريع التنمية[3].

ويبلغ معدل الكثافة السكانية 2.47 شخص/كم، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا في الكثافة بين المناطق المختلفة في الجماهيرية؛ فغالبية السكان تتجمع في الشريط الساحلي، وخاصة حول المدن الرئيسة مثل: طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية ودرنة، وتبلغ الكثافة السكانية فيها (45 شخصا/كم) في حين أن مناطق الهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية لا تتعدى الكثافة السكانية فيها (0.48 شخصًا/كم)[4].

---

(1) د. صبحي قنصوة وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاما 1969 - 1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر، 1994، ص 51.

(2) World Fact Book 2003. www.cia-gov/puplictications/factbook/geas/ly.html.

(3) د. عمار المبروك الطيف "محرر"، ليبيا، تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999، ص 51.

(4) محمد المبروك يونس، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي: جامعة قار يونس، 1995، ص 11.

ومما ضاعف من أثر الخلل فى الميزان السكانى الارتفاع المستمر لسكان الحضر؛ فقد وصلت نسبتهم إلى نحو (85.39%) عام 1995 مقارنة بنحو (57.5%) عام 1973، بسبب ظهور النفط وقيام صناعات كثيرة تحتاج لأيدى عاملة، جذبت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من الدول العربية والأفريقية، وقد بلغت نسبة العرب بين الوافدين 18% والأفارقة 8% والآسيويين 7% والباقي من دول العالم الأخرى[1].

وقد كان لهذه الخصائص الديمغرافية العديد من الانعكاسات على السياسة الخارجية الليبية بصفة عامة، وتجاه أفريقيا بصفة خاصة، ومن ذلك:

- إن تركز السكان على ساحل المتوسط سهل من وجود روابط قوية مع الدول الأوربية والعربية، وفى المقابل ضعف الروابط مع الدول الأفريقية، ساعد على ذلك تركز مؤسسات الدولة فى الشمال وبجوار الساحل، وهو ما أتاح قيام الدولة بتنمية هذه المناطق حضاريا، وفى المقابل ضعفت عمليات تنمية المناطق الجنوبية؛ وهو ما حال دون وجود خطوط التقاء مع الدول الأفريقية الملاصقة للجزء الجنوبى لليبيا.
- أدى التفاوت بين قلة حجم السكان والمساحة الجغرافية الشاسعة لليبيا إلى وجود فجوة فى الطموحات الليبية للعب دور إقليمي وعالمى، حاولت ليبيا التغلب عليها من خلال تبنى مشروعات وحدوية عربية فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، والسعى لتعزيز الوحدة الأفريقية فى أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين.
- مثل تقارب الحجم السكانى لليبيا مع الدول الأفريقية المجاورة على وجه الخصوص عنصر توازن إلى حد ما، فيصل الحجم السكانى لتشاد إلى

---

(1) سعد خليل العزيرى، التحضر في كتاب الجماهيرية، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 397.

6.9 ملايين نسمة، كما يصل فى أفريقيا الوسطى إلى 3.6 ملايين نسمة عام 1998[1].

ثالثًا: المحددات التاريخية والفكرية:

نظرًا لموقعها الجغرافي المميز؛ شكلت ليبيا جسرًا مهمًا بين الشرق والغرب، وخاصة بالنسبة لدول الشمال الأفريقي وجنوب أوربا، وبعدًا مهمًا للقارة الأفريقية جنوب الصحراء، وحلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كما جعلها هذا الموقع ملتقى مختلف التيارات الثقافية والحضارية، ولذلك كان لها دور فاعل في عملية التحول والتطور السياسي والاقتصادي للمنطقة عبر مختلف العصور.

وفي العصر الحديث، مرت ليبيا بالعديد من التطورات التي انعكست على توجهاتها السياسية، الداخلية والخارجية، فعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية رأى فيها الليبيون فرصة ثمينة للتخلص من الاستعمار الإيطالي، وكانت الشكوك تساور الليبيين بعد انتهاء الحرب، واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا، وسقوط كلٍ من طرابلس وبنغازي في أيدي القوات البريطانية، وكان هدف بريطانيا هو الفصل بين إقليمي طرابلس وبرقة، ومنح إقليم فزان لفرنسا، والعمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين.

وأصبحت فرنسا وبريطانيا تتحكمان في ليبيا ضد رغبة شعبها، ونشرت بريطانيا وإيطاليا في 1949/3/10م مشروعًا يقضى بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والبريطانية على برقة والفرنسية على فزان، على أن تُمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع، ووافقت اللجنة المختصة في الأمم المتحدة على المشروع في 1949/5/13م،

(1) خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية ..، مصدر سابق، ص 20 – 27.

وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة.

وبعد مفاوضات طويلة، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21م، والذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير عام 1952م، وفي شهر أكتوبر من عام 1950م تكونت جمعية تأسيسية من 60 عضوًا، يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا فيها عشرون عضوًا، وفي شهر نوفمبر 1950، اجتمعت الجمعية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الاتحادي، وكلفت الجمعية لجنة لصياغة الدستور.

وفي 1951/3/29م، أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة مؤقتة في طرابلس، وفي 1951/10/12م نُقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة الكاملة فيما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشئون الخارجية والمالية، التي نقلت إلى الحكومة الليبية في 1951/12/15 م، وأعقب ذلك إعلان الدستور الليبي[1].

وخلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، عانى الشعب الليبي من الاستقلال الصوري، فالأراضي الليبية ما زالت مسرحًا للعديد من القواعد العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية (كقاعدة هويلس، والملاحة، والعدم، وغيرها)، إضافة إلى ما كان يتمتع به الإيطاليون من امتيازات لامتلاك آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وتسخير الليبيين للعمل فيها، فضلًا عن تحكم الشركات النفطية الأمريكية الكبرى في الاقتصاد الليبي، وتكبيل ليبيا بالديون الخارجية[2].

---

(1) سامي حكيم، **حقيقة ليبيا**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط. 2، 1967، ص 112-113.

(2) د. جمال حمدان، **دراسة في الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية الليبية**، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص. ص 98 – 105.

كما عانت ليبيا من الفساد السياسي وانتشار المستغلين الذين اشتد التنافس بينهم على المناصب، والثروات، وتشكيل الوزارات، فكان لا يمر على تشكيل وزارة ستة أشهر حتى يتم إسقاطها وتشكيل وزارة جديدة، وكلها عوامل شكلت بيئة داعمة لقيام ثورة تقضي على هذه السلبيات، وتعيد بناء الدولة، وفق أسس جديدة، تحفظ لها تماسكها الداخلي، ومكانتها الخارجية، فكانت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، والتي قادها الأخ العقيد معمر القذافي.(1)

وقد جاءت ثورة الفاتح متأثرة بأفكار ثورة 23 يوليو 1952 فى مصر، واعتبرها العقيد القذافى رافدا لثورة يوليو، وأنها بعد موت "عبد الناصر" غدت امتدادًا لها، حيث دعت إلى نفس المبادئ التحررية، كما استلهمت الشعارات الأساسية لتلك الثورة والمتمثلة فى الحرية، والاشتراكية والوحدة، والتي انعكست على توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه مختلف دول العالم، وخاصة دول القارة الأفريقية، وهو ما برز على النحو التالي:

1- **الحرية:** مثلت الحرية أهم الأولويات التي قامت لتحقيقها ثورة الفاتح، وذلك من أجل إزالة كافة العقبات التي تعترض طريق الإرادة الشعبية، كالفقر والتخلف والجهل والاستغلال الطبقى وتسلط العائلة الحاكمة، إضافة إلى قيود المعاهدات الأجنبية التي كرست تواجد القواعد العسكرية -الأجنبية -على الأرض الليبية، ولم تعد الحرية متمثلة فقط فى القدرة على التعبير، بل فى التخلص من الجهل والظلم والاستعباد، وإزالة كافة العوائق الاقتصادية الاجتماعية أيضًا .

2- **الاشتراكية:** اعتبرت الثورة أن الاشتراكية ضرورة حتمية للقضاء على تركة الاستعمار والعهود السابقة التي عمدت إلى استغلال خيرات

(1) أبو عجيلة عبد السلام المبروك، مصدر سابق، ص. ص 6 – 10.

الإنسان الليبي وثروات بلاده، وسعت إلى إقامة مجتمع للكفاية والعدل، ورفضت مفهوم الصراع الطبقى، كما تم الاعتراف بالملكية الشخصية غير المستغلة، واعتبرتها حقا مقدسا للأفراد.

وقد تجسد الهدف الأساسى للثورة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى والتحرر من التبعية للخارج، حيث أعاد مجلس قيادة الثورة توجيه الاقتصاد للوصول إلى تنمية أسرع وأكثر عدالة فيما يتعلق بتوزيع الدخل والخـدمات، كما قامت الدولة بتوسيع نطاق نشاطها فى المجال الاقتصادي، وارتـبط هـذا التوجه مع عملية تأميم كبرى تمثلت قمتها فى تأميم البتـرول مـن حيـث الإنتاج والتصدير عام 1971.

3- الوحدة: تعتبر ثورة الفاتح الوحدة العربية ضـرورة حتميـة وحيويـة لحماية الشعب العربي، وشكلت ليبيا أول دول عربية ذات عوائد مالية مرتفعة تدعو إلى الوحدة العربية، وهو ما يعني أن الوحدة ليست هدفًا لتأمين حاجات مباشرة، بل قضية استراتيجية لتأمين الوجـود العربـي ذاته. ونتيجة لأهمية الوحدة فقد تم النص عليها فى الوثائق الرسـمية، حيث جاءت المادة الأولى من الإعلان الدسـتورى (1969) لتؤكـد الانتماء العربي للشعب الليبي وتكريس هدفه الأساسى فى إقامة الوحدة العربية الشاملة، كما أكد الكتاب الأخضر على أهمية الوحدة العربيـة معتبرا إياها الشكل الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعـى، كما أكد إعلان قيام سلطة الشعب فى ديباجته علـى التزامـه بتحقيـق الوحدة العربية الشاملة.

وتطبيقا لالتزامها بتحقيق الوحدة، بادرت ليبيا منذ قيام الثورة إلى دعوة الدول العربية من أجل التوحيد السياسى، كما عملت ليبيا على الدخول فـى

أشكال للوحدة تضم أكثر من دولة عربية واحدة (كاتحاد الجمهوريات العربية)، كما سعت لإقامة اتحاد عربي أفريقي شامل[1].

وفي إطار هذه المنطلقات، لعبت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، التي امتدت لجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والدينية، وشكلت الجماهيرية إحدى البوابات التي عن طريقها تم التبادل الحضاري والديني الذي لم ينقطع بين الشمال والجنوب الأفريقي، وتعزز ذلك من خلال توجهات ثورة الفاتح في التخلص من كل أشكال "الاستعمار والعنصرية والتخلف".

ومن هنا كانت القارة الأفريقية وهمومها في قلب هذه التوجهات منذ بلورة الوعي الثوري للثورة في الخمسينيات، الأمر الذي جاء استجابة طبيعية لجملة من المبادئ والأسس الثابتة لثورة الفاتح التي نمت أفكارها أثناء تنامي موجة الوعي الوطني والقومي العربي والأفريقي في مرحلة الخمسينيات والستينيات[2].

كما أكدت البيانات التي صدرت عن ثورة الفاتح على عدد من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهاتها الأفريقية، ومن ذلك:

1- الاقتناع بأهمية التعاون العربي الأفريقي وما يحققه من فوائد للطرفين انطلاقا من أن الارتباطات الروحية والجغرافية والثقافية القائمة بين الوطن العربي والقارة الأفريقية تجعل كل منهما مجموعة سياسية واقتصادية واحدة، وأن التعاون بينها سيعود بالفائدة المشتركة لا

---

(1) د. فوزي أحمد تيم، د. عطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط. 2، 1426 م.، جزء 2، ص 375 – 380.

(2) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية 1952–1977، طرابلس: دار الكتب الوطنية، 1991، ص 91.

لمصلحة أفريقيا والوطن العربي فحسب، بل لمجموعة دول العالم الثالث وشعوب العالم بأسره.

2- التمسك بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئها، والالتزام بدعم حركات التحرر الأفريقية حتى يتم التحرير الكامل لكل الأقاليم التي ترزخ تحت الأنظمة العنصرية الاستعمارية وتخليص القارة من أشكال النفوذ الأجنبى والعنصرى[1].

3- ضرورة العمل للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد الأفريقية لصالح شعوب القارة الأفريقية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمى جديد.

4- إدانة التنسيق العنصرى القائم بين كيان جنوب أفريقيا "قبل تغيير نظام الحكم واستلام المواطنون السود السلطة"، والكيان الصهيونى فى فلسطين واعتباره تعاونا معاديا للإنسانية، ويهدف إلى عرقلة التعاون العربي الأفريقى، الأمر الذى يتطلب مساندة أفريقية لكفاح الشعب الفلسطينى ضد الصهيونية العنصرية[2].

رابعًا: المحددات السياسية:

ترتبط هذه المحددات بدور القيادة السياسية في النظام السياسي الليبي، وتحديدًا في العقيد القذافي وتوجهاته الفكرية، ومواقفه من القارة الأفريقية وقضاياها، وخاصة في ظل هيمنة العقيد القذافي على مقاليد الحكم في البلاد، فبعد حل مجلس قيادة الثورة وإعلان سلطة الشعب فى 1977، اختارت

---

(1) د. أحمد الجبير، **العلاقات العربية الأفريقية**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1992، ص 131 – 132.

(2) محمد المبروك يونس، **تاريخ التطور السياسى ...**، **مصدر سابق**، ص 90 – 93.

المؤتمرات الشعبية العقيد القذافى أمينا عاما لها، وأعلن القذافي فى عام 1978 أنه سيتوقف عن ممارسة السلطة، وأنه سيكرس نفسه للعمل الثورى حيث استقال بالفعل من أمانة مؤتمر الشعب العام فى مارس 1979، معلنا الفصل الفعلى بين السلطة والثورة، وأصبح المنصب الرسمى الوحيد للقذافى فى الهيكلية الرسمية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة[1].

وقاد الإعلان عن تكريس العقيد القذافى نفسه للعمل الثورى إلى تشكيل "اللجان الثورية" والتي تتكون من مجموعات من الشباب المتأثرين بأفكار الزعيم الليبي وأطروحات الكتاب الأخضر، ومارست دورا أساسيا فى العمل السياسى فى ليبيا، ومثلت أقوى أدوات القذافي فى تنفيذ سياسته فى الداخل والخارج[2].

وعلى الرغم من القول بعدم مزاولة القذافى للسلطة، وأن مهمته تنتهى عند الترشيد والتحفيز، فإن نفوذه في الحياة السياسية ودوره فى تقرير السياسات واتخاذ القرارات ظل قويًا وفعالًا، ولم تلغ التغيرات فى هياكل السلطة وفى المهام والاختصاصات المنوطة بها، حقيقة أن العقيد القذافى هو قمة هرم السلطة فى ليبيا، ويسيطر على مختلف أنواعها وأشكالها[3].

فأجندة مؤتمر الشعب العام وأعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية تعتمد وبشكل رئيسى على رؤى وتوجيهات العقيد القذافى الذى عادة ما يطرحها

---

(1) د. محمد زاهى المغيربى، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 173 - 174.

(2) Raymond A. Hinnebusch "Libya: Personality Leadership of a Populist Revolution" in William Zartman (ed). Political Elites in Arab North Africa (New York: Longman Inc , 1982) Pp 202-203.

(3) John Davis, Libyan Politics Tribe and Revolutions (London: I.B. Trus,1987) Pp70- 72.

من خلال مداخلات إعلامية تسبق انعقاد جلسات المؤتمرات الشعبية، وتعتبر هذه المداخلات بمثابة توجيهات ملزمة وواجبة التنفيذ[1].

أي أن العقيد القذافى ينفرد بحق اتخاذ القرار، وصنع وتوجيه السياسة الخارجية الليبية، فأهداف هذه السياسة وقضاياها وأدواتها، تتوقف بالدرجة الأولي على رؤية العقيد القذافي وتوجهاته الفكرية والسياسية [2].

خامسًا: المحددات العسكرية:

شكلت القدرات العسكرية الليبية مصدرًا للقلق لدى الدول الأفريقية المجاورة التي لا تمتلك مثل هذه القدرات، حيث لم يزد الإنفاق العسكرى للنيجر فى عام 2000 على 20 مليون دولار، وتشاد (13) مليون دولار، و(29) مليون دولار فى أفريقيا الوسطى[3].

كما أن قوات وعتاد الجيش الليبي تفوق جيوش الدول الأفريقية المجاورة، فليبيا تمتلك ما يقرب من 65 ألف مقاتل و40 ألفا كقوات احتياط، وتتوزع هذه القوات بين القوات البرية حوالى 35 ألف مقاتل، مزودة بنحو 985 دبابة، أما القوات الجوية فتضم 22 ألف مقاتل بما فى ذلك قيادة الدفاع الجوى، مزودة بنحو 420 طائرة مقاتلة، و52 هليوكوبتر مسلحة، أما القوات البحرية فتضم 8 آلاف مقاتل، بما فى ذلك حرس السواحل.

أما الدول الأفريقية المجاورة، فالنيجر لا تتعدى قواتها خمسة آلاف ونصف جندى، ولا يوجد بها سوى 100 فرد فى القوات الجوية، وهناك

---

(1) د. محمد زاهى المغيربى، مصدر سابق، ص 173.

(2) Raymond A. Hinnebusch "Charisma Revolution, and State Formation Qaddafi and Libya". Third World Quarterly, Vol.6,nol. Jan 1984) Pp 60 -61.

(3) حسين معلوم، مصدر سابق، ص 616 – 626.

فقط عشر طائرات حربية، وبالنسبة لأفريقيا الوسطى فحجم المقاتلين الفعليين فى جيشها يصل إلى 4.590 مقاتلا، وطائراتها لا تتعدى خمس عشر، وتعانى من الضعف في عتادها من الدبابات والأسلحة المدفعية، وتعتبر تشاد هي أقوى هذه الدول مقارنة بليبيا حيث تمتلك نحو 30 ألف مقاتل، وخمسين طائرة[1].

ورغم ما يملكه الجيش الليبي من قوات ومعدات، فإنه فشل فى المواجهات التي دخل فيها؛ فقد تعرض للهزيمة على يد القوات التشادية وحلفائها من الفرنسيين فى حرب شمال تشاد عام 1987، كما لم تنجح جهود الجيش الليبي فى مساندة الأنظمة الحاكمة الأفريقية، ففى أوغندا هزمت القوات الليبية أمام القوات التنزانية التي كانت تهدف لإسقاط حكم "عيدى أمين" الذي تسانده ليبيا فى عام 1979[2].

إلا أن أكثر الجوانب إيجابية فيما يتعلق بالقوات المسلحة الليبية فيتمثل في نجاحها فى نقل الدبابات والقوات بكفاءة عالية إلى تشاد فى عام 1981، وإن كان ذلك قد تم من خلال مساعدة الاتحاد السوفيتى الذى كان أكبر مورد للسلاح لليبيا، وقد أعلن العقيد القذافى في عام 1988 تسريح الجيش بسبب فشله فى الحرب مع تشاد، إلا أنه أعاد تنظيمه فى نفس العام فى شكل جيش نظامى من الحرس الشعبى، وأصدر أوامره بالتجنيد الإجبارى لمدة عامين[3].

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول إن القدرات العسكرية الليبية،

---

(1) The Military Balance 1998/99. (London: Oxford press for the International Institute for Strategic Studies. 1999) P.216.

(2) William J. Foltz, Libya's Military Power, op. cit, Pp.59 – 61.

(3) وليم زارتمان، السياسة الخارجية الليبية والسعى نحو البطولة، في: د. على الدين هلال ود. بهجت قرنى (محرران)، مصدر سابق، ص 383 – 384.

كان لها العديد من التأثيرات على سياستها الخارجية تجاه الدول الأفريقية، ومن ذلك:

1- **إيجابيًا:** شكل تفوق القدرات العسكرية الليبية على قدرات الدول الأفريقية المجاورة لها، عامل إغراء للسياسة الخارجية الليبية بتكثيف استخدام الأداة العسكرية لتنفيذ أهدافها فى أفريقيا، كما شجع على ذلك أيضا مناخ الحرب الباردة الذى استخدمت فيه العديد من دول العالم الأداة العسكرية بكثافة لتنفيذ سياساتها الخارجية.

2- **سلبيًا:** شكلت القدرات العسكرية الليبية قيدا على حركة السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، حيث أن الكثير من الدول الأفريقية أخذت تضخم هذه القدرات، كما اعتبرت الدول الغربية هذه القدرات التسليحية بمثابة تهديد لمصالحها، سواء فى أفريقيا أو الشرق الأوسط؛ وهو ما دفعها لمحاولة عرقلة السياسة الليبية فى أفريقيا.

سادسًا: المحددات الاقتصادية:

عكست ملامح الاقتصاد الليبي، العديد من التأثيرات على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية. ومن بين هذه التأثيرات أن العوائد النفطية الليبية قد وفرت دعما ماليا للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، كما مكنت ليبيا من ممارسة دورها فى القارة عن طريق القروض أو الهبات، كذلك فإن قوة الاقتصاد الليبي مقارنة بضعف اقتصاديات الدول الأفريقية غير العربية، مثلت عامل دعم للسياسة الليبية فى أفريقيا التي تعتمد معظم دولها على المعونات لمكافحة الفقر والمرض [1].

---

(1) خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية ..، مصدر سابق، ص 31 – 34.

المطلب الثاني

المحددات الإقليمية للدور الإقليمي الليبي

تنبع هذه المحددات من طبيعة النظام الإقليمي والقاري الذي تمارس فيه الدولة سياستها الخارجية، وما يشهده من عوامل تؤثر في هذه السياسة، ويتمثل ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية في المحددات النابعة من النظام الإقليمي الأفريقي، والمحددات النابعة من النظام الإقليمي العربي، وما بين هذين النظامين من تداخلات وتفاعلات:

أولاً: المحددات الإفريقية:

تعانى القارة الأفريقية من عدد كبير من المشكلات، التي ترتب عليها عدم استقرار سياسى، وتبعية اقتصادية وسياسية ومشكلات حدود، وتفرقة عنصرية، وقد كان لهذه المشكلات انعكاساتها على السياسات الخارجية للدول الفاعلة في القارة، وخاصة تلك الساعية إلى ممارسة دور إقليمي فيها، ومنها الجماهيرية الليبية، ومن بين هذه المشكلات:

1- **الحروب الأهلية:** تتعدد أسباب الحروب الأهلية التي تشهدها الدول الأفريقية ما بين قبلية (كما وقع فى رواندا وبورندى بين الهوتو والتوتسى) ودينية (كما فى نيجيريا) أو اقتصادية كتجارة الماس والسلاح والبترول (كما فى أنجولا والكونغو الديمقراطية)، وقد تتداخل هذه العوامل أو بعضها (كما في ساحل العاج وليبيريا والصومال)[1].

(1) د. محمود أبو العينين "محرر"، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى، 2001 - 2002**، مرجع سابق.، ص 140 - 207.

يضاف إلى ذلك وجود أزمة الاندماج الوطنى التي تعانى منها معظم دول القارة الأفريقية جنوب الصحراء؛ أمام التنوع الهائل فى المجموعات العرقية واللغوية والدينية داخل الدول الأفريقية، وتقوقع كل مجموعة عرقية على نفسها، واستحواذ مجموعة عرقية على السلطة واحتكار المناصب الرئيسية السياسية والتنموية والعسكرية، وهو ما ترفضه المجموعات الأخرى؛ فتنشب الحروب الأهلية[1].

2- **تصفية الاستعمار**: مثلت قضية تصفية الاستعمار فى القارة الأفريقية أحد أبرز القضايا الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث خرجت القوى المستعمرة للقارة "بريطانيا، فرنسا" منهكة القوى، بما شجع الكثير من حركات التحرر الأفريقية على المطالبة بالاستقلال، وشهدت أفريقيا فى الخمسينيات والستينيات استقلال عدد كبير من الدول الأفريقية [2].

3- **التفرقة العنصرية**: في عام 1947، أعلن الحزب الوطنى فى جنوب أفريقيا فى بيان له عند دخول الانتخابات انتهاجه لسياسة "الأبارتهيد" كسياسة للحزب والدولة معا، وما تقوم عليه من فصل بين الشعوب المحلية وجماعات السكان البيض، وعدم المساواة بين المجموعتين، كما لم تعترف بالمعاهدة الدولية لمنع الفصل العنصرى التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 30 نوفمبر 1973[3].

---

(1) د. إبراهيم نصر الدين، "مشكلة الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 63، 1984، ص 35 – 39.

(2) د. محمود أبو العينين، أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى، بحث مقدم لندوة الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 9 – 11 أبريل 1995، ص 6 – 7.

(3) د. سلوى لبيب، "العرب والتفرقة العنصرية فى أفريقيا"، مصدر سابق، ص370.

4- **النزاعات الحدودية:** وتعد من أكثر المشكلات إلحاحًا بين دول القـــارة، لاسيما وأن أغلب حدودها ورثتها عن الاستعمار، بعد تقسيم القارة فى مؤتمر برلين عام 1884 – 1885، دون مراعـــاة للجوانـــب العرقيـــة والدينية أو اعتبارات الجغرافية الطبيعية [1].

وقد أدت النزاعات الحدودية إلى وجود توتر مستمر فى العلاقات بين الدول الأفريقية؛ وهو ما دفع منظمة الوحدة الأفريقية إلى إنشاء آليـــة لمنـــع وإدارة وتسوية النزاعات فى أفريقيا في القمة الأفريقية رقم 29 بالقاهرة فـــى يونيو 1993، بهدف صنع السلام، ورصد وتوقع ومنع النزاعات، وتـــسهيل تسويتها، ومراقبة مناطق النزاعات، الظاهرة أو الكامنة، وتجميـــع وتحليـــل المعلومات المتصلة بها، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق، والعمل على حفـــظ السلام وإرسال قوات لأماكن النزاعات، بعد موافقة أطراف الصراع [2].

5- **الديون الخارجية:** تدفقت المساعدات والقروض من الدول الغربية على دول القارة الأفريقية، بدعوي دعم عملية التنمية، أمام حاجـــة الـــدول المستقلة فى أفريقيا لتلبية زيادة الإنفاق العام علـــى قطاعـــات التعلـــيم والصحة وغيرها[3].

وأصبحت هذه المساعدات تشكل جزءا مهمـــا مـــن مـــوارد الـــدول الأفريقية، وتزداد أهميتها بالنظر إلى عدم استقرار الموارد الأخرى للدولـــة

---

(1) حسين معلوم، مرجع سابق، ص 216 – 219.

(2) د. محمود أبو العينين، **الأمن الجماعى الأفريقى..المستويان القارى والإقليمي الفرعى**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، نشرة رقم 36، 1994، ص 76، ص 85.

(3) د. مصطفى علوى، **أزمة قارة – دراسة فى العلاقة بين أزمة التنمية الداخلية والـــسلوك الدولى فى القارة الأفريقية**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986، ص 62.

نتيجة لظروفها الاقتصادية، إذ بلغ إسهام هذه المساعدات فى الناتج القومى الإجمالى نحو 50% فى معظم الدول الأفريقية [1].

وقد تسببت هذه القروض فى تفاقم أزمة الديون التي أصبحت تعانى منها دول القارة، والتي بلغت نحو (1500) مليار دولار عام 2001، كما تشكل خدمة الدين عبئا ضخما على الدول الفقيرة، حيث تتراوح فى بعض الأحيان بين 40% و50% من الناتج القومى لهذه الدول [2].

وقد كان لهذه القضايا وتلك المشكلات العديد من الانعكاسات على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، ومن ذلك:

- إن هذه القضايا فرضت على السياسة الخارجية الليبية ضرورة بلورة رؤية تجاهها، وتحديد أهداف وأولويات سياستها الخارجية، ودورها الإقليمي فى القارة الأفريقية، وفي مواجهة هذه القضايا.
- أدى النفوذ الغربى المتزايد فى القارة الأفريقية من خلال أداة المساعدات والقروض، إلى اتجاه ليبيا لاستخدام نفس الأداة لمحاربة هذا النفوذ فى القارة خاصة بعد ثورة الفاتح 1969، حيث قامت ليبيا بالدعم المعنوى والمالى للنظم الثورية والمعارضة المسلحة للنظم الموالية للغرب.
- تعددت المبادرات التي طرحتها ليبيا لتسوية النزاعات الأفريقية، كما بذلت جهودًا كبيرة في مواجهة قضية التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا.
- أن تعدد المشكلات التي تعانى منها دول القارة الأفريقية وخاصة الحروب الأهلية والديون، شكلت عناصر ضاغطة على السياسة الخارجية الليبية، حيث زادت من حجم الأعباء والتكاليف التي كان على

(1) عز الدين شكرى، **أزمة الدولة فى أفريقيا**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 110، أكتوبر 1992، ص50.

(2) www.aljazeer.net/in-depth/arabic-african-relations/2002/8/8-18-2.htm

ليبيا الوفاء بها، نظير تفعيل دورها الإقليمي في التصدي لهذه القضايا من ناحية، ومواجهة النفوذ الغربى والتغلغل الصهيوني من ناحية أخرى[1].

ثانيًا: المحددات العربية:

شكلت العلاقات العربية – الأفريقية أحد أهم المحددات التي أثرت بشكل كبير على الدور الليبي في القارة الأفريقية، ومن بين القضايا التي قامت عليها هذه العلاقات، وأثرت على السياسة الليبية، الامتزاج الثقافى العربي الأفريقى، والدعم المالي العربي للدول الأفريقية، وقضايا النزاعات الحدودية الأفرو – عربية[2].

فقد خلق الامتزاج الثقافى العربي الأفريقى بيئة مواتية للدور الليبي للاهتمام بتقوية الجانب الإسلامي والعربي فى الدول الأفريقية، حيث أنشأت ليبيا العديد من المؤسسات والمدارس وغيرها؛ وهو ما دعم العلاقات العربية الأفريقية. كما مثل التحرر من الاستعمار قضية رئيسية تبنتها الجماهيرية لتواصل الدور المصرى فى دعم حركات التحرر.

(1) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص 72 – 85.
(2) محمد عاشور مهدى، "الحدود السياسية والعلاقات العربية الأفريقية"، سابق، ص 224 – 231.

المطلب الثالث

المحددات الدولية للدور الإقليمي الليبي

تتمثل هذه المحددات في طبيعة النظام الدولي الذي تتحرك في إطاره الدولة، والذي يؤثر في توجهات وأهـداف وأدوات سياسـتها الخارجيـة، وكذلك طبيعة علاقتها بالقوي الفاعلة في هذا النظام، وأنماط التفاعلات التي تقوم بينها.

فقد ساعد مناخ الحرب الباردة، والاستقطاب بين المعسكرين الشرقى والغربى، على وجود هامش من المناورة وحرية الحركة في الـسياسات الخارجية لعدد من دول العالم الثالث، كان من بينها ليبيا، مـستفيدة مـن حرية الحركة فى الفضاء الإقليمي الأفريقى، والطبيعة الثورية لعدد مـن النظم السياسية الأفريقية التي شهدتها بعض الدول الأفريقية بعد حصولها على الاستقلال.

وقد كان للتوجهات التحررية للثورة الليبية دورًا في تكـوين طبيعـة تصادمية في علاقاتها الخارجية مع القوي الكبري وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهو ما ارتبط مع إعلان الثورة في أعقـاب نجاحهـا مباشرة على تصفية القواعد العسكرية لهاتين الدولتين على الأراضي الليبية، حيث أعلن رئيس الوزراء الليبي "محمود المغربى" فى أول خطاب له اعتزام حكومته تصفية القواعد الأجنبية خلال عامين على الأكثر، وقامت حكومـة الثورة بفرض الرقابة على القواعد الأمريكية والبريطانية.

ومع بداية شهر ديسمبر 1969، بدأت المحادثات بين الحكومة الليبيـة والحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن تصفية القواعد العسكرية. وقد تـم

التوصل إلى اتفاق مبدئى بشأنها. وبدأت القوات البريطانية الانسحاب منذ منتصف ديسمبر 1969، على أن ينتهي جلاؤها فى مارس 1970، كما بدأت القوات الأمريكية بالانسحاب بالتزامن مع انسحاب القوات البريطانية، وهو ما خلق نوعًا من التوتر في علاقات الدولتين بالثورة الجديدة وقادتها[1].

---

(1) عبد الرحيم شلبى، تصفية القواعد العسكرية فى ليبيا، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 19، يناير 1970، ص 91 – 92.

المبحث الثاني

قضايا الدور الليبي في القارة الأفريقية

(1969 ـ 1990)

تعددت أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، منذ قيام ثورة الفاتح (1969) وحتى نهاية الحرب الباردة (1990)، ورغم وجود نوع من الثبات في بعض هذه الأهداف، والتغير في البعض الآخر، أمام التطورات السياسية والاقتصادية والفكرية، الداخلية والخارجية التي تعرضت لها السياسة الخارجية الليبية. ومع هذا التعدد في الأهداف، تعددت مظاهر الدور الإقليمي للجماهيرية في القارة الأفريقية، قبل عام 1990. ويمكن تناول الأهداف والمظاهر، في مطلبين وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

أهداف الدور الليبي في القارة الأفريقية

تمثلت أهم الأهداف التي سعت الجماهيرية إلى تحقيقها من سياساتها الخارجية تجاه القارة الأفريقية، في:

1- **بناء دور إقليمي متميز:** حيث سعت ليبيا منذ عام 1969 إلى لعب دور إقليمي فى قارة أفريقيا، يمكن وصفه بالثورة داخل القارة، حيث سعت إلى دعم حركات التحرر الوطنى، ومساندة النظم الثورية المعادية للغرب، والإعلان مباشرة عن أنها تكافح "الإمبريالية فى القارة الأفريقية وعميلتها إسرائيل"[1].

(1) عن ذلك قال العقيد القذافى (1971): "ثورة الفاتح تقوم بتحطيم الحواجز، والقضاء على الفرقة التي زرعها الاستعمار بين الدول الأفريقية الشقيقة، وهى تقوم بعمل إيجابى فى ربط شعوب

فى جنوب أفريقيا واعتبرته أحد الإفرازات السلبية للقوى الإمبريالية[1]، وأعلن العقيد القذافي عن دعمه العسكرى لدول المواجهة مـع النظـام العنصرى فى جنوب أفريقيا، فقال فى خطابه أمام الجلسة الافتتاحيـة للجنة تنسيق أفريقيا فى 14 فبراير 1978: "الجماهيرية على استعداد أن تقاتل علنا إلى جانب موزمبيق كدولة مستقلة يعتدى، من فتـرة إلـى أخرى على استقلالها، ومع أنجولا التي تتعرض إلى هجمات من جنوب أفريقيا، وإلى بقية الدول التي تتعرض إلى عدوان مـن بقيـة الـنظم العنصرية التي لازالت موجودة على التراب الأفريقى" [2].

4- **التصدي للتغلغل الإسرائيلي في القارة:** اعتبرت ليبيا إسرائيل بمثابـة العدو الأول الذى يجب مواجهته فى المنطقـة العربيـة والأفريقيـة، وانطلاقا من ذلك حاولت ليبيا تصفية أى نفوذ إسرائيلي ومواجهـة أى تغلغل لها فى أفريقيا، كما ربطت بين التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيـا والإمبريالية الغربية، كأدوات لاستغلال موارد الأفارقة، وتهديد الأمـن القومى العربي [3].

5- **الدور الثقافي والإسلامي:** مارست ليبيا دورا كبيرا فى دعـم التوجـه العربي والإسلامي فى أفريقيا من خـلال دعـم المـسلمين الأفارقـة والتواصل معهم ثقافيا، وارتبط هذا الدور بالمكانة المهمة للـدين فـى التاريخ السياسى للبلاد؛ والمرتبط ببروز الحركة السنوسية الإسـلامية التي هدفت إلى نشر الإسلام فى الدول الأفريقية [4].

---

(1) Oye Ogunbadejo. "Qadhafi and Africa's International Relations". The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge University Press) Vol. 24, No1, 1986, p.33-39.

(2) المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، ثورة الفاتح وأفريقيا، مصدر سابق، ص 52 – 53.

(3) د. أحمد الصاوي، مصدر سابق، ص 153.

(2) E.G.H. Joffe`, Op. cit. Pp. 39-40

2- **التصدي للنفوذ الغربي:** أعلنت ليبيا منذ اليوم الأول لثورة الفاتح معاداتها لما أسمته بالقوى الإمبريالية المسيطرة على القارة ومواردها الاقتصادية، ومن أجل هذا الهدف ساندت ليبيا القوى والحركات التي تعادى الغرب، ونافست الدور الاقتصادي لها من خلال المعونات المشروطة سياسيا التي تدفقت من ليبيا إلى الدول الأفريقية [1].

وقد اعتبرت ليبيا، القارة الأفريقية مجالاً يمكنها من خلاله محاربة الدول الغربية بشكل غير مباشر؛ وذلك عن طريق دعم الأنظمة والحركات الثورية فى القارة ماديا ومعنويا معتبرة أن هذه الأنظمة ستكون حائط صد أمام القوى الإمبريالية الغربية [2].

3- **مواجهة الفصل العنصري:** أعلنت ليبيا رفضها لنظام الفصل العنصرى

القارة وتبصيرها بقضاياها، والتأكيد على ضرورة تحرير القارة من العنصرية، ومن حكم الأقلية ومن حكم العمالة، ومن القواعد الأجنبية ومناطق النفوذ" (انظر: د. صبحى قنوص وآخرون، مصدر سابق، ص 175).

(1) عن ذلك، قال العقيد القذافى (أمام اجتماع لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، 1978/2/14): "إن محاولة ربط أفريقيا بحلف أوربا هى محاولة استعمارية لابد أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة، إن أفريقيا ليس لها حلف إلا مع نفسها. وإن محاولة حماية مصالح الدول الغربية فوق التراب الأفريقى هى محاولة استعمارية قذرة، لابد أن تقاوم من قبل الأفريقيين، وهى مرفوضة أيضا، وإن محاولة أن تدعى بعض الدول خارج أفريقيا الوصاية على حل مشاكل أفريقيا هى محاولة استعمارية لابد أن تقاوم من قبلنا" (أنظر: المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، ثورة الفاتح وأفريقيا، طرابلس: المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، 1985، ط1، ص 47).

(2) في هذا الإطار، أعلن العقيد القذافى فى افتتاح المؤتمر الرابع للحركات الأفريقية للشباب (23 مارس 1974) ببنغازى: "إن الجمهورية العربية الليبية مستعدة لإقامة معسكرات لتدريب الشباب الأفريقى للدخول فى معارك عسكرية ضد هذه الأنظمة الجاثمة فى أفريقيا، .. " (انظر: المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، ثورة الفاتح وأفريقيا، مصدر سابق، ص 36).

6- **دعم الوجود العربي في أفريقيا:** اهتمت ليبيا بتوثيق التعاون العربي الأفريقى، وقد اختيرت ليبيا لتكون عضوا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العربي الأفريقى الأول الذى عقد فى مارس 1977 بالقاهرة حيث أنيط باللجنة وضع خطة للتعاون العربي الأفريقى، كما ربطت ليبيا بين القضايا العربية والأفريقية[1].

7- **تعزيز المصالح الاقتصادية:** سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الأفريقية لتحقيق عدد من الأهداف منها: استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانات المادية، وتسخيرها لشعوب القارة فى إطار نظام المشاركة الاقتصادية، بعيدا عن الاستغلال والتعبئة الاقتصادية ومنافسة الاستثمارات الأجنبية فى القارة، وإيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة الليبية. وكذلك المشاركة فى التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية، وتقديم المنح الدراسية، وإعارة المدرسين، وإرسال الفرق الطبية[2].

8- **تعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمي:** شكلت الدعوة للوحدة الأفريقية التي قادتها ليبيا بعد ثورة الفاتح، إحياءً لحركة الجامعة الأفريقية، التي برزت فى أواخر القرن التاسع عشر، على يد عدد من

---

(1) تعبيرًا عن هذا الربط، قال العقيد القذافي فى افتتاح القمة العربية - الأفريقية الأولى: "إن جرحنا فى فلسطين يذكرنا بأوطاننا السليبة فى جنوب أفريقيا، إن جرحنا من العنصرية الصهيونية متساو مع جرحنا من العنصرية البيضاء.. إن استيطان الصهيونية لأرضنا فى فلسطين بعد طرد أشقائنا منها له نفس أثر استيطان العنصريين البيض لأرضنا الأفريقية بعد طرد أشقائنا منها.." (أنظر: عبد المجيد خليفة الكوت، **السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001، ص 38).

(2) د. أحمد الصاوي، مصدر سابق، ص 149 - 150.

المثقفين الأفارقة مثل: "ديبواه، وجارفى" وغيرهما، ثم تطـورت فـي القرن العشرين على يد عدد من الزعماء الوطنيين، مثـل "نكرومـا، وموديبوكيتا، وسيكتورى، وعبد الناصر"، وقد أكد العقيد القذافى علـى هذا التواصل التاريخى بقوله: "إن مبادرته هى استكمال لجهود زعماء أمثال نكروما وكينياتا لتوحيد أفريقيا، وجعلها أكثر قوة فـى مواجهـة الاستعمار والغرب"(1).

المطلب الثاني

مظاهر الدور الليبي في أفريقيا (1969 -1990)

تعددت مظاهر الأدوار والأنشطة التي قامت بها الجماهيرية الليبية بعد ثورة الفاتح في القارة الأفريقية، ومن أهم هذه الأدوار وتلك الأنشطة:

أولاً: الدور السياسي:

تعددت مظاهر الأدوار والأنشطة السياسية التي مارستها الجماهيريـة الليبية تجاه القارة الأفريقية منذ ثورة الفاتح 1969 وحتـي نهايـة الحـرب الباردة، ومن أهم هذه الأدوار:

1- **دعم حركات التحرر والقوى الثورية:** مارست ليبيا دورا كبيرا فى دعم حركات التحرر الوطنى ضد قوى الاستعمار فى أفريقيا فى الفترة من 1969 وحتى نهاية الحرب الباردة، واتخـذ دعـم الأنظمـة الثوريـة والحركات المعارضة العديد من الأنماط، منها:

---

(1) د. وحيد عبد المجيد، "**ثلاثون عاما على الفاتح توجهات ليبية جديدة تجاه النظام العـالمى**"، صحيفة الاتحاد، الإمارات، عدد 1999/9/10.

(أ) **دعم حركات التحرر الوطنى**: رأت ليبيا أن تصفية الاستعمار أبرز مهام دورها فى القارة الأفريقية؛ وفي إطار هذا الدور أرسلت ليبيا المال والسلاح إلى حركات التحرر فى أنجولا وموزمبيق فى عام 1973، وعام 1981 قدمت دعم مالى لمنظمة سوابو Swapo التي كانت تناضل من أجل تحرير ناميبيا فى جنوب أفريقيا، فضلا عن تقديم مساعدات عينية تتمثل فى أسلحة وأغذية.

كما اعتبرت ليبيا نفسها من دول المواجهة الأفريقية ضد نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، والتزمت بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن وقف صادرات أو بيع نقل النفط ومنتجاته إلى جنوب أفريقيا، وأعلنت أيضا أنها ستتحمل كافة الالتزامات المترتبة على دول المواجهة الأفريقية، خاصة على صعيد الإمدادات النفطية، وقدمت فى هذا الإطار مساعدات مالية ونفطية إلى زامبيا.

كما قدمت ليبيا نحو 200 ألف جنيه إسترلينى لحركتى تحرير "زانو" و"زابو" ضد نظام الحكم الأبيض فى روديسيا "زيمبابوى"، كما دعمتهم بالأسلحة والمعدات، ودربت الآلاف منهم على الأراضي الليبية، وعملت كذلك على التقريب بين الحركتين خلال مؤتمر عقد فى أبريل 1971 ببنغازى، وضم ممثلين عن الحركتين، وعندما تعرضت غينيا بيساو للعدوان البرتغالى فى نوفمبر 1970 سارعت ليبيا بتزويدها بالسلاح[1].

وعلى المستوى الجماعى، دعمت ليبيا حركات التحرير الأفريقية ماديا ومعنويا من خلال عضويتها فى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، واستضافت ليبيا الدورة التاسعة عشر للجنة فى يناير 1972، كما طالبت ليبيا الدول

---

(1) د. محمود أبو العينين، " السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا...." مصدر سابق، ص 194-195.

الإسلامية فى المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى مارس 1973 ببنغازى، بتقديم الدعم المالى لتحرير أفريقيا، كما تحركت ليبيا فى مؤتمر عدم الانحياز لمساندة قضايا التحرير، وطالبت فى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو عام 1976 بدعم استقلال ووحدة جزر القمر ضد الاستعمار الفرنسى، وأسهم الوفد الليبي خلال هذا المؤتمر فى إدخال تعديلات على الإعلان الاقتصادي بهدف تأكيد حق الشعوب النامية فى السيطرة على ثرواتها ضد الاستعمار، طالبت بإلغاء الفيتو فى مجلس الأمن؛ لأنه يحول دون استقلال شعوب تحت الاستعمار.

وفى مؤتمر القمة العربي الأفريقى الذى حضرته 60 دولة عربية وأفريقية فى مارس 1977، أكد الوفد الليبي على دعم ليبيا لقضايا التحرير الأفريقية وتعهدت بتقديم مليونى دولار لحركات التحرر، كما استضافت ليبيا الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا فى طرابلس فبراير 1978 وأعلنت استعدادها لتسديد ديون الدول الفقيرة التي لا تستطيع دفع أنصبتها فى ميزانية لجنة التنسيق، وتعهدت بتقديم مساعدات مالية لحركات التحرر الوطنى فى مؤتمر قمة نيروبى عام 1981، كما شاركت فى أعمال الدورة 48 للجنة التنسيق (تنزانيا، أغسطس 1987) [1].

(ب) **مساندة الأنظمة الثورية:** أعلنت ليبيا فى أكثر من مناسبة أنها تدعم الأنظمة الثورية فى أفريقيا، خاصة التي تعادى المصالح الغربية، ومن هذا المنطلق دعمت ليبيا بالمال والسلاح وبالتدخل المباشر عدداً من الأنظمة الثورية، منها:

– دعم حكومة إثيوبيا الثورية بقيادة "منجستو هيلاماريام" التي رفعت لواء

(1) د. رحيم كاظم محمد، مصدر سابق، ص 49 – 53.

الماركسية، ونددت بالقوى الرأسمالية الغربية، ووقفت ليبيا بجانب إثيوبيا فى الحرب التي دارت بينها وبين كل من الصومال حول "الأوجادين" وكذلك مع الإريتريين عامى 1977 و1978، وأقامت ليبيا جسرا جويا لنقل الأسلحة السوفيتية لإثيوبيا عبر ميناء بنغازى وعبر أرض بعض الدول الأفريقية، غير أن ليبيا عادت وساندت الثوار الذين أطاحوا بنظام "منجستو" فى إثيوبيا[1].

- دعم حكومة الجنرال "بوكاسا" في جمهورية أفريقيا الوسطي، رغم من المذابح التي ارتكبها ضد المسلمين فى بلاده. وفى سبتمبر 1979 وأثناء وجوده فى ليبيا للتعاقد معها على منحها تسهيلات عسكرية فى شمال بلاده بالقرب من الحدود مع تشاد وقع انقلاب ضده، وشجبت ليبيا هذا الانقلاب، ووصفت قائده بأنه "عميل للإمبريالية الغربية والفرنسية"[2].
- عرضت ليبيا على الرئيس الأوغندى "عيدى أمين" فى عام 1972 تدريب قواته المسلحة، كما وافقت على إقراضه 3.4 ملايين جنية إسترلينى، وشراء "بن" من أوغندا بقيمة 11.6 مليون جنية إسترلينى. وعندما وقعت أول مواجهة بين أوغندا وتنزانيا، بعد قيام مؤيدي "ميلتون أوبوتى" بغزو أوغندا انطلاقا من تنزانيا فى سبتمبر عام 1972، أرسلت ليبيا 5 طائرات نقل عسكرية "هيركيوليز – سى 130" و400 جندى لمساعدة أمين الذى استطاع تجاوز هذه الأزمة.

وبعدما وصل الجيش التنزانى إلى كمبالا مرة أخرى فى مارس عام

---

(1) Ronald Bruce St. john. "Terrorism and Libyan Policy.1981-1986". The Journal of Modern African Studies, Vol.24, No.1, 1986 Pp.111-115.

(2) Idem.

1979، قامت ليبيا بنقل ما بين 1500 –2500 جندى لمساعدة عيـــدى أمـــين، ولكن هذه المساعدة كانت متأخرة؛ حيث فر عيدى أمين للخارج، وقتل نحـــو 400 جندى ليبي ممن كانوا يدافعون عن العاصمة كمبالا[1].

(ج) **دعم ليبيا للمعارضة المسلحة:** دعمت ليبيا المعارضة الثورية المسلحة ضد أنظمة اعتبرتها ليبيا موالية للغرب، كما تم اتهامها من عدد مـــن الدول الأفريقية مثل: "السنغال، الصومال، النيجر، ومالى، ..." بـــدعم محاولات انقلابية ضد أنظمتها، ورغم أنه لا توجد أرقام رسمية حول حجم الدعم الموجه إلى هذه المعارضة المسلحة، فإن تقريرا لـــوزارة الخارجية الأمريكية قدر دعم ليبيا للحركات المسلحة والأنظمة الثورية فى منتصف السبعينيات بنحو 100 مليون دولار سنويا[2].

وفي إطار الدعم الليبي لحركات التحرر، والأنظمة الثورية وحركـــات المعارضة المسلحة، نجد أن:

- هذا الدعم أفرز العديد من التداعيات الإيجابية على حركـــات التحـــرر الوطنى، فقد ساعد "حركة تحرير فريلمو" فى موزمبيق ضد الاســـتعمار البرتغالى حتى نالت استقلالها عام 1975، كما ساعد زامبيا فى الصمود أمام النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، كما ســـاعد حركـــة تحريـــر زيمبابوى حتى تم الاستقلال عام 1980[3].

وتبرز قيمة الدعم والمساندة التي وفرتها ثورة الفاتح لحركات التحرر الأفريقية فى أنها أسهمت فى تصعيد الكفاح المسلح لدى هذه الحركات، التي

---

(1) Lisa Anderson, "Libya's Qaddafi: Stiller command", Current History, Vol 86, No. 517, Feb 1987.Pp 65-66.

(2) Juy Arnold, op.cit,Pp.69-70.

(3) عبد المجيد خليفة الكوت، مصدر سابق، ص 24.

فشلت فى تحقيق أمانيها نتيجة العمل السياسى والتفاوض مع الحكومة البرتغالية للحصول على حرية المشاركة السياسية، فوجدت فى مواقف ثورة الفاتح، ما يمكنها من تبنى أسلوب الكفاح المسلح[1].

- ارتبط هذا الدعم بالحسابات والمصالح الإقليمية، فالدعم الليبي لنظام "منجستو" فى إثيوبيا لم يكن فقط لأنه ضد الغرب، ولكن لأن القيادة الليبية كانت تستخدم هذا النظام أداة ضد النظام السودانى الذى توترت علاقاته مع ليبيا إثر تأييد الرئيس "جعفر نميرى" لزيارة الرئيس "السادات" إلى القدس عام 1977، كما استخدمت ليبيا علاقاتها مع إثيوبيا للضغط على مصر. إلا أنه بعد تحسن العلاقات بين ليبيا وكل من مصر والسودان فى النصف الثانى من الثمانينيات دعمت ليبيا الثوار الإريتريين ضد "منجستو".
- أدى هذا الدعم إلى تداعيات سلبية على السياسة الخارجية الليبية؛ حيث قطعت بعض الدول الأفريقية علاقاتها مع ليبيا متهمة إياها بالتدخل فى شئونها الداخلية، فقد اتهم "ليوبولد سنجور" رئيس السنغال ليبيا فى نهاية عام 1980 بدعم محاولة انقلابية فاشلة، وبدعم الحركة الإسلامية السنغالية بزعامة "أحمد نياسا" التي ترغب فى إقامة الجمهورية الإسلامية السنغالية، كما اتهمت جامبيا ليبيا فى نفس العام بدعم محاولة انقلابية فاشلة وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، كذلك اتهمت كل من أوغندا (فى عهد رئيس الوزراء ميلتون أوبوتى) والنيجر ومالى، ليبيا بالتدبير لمخططات مضادة، خاصة من خلال التدخل ودعم قبيلة الطوارق الممتدة عبر حدود هذه الدول، وفى أواخر 1981 قطعت الصومال والسودان علاقاتهما مع ليبيا بسبب الأنشطة الليبية الداعمة للمتمردين ضد الرئيس الصومالى

---

(1) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسى ...، مصدر سابق، ص 93 – 102.

آنذاك "سياد برى" للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون جـــارنج" فى جنوب السودان، كما طردت موريشيوس عام 1984 خمسة دبلوماسيين ليبيين بتهمة التدخل فى شئونها الداخلية[1].

- أصبحت غالبية الدول الأفريقية تنظر بقلق وشك لأى علاقات مع ليبيـــا خشية الانقلاب عليها فى حال حدوث أى أزمة بينهما، وهو ما بدا فـــى اعتراض معظم الرؤساء الأفارقة على عقد القمة الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية فى طرابلس عام 1982، بدعوي أنشطة ليبيا المساندة للحركات الثورية داخل أفريقيا[2].

2- **مواجهة التفرقة العنصرية:** كانت مواجهة التفرقة العنصرية، من أهم القضايا التي أولتها ثورة الفاتح اهتمامها وتحركها منذ وقت مبكر، فقد أكد العقيد القذافي في خطابه بمناسبة العيد الثانى للثورة عام 1971 على ذلك بقوله: ".. الذين يعانون من وجود التفرقة العنصرية فـــى جنـــوب أفريقيا وفى وسطها، نقول لهم: "إن قوة جديدة أصبحت موجودة فـــوق جزء من القارة الأفريقية تعمل من أجل الإنسان الأفريقى، وستقف مع الشعوب الأفريقية التي تعانى ويلات العنصرية".

وفى ضوء هذا الموقف، قامت ثورة الفاتح بالخطوات التالية:

- إغلاق الأجواء الليبية فى وجه جميع الرحلات الجوية المتجهـــة علـــى روديسيا أو جنوب أفريقيا كنظامين عنصريين، وإغلاق الأجواء فـــى وجه الطيران البرتغالى باعتبار أن البرتغال تحتل جزءا من أفريقيـــا، وتمارس أعمالا عنصرية تتنافى مع أبسط مبادئ الأخلاق الإنسانية.

---

(1) Mansour. O.El- Kikhia, Libya's Gaddafi, the Politics of Contradiction (Florida: University Press Florida, 1997) P.116

(2) Oye Ogunbadejo. op. cit, Pp.50-51.

- الدعوة لإسقاط النظامين العنصريين فى روديسيا وجنوب أفريقيا وإعلان الاستعداد للمشاركة الفعالة بالقوات المسلحة الليبية فى تحرير الأراضى الأفريقية التي تعانى من الأنظمة العنصرية، وعرضت ليبيا مساعدتها العسكرية على زامبيا عندما تعرضت لتهديد حكومة "ايان سميث" العنصرية، وقامت بتقديم أسطول من الشاحنات لمساعدة زامبيا فى نقل احتياجاتها وتأمين الحركة فيها دعما لها ضد النظام العنصرى.

- تبنى قرارات دولية تدين الأنظمة العنصرية مثل قرار إعادة النظر فى العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا، الذى أيدته "125" دولة طالبت بطرد الحكومة العنصرية من دورة الأمم المتحدة فى أكتوبر 1974، والمطالبة بزيادة المقاطعة فى جميع الميادين السياسية والاقتصادية.

- التضامن مع قضية ناميبيا وتأييد حركة سوابو بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، والوقوف إلى جانب مطالبها فى دورات الأمم المتحدة، ورفض أى حل لا تشارك فيه حركة سوابو.

3- **التصدي للتغلغل الإسرائيلي:** أدركت ثورة الفاتح خطورة التحالف بين الكيانين العنصريين فى فلسطين المحتلة، وجنوب أفريقيا، حيث ترى أن التغلغل الصهيونى يشكل استعمارا عنصريا يداهم أفريقيا والوطن العربي، وأنه قاعدة للاستعمار تهدد المصالح الأفريقية والعربية من ناحية، وتدعيم للوجود العنصرى فى جنوب القارة من ناحية أخرى، وإن الذى يتعاون مع الكيان الصهيونى لا يجد ما يمنعه من أن يتعاون مع جنوب أفريقيا.

ولذا فقد قامت ثورة الفاتح بالتصدى للتغلغل الصهيونى، وكشف طابعه العدوانى العنصرى ونواياه فى استغلال القارة الأفريقية، ولما كانت هناك

دول أفريقية ترتبط بعلاقات مع الكيان الصهيونى، وفى مقدمتها الحبشة التي بها مقر منظمة الوحدة ألأفريقية، فقد طلبت ليبيا من الدول الأفريقية تحديد موقفها من الكيان الصهيونى، أسوة بمواقف ثورة الفاتح من قضايا القارة الأفريقية، على أن يتم ذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل عام 1973[1].

وحددت ليبيا موقفها من هذا المؤتمر فى برقية وجهت إلى رؤساء الدول الأفريقية، تضمنت:

- "إن هناك عددا من الرؤساء الأفارقة الذين سيحضرون المؤتمر يعترفون بالعدو الصهيونى مع ما فى ذلك من تناقض مع تطلعات القارة إلى وحدتها واستقلالها ووقوفها متضامنة ضد أى خطر.
- إن العدو الصهيونى تقوم له سفارة فى قلب أديس أبابا، مقر منظمة الوحدة الأفريقية وأنه إذا ما استمر موقف الحبشة المؤيد للعدو الصهيونى فإن الجمهورية العربية الليبية تقترح نقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية إلى القاهرة.
- إذا لم تتخذ الدول الأفريقية موقفا من الكيان الصهيونى فإن الجمهورية العربية الليبية لن تشارك فى المؤتمر وستدعو أصدقاءها فى أفريقيا لاتخاذ الموقف نفسه".

هذا وقد أدى هذا الموقف إلى قيام بعض الدول الأفريقية علاقاتها مع الكيان الصهيونى، والإدانة الصريحة التي وجهها مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا فى مايو 1973 للكيان الصهيونى، بروز تيار أفريقى متفهم لحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، كما مهد هذا الموقف إلى تهيئة

---

(1) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسى للعلاقات العربية الأفريقية، مصدر سابق، ص 95 – 97.

المناخ الملائم الذى استثمرته حرب أكتوبر 1973 فيما بعد عندما ظهر التأييد الأفريقى، وتزايد عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع الكيان الصهيونى.

4- **التصدي للغزو الأجنبي وقوي المرتزقة:** ساندت ثورة الفاتح عدد من الدول الأفريقية التي تعرضت للغزو الأجنبى من قبل المرتزقة (مثل غينيا كوناكرى عام 1970، وبنين عام 1977) وذلك بهدف خدمة القارة الأفريقية والمحافظة على استقلالها ووحدتها.

5- **تسوية النزاعات السياسية الأفريقية:** كان للدور الذى قامت به ثورة الفاتح فى رأب الصدع بين الأشقاء الأفارقة أهمية فاعلة فى فض النزاع بين غينيا كوناكرى والسنغال الذى نشب بينهما فى سبتمبر عام 1973، وعندما تفاقم الخلاف بين مالى وفولتا العليا "بوركينا فاسو حاليا" بسبب النزاع على الحدود عام 1974 بادرت ثورة الفاتح إلى التحرك لإنهاء الخلاف وتحقيق التضامن الأفريقى. بدعم منظمة الوحدة الأفريقية ولجانها الدائمة ووكالاتها المتخصصة، والمشاركة الفعلية فى جميع المؤتمرات واللقاءات سواء على مستوى القمة أو الوزراء، أو على مستوى اللجان، لتأكيد وحدة شعوب القارة وتعاونها من أجل تحقيق التحرر السياسى والاقتصادي والثقافى، وتعزيز التعاون بين العرب والأفارقة لتشكيل قوة سياسية واقتصادية ذات أهمية فى العالم المعاصر[1].

ثانياً: الدورالاقتصادي:

مارست ليبيا دورا اقتصاديا نشطا داخل القارة الأفريقية، خلال الفترة

(1) المصدر السابق، ص 97 – 99.

من قيام ثورة الفاتح 1969 وحتي نهاية الحرب الباردة 1990، وتعددت مظاهر هذا الدور ما بين المعونات والقروض، والأنشطة الاستثمارية، والتبادل التجاري، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

1- **المعونات والقروض الليبية:** مثلت المعونات والقروض الليبية أهم الأدوات الاقتصادية التي استخدمتها ليبيا فى أفريقيا؛ وتشير البيانات الليبية إلى أن القروض التي قدمتها الجماهيرية إلى الدول الأفريقية بلغت 189 مليون دولار خلال الفترة من 1970-1979، إضافة إلى تقديم 11.1 مليون طن من النفط الخام كقروض إلى ثلاث دول أفريقية (هى: موزمبيق، تنزانيا، غانا) وبلغت تكاليفها 228.5 مليون دولار، كما تم منح 11 قرضا خلال فترة الثمانينيات بمبلغ 228 مليون دولار، منها 182.5 مليوناً كقروض نفطية[1].

وفى مجالات المساعدات العينية والنقدية، قدمت ليبيا مبالغ خصصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمبانى الإدارية وطباعة الكتب المدرسية، والمصاحف والأدوية والمعدات الطبية والغذائية.

2- **النشاط الاستثمارى:** بذلت ليبيا جهودا كبيرة للشراكة الاستثمارية مع الدول الأفريقية من خلال الاتفاقيات الثنائية على إقامة الشركات والمصارف المشتركة، واعتبرت ليبيا أن هذه الشراكة بديلاً عن احتكارات الإمبريالية الغربية التي تسببت فى تفاقم ديون الدول الأفريقية، وعمقت من تبعيتها للغرب، ورغم أن المردود الاقتصادي لبعض الشركات الليبية فى أفريقيا قد لا يكون بالحجم الذى يشجع على الاستثمار لغرض العائد الاقتصادي، فإن ليبيا اعتبرت ذلك مساهمة منها في التغلب على أزمة الديون التي تعانى منها غالبية الدول الأفريقية.

---

(1) صبحى قنوص (وآخرون)، مصدر سابق، ص 179.

وأسست ليبيا "الشركة العربية للاستثمارات الخارجية"، والتي كان لها الدور الأكبر في إدارة الاستثمارات الليبية مع الدول الأفريقيـــة، (كـــأنجولا وبنين وبوروندى والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا وجامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ومدغشقر ومالى وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والـــصومال وسيشل والسودان وتوجو وأوغندا)، وبلغ مجموع الشركات المشتركة الليبية مع الدول الأفريقية 26 شركة خلال السبعينيات، تنوعت استثماراتها وشملت العديد من القطاعات، منها:

- **قطاع التعدين:** ساهمت ليبيا بنسبة 60% من شركة المعادن الثمينة فـــى الجابون، وبنسبة 50% فى الشركة الغانية لإقامة مشروعات فى قطـــاع المناجم والتجارة والزراعة، وبنسبة 25% فى شركة النحاس فى الكونغو الديمقراطية.
- **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:** تم إنشاء الشركة الليبية المالية للإنماء وتربية المواشى، وفى سيراليون وغانا والكاميرون ورواندا وبوروندى تم إنشاء شركات زراعية بمساهمة ليبية لا تقل عن النصف، كما أسست ليبيا فى توجو شركة مشتركة للصيد البحرى.
- **قطاع النقل:** أنشأت ليبيا مؤسسة نقل الركاب مع حكومة جامبيـــا عـــام 1977، وساهمت ليبيا فيها بنسبة 40%، كما ساهمت فى إنشاء خط جوى يربط بين شمال أفريقيا وأوربا؛ مما يسهل حل مـــشاكل نقـــل الحجـــاج والسياح[1].
- **قطاع المصارف:** ساهمت ليبيا فى إنشاء أول مصرف عربـــي للتنميـــة الزراعية والصناعية، وقد وقعت اتفاقيته فى الخرطوم فى ينـــاير عـــام 1974 برأسمال مبدئى قدره "195 مليون دولار"، وبلغت مساهمة ليبيا فى

---

(1) صبحى قنوص (وآخرون)، مصدر سابق، ص 180.

رأسماله (17.32%)، ودعمت المصرف الإسلامي للتنمية، والذي قـدم مساهمات تنموية لسبع دول أفريقية، هي: جامبيا والسنغال والنيجر ومالي ونيجيريا، وتشاد، وبوركينا فاسو[1].

هذا بجانب المشاركة الليبية في إنشاء العديد من المشروعات المشتركة العربية – الأفريقية، لخدمة الاستثمار والتنمية بين دول القارة، ومن بين هذه المؤسسات:

- **مصرف التنمية الأفريقي:** يعتبر هذا المصرف أول المصارف التـي أنشئت على مستوى القارة الأفريقية، إذ أنشئ فى شهر أغسطس عـام 1963، برعاية اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فى أفريقيا، وقـد بـدأ بمزاولة نشاطه فى عام 1966، وتساهم البلدان العربية الأفريقية بنحـو 47% من رأسماله، واستمرت الجماهيرية الليبية بعد ثورة الفاتح فـي دعم المصرف، وبلغ نسبة مساهمة نحو 12% من رأسمال المصرف، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيه عن طريق القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية وتمويل المشروعات والبرامج الاقتصادية بشروط سهلة، وتوفير المساعدات الفنية اللازمة.
- **المصرف العربي الدولى:** أنشئ عام 1973 برأسمال قدره 81.5 مليون دولار وتساهم فيه جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وامتد نشاطه منذ عام 1974 ليشمل الدول النامية غير العربية
- **البنك العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا[2]:** أنشئ هـذا المصرف بناء على قرار من مؤتمر القمة العربي السادس الذى عقد فى الجزائر

---

(1) د. أحمد الصاوي، مصدر سابق، ص 148.

(2) Bank Arabian Development Economy in Africa (**BADEA**).

فى نوفمبر عام 1973، وتشترك جميع البلدان العربية فى رأسماله ما عدا جيبوتى والصومال والجمهورية العربية اليمنية، ويقدم المصرف قروضا بفترات سماح لمشروعات التنمية بما لا يزيد عن 10 مليون دولار أمريكى أو 40% من أجمالى تكلفة كل مشروع. و"80% قروض للمشروعات التي تقل عن مليون دولار"، كما يقدم المعونة الفنية ويشجع الاستثمارات العربية فى أفريقيا. وتساهم الجماهيرية الليبية بما يقرب من سدس رأسمال هذا المصرف".

- **الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية:** تم إنشاء هذا الصندوق بناء على توصية وزراء النفط فى الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) فى يناير عام 1974، برأسمال قدره (200) مليون دولار، وقام نظامه على أن تحدد منظمة الوحدة الأفريقية مبالغ القروض والدول المحتاجة بالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومدة القرض 25 سنة تبدأ من اليوم الذى يتم فيه توقيع اتفاق القرض، والذى يخضع لفائدة قدرها 1% لتغطية المصروفات الإدارية، ويسدد بالعملة التي دفع بها، وبعد فترة سماح قدرها 10 سنوات.
- **الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية:** أنشئت بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981، وقد حدد القانون أغراض هذه الشركة وهى استثمار الأموال العربية الليبية خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحرى والتعدين والمواصلات وغيرها من القطاعات الأخرى على أسس اقتصادية سليمة بما يساهم فى تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها.. وأعطى القانون للشركة الحق فى تأسيس أو المساهمة فى تأسيس أو التملك الكلى أو الجزئى للمشروعات فى القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة وإقراض واقتراض الأموال وإجراء كافة التصرفات

القانونية بالنسبة لما تمتلكه من أموال منقولة وغير منقولة. ويمتد نشاط هذه الشركة إلى سائر أنحاء العالم تقريبا حيث شملت مساهماتها واستثماراتها 48 دولة منها 22 في أفريقيا. علما بأن أوجه الاستثمار لهذه الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في ضوء قانون إنشائها، ومقدار الجهد الذي بذلته.. يظهر بوضوح إمكانات زيادة فرص الاستثمار العربي من البلدان الأفريقية، ومنعا لأى فرصة للتغلغل الصهيوني في الاستثمار بالقارة عموما.

- **المصرف العربي الليبي:** أنشئ هذا المصرف برأسمال قدره 20 مليون دينار ليبي ويقوم نشاطه على تنظيف الأموال بالخارج [1].

وقد أدت سياسة المشاركة الليبية في الاستثمارات الأفريقية، إلى عدد من النتائج المهمة، من بينها:

- أنها شكلت بديلاً للسياسة الاستغلالية الاحتكارية التي تقوم بها الدول الصناعية لاستغلال أفريقيا والاستحواذ على خيراتها.
- حققت المصارف الليبية الأفريقية المشتركة هدفا اقتصاديا مطلوبا، وهو تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الأفريقية على أسس وطنية تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، وتحرره من نفوذ المصارف الاحتكارية.
- تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطوير المنتجات الزراعية في بعض البلدان الأفريقية عن طريق الاهتمام بالشركات الزراعية المشتركة.
- النهوض بالمجال الصناعي، خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تقوم

---

(1) د. أحمد الجبير، **العلاقات العربية الأفريقية**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1992، ص 180 – 183.

على المواد المحلية، وذلك بهدف حمايتها من استغلال الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات التي تشترى هذه المواد بأسعار رخيصة، ثم تعيد تصديرها إلى أفريقيا بأسعار باهظة. فكان هدف إقامة شركات التعدين المشتركة لاستخراج ثروات البلدان الأفريقية أن تعود الفائدة على الأفارقة أنفسهم.

- ركز التعاون الاقتصادي على إنشاء شركات النقل البحرى والمواصلات بقصد تنشيط التجارة بين الدول الأفريقية نفسها، وبين الدول الأفريقية وغيرها من الدول، الأمر الذى يساعد على تصريف الصادرات الأفريقية.

- بروز المؤسسات الاقتصادية والشركات والمشروعات الزراعية والصناعية أتاح فرص العمل لآلاف من العمال. وبذلك أسهم هذا العمل، إلى حد ما فى تقليل نسبة البطالة فى البلدان الأفريقية المرتبطة بهذا التعاون، الذى غطى عدة مجالات مثل تقديم المساعدات لبناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساجد والمكتبات العلمية، ودعم الموازنات المالية لبعض الدول الأفريقية، وكذلك تقديم المساعدات العينية التي تتمثل فى تقديم الأدوية، والمواد الغذائية والألبسة وسيارات النقل والركاب، وإقامة محطات الإذاعة المرئية والمسموعة، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة فى المعاهد والجامعات الليبية، وذلك ضمن الاهتمام بالشباب الأفريقى، وحث الشخصية الأفريقية على التخلص من رواسب الاستعمار وتأثيراته[1].

3- **التبادل التجارى:** اتسم التبادل التجاري بين ليبيا ودول أفريقيا غير العربية بالتدني الشديد، فقد تراوحت نسبة الصادرات الليبية إلى أفريقيا

---

(1) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسى ...، مصدر سابق، ص 99 – 100.

خلال الفترة من 1971 إلى 1985 بين (1%) و(0.5%) من إجمالى الصادرات الليبية، كما تراوحت نسبة الواردات الليبيـــة مـــن البلـــدان الأفريقية بين (0.8%) و(0.5%) خلال نفس الفترة.

ويرجع انخفاض التبادل التجارى بين ليبيا والدول الأفريقية على تشابه الهيكل الإنتاجى فى ليبيا والدول الأفريقية، حيث إن كليهما يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام، فليبيا تعتمد على النفط الذى يمثل 95% من إجمـــالى صادراتها للعالم، والدول الأفريقية تعتمد على تصدير المواد الخام سواء سلعة نفطية أو معدنية أو زراعية، وهو ما يحد من إمكانيـــات تطـــوير التبـــادل التجارى بين الجانبين[1].

كما أن الواردات الليبية تتركز فى آلات النقل والأغذيـــة والمعـــدات الميكانيكية، وهى سلع ليست موجودة فى هيكل صـــادرات معظـــم الـــدول الأفريقية، ولذلك أصبح أغلب الشركاء التجاريين الرئيسيين لليبيا من الـــدول الأوربية، تصديراً (إيطالي 42%، ألمانيا 19%، أسبانيا 13%، تركيـــا 6%، فرنسا 4%) واستيراداً (إيطاليا 25%، ألمانيا 10%، المملكة المتحـــدة 8%، فرنسا 7%)[2].

يضاف إلى ذلك عدد من العوامل والاعتبارات التي وقفت حـــائلاً دون تفعيل التبادل التجاري العربي الأفريقي بصفة عامة، خلال هـــذه المرحلـــة، ومن ذلك:

1- **الارتباط الاقتصادي لهذه الدول ببعض الدول الخارجيـــة:** ففى السنوات التي تلت الاستقلال لم تتمكن الدول العربية والأفريقيـــة مـــن تطـــوير علاقاتها بالشكل الذى يتماشى وإمكانيات كل منها، نتيجة ثقل الميراث

---

(1) صبحى قنوص (وآخرون)، مصدر سابق، ص 352.

(2) حسين معلوم، مصدر سابق، ص 687.

الاقتصادي الناجم عن الفترة الاستعمارية وما نتج عنه من تبعية وتخلف اقتصادي، يبرز فى اعتماد غالبية اقتصاديات هذه الدول على عدد محدود من السلع، وفى تعامل ضيق النطاق مع عدد قليل من الدول الصناعية "لاسيما الدول المستعمرة سابقا"، إذ تستوعب أسواق هذه الدول ما يتراوح بين 65 و75% من حجم التجارة الخارجية.

2- **طبيعة مرحلة النمو التي تمر بها الدول الأفرو -عربية:** فهذه الدول مضطرة للتوسع فى استيراد السلع الإنتاجية أو الرأسمالية التي تتطلبها مشاريع التنمية الاقتصادية، وهذه السلع لا تتوفر لديها، وهذا الوضع يجعل التعامل فى هذه السلع مع الدول الصناعية التي تنتجها.

3- **تمسك بعض الدول الأفروعربية بمفهوم ضيق للقومية الاقتصادية:** فقد أقامت بعض الدول عدداً من الصناعات المتماثلة بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتى، حتى وإن لم تتوفر لها المواد الخام اللازمة محليا، أو كان ذلك بتكلفة اقتصادية مرتفعة، وتقوم بحمايتها بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المماثلة لتلك التي تنتجها هذه الصناعات، وهذا الوضع يقلل من فرص التبادل التجارى بين هذه الدول.

4- **منح تسهيلات وإعفاءات جمركية لبعض السلع الأجنبية:** حيث ترتبط بعض الدول العربية والأفريقية بعدد من الاتفاقيات الإقليمية الثنائية أو متعددة الأطراف مع عدد من الدول الأجنبية، أو التكتلات الاقتصادية الدولية، وتحصل بعض سلع الدول الأجنبية بمقتضاها على مزايا وإعفاءات جمركية خاصة، فى الوقت الذى لا تتمتع السلع المماثلة المنتجة داخل الدول الأفروعربية بنفس المعاملة داخل الأسواق الأفريقية مما يجعلها فى وضع تنافس صعب أمام السلع الأجنبية، والأمر الذي يقلل من الفرص المتاحة لتنمية التبادل التجارى بين الدول الأفريقية والعربية.

5- **عدم توفر وسائل النقل والاتصال:** فخلال الحقبة الاستعمارية، كان الاهتمام منصبا على إنشاء الطرق التي تربط بين مناطق إنتاج المواد الخام وموانئ التصدير لأوربا، دون الاهتمام بمشروعات الطرق التي تربط بين الدول الأفريقية أو العربية وبعضها البعض، فالاتصال الجوى ما زال أسهل بين الدول الأفريقية والدول الأوربية عن الاتصال بين الدول الأفريقية وبعضها البعض. ونفس الشيء ينطبق على الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، كما أن هناك ارتفاع في تكاليف النقل البرى والبحرى بين الدول العربية والأفريقية لعدم توفر طرق مواصلات مناسبة وكافية[1].

ثالثاً: الدور الثقافي والديني:

كان توجه ثورة الفاتح نحو أفريقيا قد أسهم فى تنمية الصلات الروحية التي لم تنقطع طوال "مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة بفضل انتشار الإسلام فى أفريقيا" وفى هذا المجال اهتم التعاون الليبي الأفريقى بإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية لنشر التعاليم الإسلامية، خاصة فى تلك المناطق التي يتهددها التبشير المسيحى الذى تقوم به الإرساليات المسيحية، واستندت ليبيا فى دعم وجودها الإسلامي فى أفريقيا على ميراث الحركة السنوسية فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ حيث أنشأت الحركة زوايا دينية فى أفريقيا، ووصلت إلى بحيرة تشاد[2].

---

(1) د. محمود خيرى عيسى، العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص 211 - 212.

(2) زاهى المغيربى، مصدر سابق، ص 49 - 50.

وقد حرصت ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح على توطيد الجهــود للــدعوة الإسلامية، فعقدت المؤتمر الأول للدعوة الإسلامية فى ديسمبر 1970؛ وانبثق عن المؤتمر توصية بإنشاء هيئة من العالم الإسلامي ذات شخصية اعتبارية يكون مقرها طرابلس تحت اسم "جمعية الدعوة الإسلامية العالمية"، وبالفعــل تم تأسيس الجمعية، وانطلقت فى عام 1972 لتساهم فى تحقيق هــدف دعــم الوجود الإسلامي فى عدة قارات، ومنها القارة الأفريقية[1].

ويقوم الهيكل التنظيمي للجمعية على عدة مستويات[2]:

- **المؤتمر العام**: وهو بمثابة الجمعية العمومية لجمعية الدعوة الإســلامية، ويجتمع مرة كل أربع سنوات وتضم عضويته حوالى 400 منظمة وهيئة ومؤسسة إسلامية من مختلف قارات العالم، ومهمته وضع استراتيجيات العمل فى خطوطها العريضة فى الميادين الإنسانية والثقافية والاجتماعية على مدى أربع سنوات، ويختار المؤتمر العام ستة وثلاثين عضوا مــن بين أعضائه لعضوية المجلس العالمى للدعوة الإسلامية.
- **المجلس العالمى للدعوة الإسلامية**: ويجتمع مرة كل سنة فــى جلــسة عادية ليحول الإستراتيجيات وخطط العمل إلى برامج عمــل تفــصيلية، ويحدد لها الوسائل والإمكانيات اللازمة لتنفيذها، وقد استضافت دورات المجلس كل من إندونيسيا، المغرب، مالى، اليمن، المالديف، الــسنغال، سريلانكا، ليبيا، ماليزيا.
- **اللجنة التنفيذية للمجلس العالمى للدعوة الإسلامية**: وتتكون من خمسة أعضاء يختارهم المجلس من بين أعضائه فى أول اجتماع له، وتجتمــع

---

(1) Lisa Anderson, "Qaddafi's Islam."..op.cit ,P 136.

(2) د. محمد الزيادى، "العمل العربي والإسلامي فى أفريقيا.." جمعية الدعوة الإسلامية العالميــة "نموذجا"، فى جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، مصدر سابق، ص، 325 – 326.

مرة كل أربع سنوات للإشراف على البرامج التي أقرها المجلس، وتنفذها الأمانة الفنية من خلال قطاعات عمل أساسية، تتمثل فى الدعوة والمراكز الإسلامية، والإعلام، والبحوث والنشر، والمؤتمرات والهيئات الدولية والإغاثة[1].

وقد حظيت القارة الأفريقية بنصيب كبير من أنشطة جمعية الدعوة الإسلامية، حيث قامت ببناء المئات من المساجد وصيانة الآلاف منها، كما جهزت دور الأيتام فى عدد من البلدان الأفريقية التي وقعت بها كوارث مثل الصومال، وإريتريا، والسودان، وغيرها، كما قامت بتسيير قوافل علاجية فى عدد من البلدان الأفريقية.

كما استطاعت الجمعية خلق ترابط بين مسلمى أفريقيا على صعيد الجمعيات غير الحكومية العاملة فى حقل الدعوة الإسلامية، وكذلك الجامعات ومراكز البحوث، من خلال برامج للتعاون المشترك، كارتباطها بالمجلس الوطنى للمنظمات الشبابية الإسلامية فى نيجيريا، واتحاد المجلس الإسلامي لشرق ووسط أفريقيا، وجمعية إسلام ملاجاشى، واتحاد المدارس الأهلية فى مالى، ومركز الدعوة فى جنوب أفريقيا، وجامعة ساى بالنيجر، والجامعة الإسلامية فى تشاد، وجامعة عبد الله بايرو فى كانو بنيجيريا[2].

ومن مظاهر نشاطات الجمعية الدينية والتعليمية والصحية: تسفير 150 من مسلمى سيراليون لأداء فريضة الحج فى عام 1975، وتزويد توجو بالدعاة ودعمها للتعليم ب-1.58 مليون دولار (عام 1973)، ودعم جامعة ماكريرى بمعمل ومدرسين لتعليم اللغة العربية ومنح تعليمية (عام 1972)،

(1) راجع موقع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية على شبكة الإنترنت: http://www.wics-ly.org/New-Folder/jameya.htm

(2) د. محمد الزيادى، مصدر سابق، 331 – 332.

ودعم رواندا بـــ22 منحة تعليمية ومساعدات للمركز الإسلامي (عام 1974)، وتقديم منح دراسية لمسلمي موزمبيق (عام 1977).

وتسيير قوافل طبية إلى عدد من الدول الأفريقيـــة (منهـــا: روانـــد، بوروندى، غانا، توجو) عام 1982 (وبنين، وبوركينـــا فاســـو، أوغنـــدا، زيمبابوى، بتسوانا) عام 1983 (وإثيوبيا، موزمبيق) عام 1984، (وأوغندا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، بتسوانا) عام 1987، (ومالى، بنـــين، جيبـــوتى، السودان)عام 1988، و(السنغال) عام 1989.

وقد أثمرت تلك الجهود تنامى حركة المـــد الإســـلامي فـــى القـــارة الأفريقية، إذ بلغ عدد الداخلين فى الإسلام على أيدى دعاة جمعيـــة الـــدعوة الإسلامية فى الفترة ما بين 1972ـــ1977 سبعمائة وستين شخصا، ولعل فـــى إسلام كل من رئيس الجابون "بونجو" ورئيس أفريقيا الوسطى "جان بوكاسا"، ما يعيد للأذهان تلك المرحلة التاريخية التي أعلن فيها الـــسلاطين والملـــوك الأفارقة اعتناقهم للدين الإسلامي مثل "منسى موسى واسكيا محمد"، وتحولت فيها أفريقيا الوثنية إلى مركز حضارى إسلامي عالمى [1].

وبجانب الجهود التي قامت بها جمعية الدعوة، أبرمت ليبيا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات عددا من الاتفاقيات الثقافية والتعليمية مع نحـــو 40 دولة أفريقية، وبمقتضاها تم دعم مشروعات ثقافية وإعلامية من شأنها تعزيز الوجود العربي والإسلامي فى أفريقيا، ومن ذلك[2]:

- تأسيس اتحاد الجامعات الأفريقية: وذلك في عـــام 1970 للعمـــل علـــى التقريب بين الجامعات وربط الجسور الثقافية بينها، والتعاون فى مجال تطوير المناهج بما يخدم جامعات القارة.

---

(1) محمد المبروك يونس، **تاريخ التطور السياسي ...**، مصدر سابق، ص 93 – 102.
(2) عبد المجيد خليفة الكوت، مصدر سابق، ص 12 – 34.

- تمويل إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون فى غينيا (عام 1973) وتقديم 200 منحة دراسية لطلبة سنغاليين لدراسة اللغة العربية والإسلامية (عام 1976) ودعم التعليم فى جامبيا بـ12مليون دينار ليبي، وتقديم 19 منحة دراسية، ومساعدات تقدر بمليون دولار أمريكى لتوفير مستلزمات فى مجال الإذاعة، و700 ألف دولار لإنشاء عدة مساجد، ومنح للطلبة فى ساوتومى وبرنسيب للدراسة فى ليبيا (عام 1977).

- تقديم منح ثقافية للكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندى، وموزمبيق، وجزر القمر وليسوتو، وبتسوانا (بين 1973ـ1979) وإنشاء قسم للدراسات الإسلامية بجامعة "ديانا نجوابى" فى الكونغو برازافيل (عام 1977)، ودعم التعليم فى بوركينا فاسو، حيث رعت ليبيا ماديا 195 مدرسة، وعينت 200 مدرس لدعم تعليم اللغة العربية.

- تأسيس مركز البحوث والدراسات الأفريقية: في مدينة "سبها" بناءً على القرار رقم 176 لسنة 1983، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف:

- الاتصال بالمؤسسات والأفراد والمراكز العلمية المماثلة وبالمتخصصين بتنمية الأبحاث العلمية داخل القارة وخارجها والتعاون معهم على تحقيق أهدافه.

- عقد اللقاءات الفكرية وإجراء الدراسات النظرية والميدانية التي تساعد على تحرير شعوب أفريقيا من القيود الأجنبية ومن آثار الاستعمار فى مختلف المجالات.

- إجراء الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية من أجل تأكيد دور الروابط الاجتماعية واحترام البناء الاجتماعى الأفريقي.

- ترجمة الكتب والأبحاث التي تخدم أغراض المركز، وتشجيع حركة

التأليف فى الموضوعات التي تدخل ضمن أغـراض المركـز ونـشر البحوث المختلفة.

- إصدار المجلات والنشرات المتخصصة فى الشؤون الأفريقية[1].

ويلاحظ على الأنشطة التي قامت بها ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح وحتى نهاية الحرب الباردة، لتعزيز الوجود العربي والإسلامي فى أفريقيا، أن هناك تركيز على الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة خاصة فى غرب أفريقيـا، بهدف اجتذاب أعداد من المسلمين الأفارقة لمشروع ليبيا الثورى فى أفريقيا، وكذلك اتساقه مع البعد الإسلامي فى شخصية الزعيم الليبي معمر القذافى.

كما يلاحظ أن هذا النشاط قد تأثر سلبياً بالأزمات التي حدثت بين ليبيا، وبعض الدول الأفريقية، فعلى الرغم من الأنشطة الواسعة لليبيا فـى شـمال نيجيريا "ولاية كانو"، وقيامها بإنشاء العديـد مـن المـدارس والجامعـات الإسلامية، فقد اتهمت الحكومـة النيجيريـة (1981) دبلوماسـيين ليبيـين بممارسة نشاطات معادية وطردتهم، وهو ما انعكس سـلباً علـى نـشاطات جمعية الدعوة[2].

---

(1) د. العارف نصر عبد السلام، التعاون العلمى العربي الليبي الأفريقـى، مجلـة الدراسـات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، العدد الخامس، ينـاير 2001، ص 143 - 145.

(2) Juy Arnold, op. cit, Pp.69-70.

الفصـــل الثاني

محددات الدور الليبي في القارة الأفريقية

(1990- 2005)

قررت ليبيا التحول عن سياسات الماضي الثورية، واختيار دور جديد بأدوات سلمية تناسب طبيعة النظام الدولي الجديد، وساعد على هذا التحـول إدراك القيادة الليبية أن أزمة لوكيربي وما تلاها من عقوبات وحالة العزلـة الإقليمية والدولية، قد تكون الطريق الذي يمهد لإسقاط النظام الليبي أو تهديد شرعيته على الأقل بفعل التداعيات السلبية للحصار على المواطنين.

لكن هذا التحول لم يكن فجائيا، حيث اتخذت هـذه التراجعـات خطـا تدريجيا متصاعدا على أصعدة متوازية داخلية وإقليمية ودولية، لتصب كلها في هدف رئيسي هو بناء مشروع سياسي جديد للنظام الليبي يتواءم مع المستجدات الدولية والإقليمية، والعمل على إعادة تقديم وهيكلة السياسة الليبية كدولة لهـا علاقات طبيعية مع دول العالم، وذات دور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي الإقليمي والدولي، وتسعى لهذا الدور بأدوات تتفق مـع مجمـل مـا يطرحه النظام الدولي من قواعد منظمة للفاعلين الدوليين في إطاره.

وقد بدأت خطوات هذا المشروع إثر فرض العقوبات الدولية على ليبيا عام 1992، وتصاعدت حسب درجة الضغوط التي يتعرض لها النظام الليبي داخليا وخارجيا ومدي فعالية الخطوات الليبية والظروف الإقليمية والدولية .

وحتي يمكن تناول مؤشرات ومظاهر التحولات التي شهدتها الـسياسة الليبية تجاه القارة الأفريقية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا، والمحددات التي حكمت هذه التحولات، فقد تم تقـسيم هـذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: المحددات الداخلية وانعكاساتها على الدور الليبي

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية وانعكاساتها على الدور الليبي

المبحث الثالث: المحددات الدولية وانعكاساتها على الدور الليبي

المبحث الأول

المحددات الداخلية وانعكاساتها على الدور الليبي

شهد الدور الليبي تحولات جذرية على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية والداخلية، بدأت بالتخلي عن دعم الإرهاب، واستعادة علاقتها مع أوروبا وإنهاء العداء مع الولايات المتحدة، وتسوية ملف أزمة لوكيربي بقبول المسئولية ودفع التعويضات، بل ووصل الأمر، إلى حد الاعتراف بامتلاك أسلحة دمار شامل و التعهد بتدميرها، واعتبار إسرائيل لا تمثل خطورة على الأمن القومي الليبي.

وقد استهدفت هذه السياسات إعادة تعريف الجماهيرية الليبية، وتحويلها من صورة الدولة الثورية إلى نمط الدولة المتكيفة مع قواعد النظام الدولى، خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتواصل مع الفاعلين فيه وفق أطر يقبلها الطرفان.

وفهم هذه السياسات وما شهدته من تحولات يتطلب معرفة العوامل والمحددات الداخلية، التي تقف وراءها، والنتائج التي ترتبت عليها، وهو ما يمكن تناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

المحددات الداخلية

تتعدد العوامل الداخلية التي كان لها تأثيرها على الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، وما يقوم عليه من توجهات. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أولاً: دور العقيد معمر القذافي:

اختلفت طبيعة النظام السياسى الليبي بعد ثورة الفاتح عام 1969، عن فترة العهد الملكى، ففى أعقاب الثورة ألغيت الملكية ومعها كافة مؤسساتها كالمجلس التشريعى، ومجلس الوزراء، والدستور، وأقيم نظام سياسى جديد، محوره المؤسسة العسكرية، وتحولت ليبيا إلى دولة تقدمية اشتراكية ثورية تناهض الإمبريالية بعد أن كانت موالية للغرب.

وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد معمر القذافي باعتباره أحد القادة العسكريين الذين ساهموا في الإطاحة بالنظام الملكى، وتركزت في المجلس الاختصاصات التشريعية والتنفيذية، وأصبح العقيد "القذافى" رئيسا للوزراء بجوار رئاسته للمجلس، وفى عام 1971 تم الإعلان عن قيام الاتحاد الاشتراكى العربى القائم على تحالف قوى الشعب العامل، وذلك تأثرا بالنموذج المصرى الناصرى[1].

وفي عام 1977، أعلن العقيد القذافي عن تشكيل "النظام الجماهيرى" ضمن "النظرية العالمية الثالثة" التي ضمنها "الكتاب الأخضر"، وفى هذا

---

(1) فوزى أحمد تيم، عطا أحمد صالح، مصدر سابق، ص 380 – 388.

النظام الجماهيرى، يمارس المواطنون التشريع بأنفسهم عبر المؤتمرات الشعبية، وينفذون من خلال اللجان الشعبية، ويراقبون باللجان الثورية. وألغيت أيضا كافة القوانين الوضعية وإحلالها بتطبيق الشريعة الإسلامية(1).

ووفقا للنظام الجديد فلا توجد أحزاب أو انتخابات أو دستور، فهى لا تعنى سوى سيطرة القلة، وفقا للعقيد القذافي، الذى هو زعيم ومرشد الثورة لأنه لا يوجد رئيس في ليبيا، كما رفضت فكرة التمثيل النيابى التي يراها الزعيم الليبي حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب دون الناخبين، كذلك فإن العضو المنتخب يتحرك بوازع من مصالحه ومصالح حزبه وليس مصالح الجماهير، كما تم إرساء مبدأ أن المواطنين "شركاء لا أجراء" في اقتصاد تخطيطى يعتمد على القطاع العام(2).

وصاحب تطبيق النظام الجماهيرى إنشاء مؤسسات سياسية جديدة أنيط بها صنع السياسة الليبية داخليا وخارجيا، مثل: المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية، اللجان الثورية، إلا أن الوزن النسبى لهذه المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية الليبية بشكل عام ظل محدودا مقارنة بدور الزعيم الليبي (3).

فالزعيم الليبي ليس مجرد قائد لدولة نامية يتهمه الغرب بالديكتاتورية، بل إنه استطاع تأسيس أيديولوجية ثورية للدولة الليبية منذ

---

(1) نجلاء محمد نجيب، نخبة المجتمع الهيدروكربونى في الجماهيرية الليبية، في د. على الصاوى، النخبة السياسية في الوطن العربى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 43.

(2) معمر القذافى، الكتاب الأخضر، طرابلس، المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990، ص12 -13 وص 77.

(3) John P. Mason, "Qaddafi 's Revolution and Change in Libyan Oasis Community", The Middle East Journal, (Washington. D.C: The Middle East Institute, Vol. 36,No 3,Summer 1982) Pp 319-320.

الأول من سبتمبر عام 1969، حيث العداء مع الغرب فكريا وسياسيا واقتصاديا. كما أن القذافي هو نفسه الذي يؤسس للسياسات الوقائية الجديدة، ويبررها.

لقد اختط الزعيم الليبي للجماهيرية، مشروعا ثوريا على الصعيد الداخلي والخارجي، سعي من خلاله للعب دور يحقق به رغباته في أن يكون قيادة كاريزمية تتخطى حدود دولته، ويحاول تصحيح التفاوت الذي تشعر به ليبيا بين ثقلها الإقليمي والعالمي المحدود وإمكاناتها البشرية من جهة، وبين عوائدها النفطية واتساعها وموقعها الجغرافي المتميز من جهة أخري.

فداخليًا، انتهج القذافي طريقا مختلفا عن النظريتين الاشتراكية والرأسمالية، أسماه "النظرية العالمية الثالثة" صاغها وحدد بنودها في الكتاب الأخضر، ودشن نظامًا سياسيًا، الجماهير فيه هي الغاية والوسيلة، فهي تشرع من خلال المؤتمرات الشعبية، وتنفذ من خلال اللجان الشعبية، وتراقب المعادين للثورة من خلال اللجان الثورية، كما لا توجد أحزاب أو انتخابات نيابية، فوفقا للكتاب الأخضر، القلة هي المستفيدة منها، ويوجد منصب رئيس للدولة، فالقذافى هو زعيم ثورة فقط، لأن الجماهير هي التي تقود نفسها[1].

واقتصاديًا، قادت الدولة عملية التنمية، وتم تقييد القطاع الخاص، بل إن القذافي دعا العمال في سبتمبر 1978 إلى الزحف والاستيلاء على المصانع وإدارتها بأنفسهم، وأن يتحولوا إلى شركاء لا أجراء، كما تم تأميم النفط الذي يزيد على 90% من صادرات البلاد.

أما إقليميًا، فقد اختزلت ليبيا علاقتها بمحيطها العربي من خلال قضية الوحدة العربية، حيث أقدمت على محاولات وحدوية مشرقية (مصر،

---

(1) د. عبد السلام محمد شلوف (وآخرون)، وثائق أفريقية، طرابلس: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، 2001، ص 32.

السودان)، ومغربية (تونس، الجزائر، المغرب)، لكن لم يكتب لأى من هذه المحاولات النجاح لأسباب عديدة، منها الرغبة الليبية في تغليب وجهة نظرها وعمل وحدة اندماجية فورية قبل تأسيس قاعدة للتعاون المشترك، بل إن العوائد النفطية، شجعت ليبيا على لعب دور ثوري عالمي، حيث أصبحت الداعم الأكبر لكل حركات التحرر التي تناضل ضد الإمبريالية في العالم.

ويمكن من خلال إدراك سيطرة العقيد القذافي على صياغة توجيهات الدولة، فهم التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، فإعلاء الدائرة الأفريقية على العربية قرار اتخذه العقيد القذافي أولا، ثم أيده بعد ذلك مؤتمر الشعب العام، ففى خطاب له أمام مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة في السادس من سبتمبر عام 1999 بطرابلس تحدث العقيد القذافي، قائلاً: "أنا صاحب فكرة عقد مؤتمر القمة الاستثنائى -قمة سرت في 1999/9/9 – أنا أدعو إلى وحدة أفريقية.. قناعتى أنه ليس هناك لليبيا مستقبل دون وحدة أفريقية..."(1).

ومن هنا، يمكن القول إن التحول في السياسة الخارجية الليبية، داخليًا، قد ارتبط بعدد من الاعتبارات في مقدمتها الدور البارز للعقيد القذافي على صنع وتوجيه هذه السياسة، واستعان في ذلك باللجان الثورية، وبالتالي يمكن فهم التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية الليبية بشكل عام وتجاه الدول الأفريقية بشكل خاص، من خلال تغير رؤى ومفاهيم العقيد القذافي للبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به، ولدور دولته والمساحات التي يمكن أن يكون فيها هذا الدور.

ساعد على ذلك ضعف دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والذي

---

(1) نص خطاب العقيد القذافي في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة للتحضير للقمة الأفريقية الاستثنائية بتاريخ 2004/9/6 فى: د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 33.

يعظم من الأخطاء ويقلل من نجاحات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، خاصة مع عدم وجود تغذية استرجاعية تصحح من الأخطاء وتعضد إيجابيات هذه السياسة.

ثانيًا: النفط:

وصل الإنتاج الليبي اليومي منه إلى 1.3 ملايين برميل، والاحتياطي المؤكد نحو 30 مليار برميل، وقد كان النفط وقود فترة الاندفاع الثورى، كما أنه الخلفية التي تؤمن لحظة التراجع عن سياسات الماضي، وهو أيضا القاعدة التي يستند إليها مستقبل العلاقات الليبية مع الغرب، ولذلك ظلت باستمرار إدارة النفط بكل ما يعتريها من تفاعلات ومصالح مع القوي الدولية خارج الأطر الثورية منذ تأميمها بعد قيام الثورة، ويقودها تكنوقراط ليبيون تعلموا في أوروبا وأمريكا.

ثالثًا: تنامي قوة التيار الليبرالي الداخلي:

تتعدد العوامل التي زادت من قوة التيار الليبرالى الليبي، الذى بدأ يتغلغل في الحكومة الليبية، ويجتذب أنصارا له، ومن بين هذه العوامل:

- استعادة ليبيا لعلاقاتها مع القوى الرأسمالية الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وتوقع تدفق استثمارات من هذه القوى، وهو ما قد يفرض بالتبعية تغييرات على مجمل السلوك الليبي سواء الاقتصادي أو السياسى للتوافق مع هذه القوى.

- المشكلات الهكيلية التي يتعرض لها النظام الجماهيرى، حيث لم يستطع تحقيق معظم الأهداف المثالية التي أنشيء من أجلها، فلا زال هناك دور هامشى للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في صنع السياسات العامة،

مقارنة بالدور المهيمن للزعيم الليبي واللجان الثورية، وقوى الأمن والاستخبارات.

- تزايد المخاوف من أي غياب مفاجيء للزعيم الليبي من الساحة السياسية، وما قد يترتب عليه من أزمة مفصليه داخل البلاد، لاسيما أن النظام الجماهيرى لم يبلور بدائل على غرار زعامة القذافى، تقود النظام في مرحلة ما بعد الجماهيرية، وهو ما يدفع إلى ضرورة بلورة بديل سياسى ومؤسسى يستطيع التكيف مع متطلبات الداخل والخارج.

- المشكلات الاقتصادية والتي تطرح أخطارا على شرعية النظام الليبي نفسه، وأبرزها زيادة البطالة[1]، وتفاقم مشكلات القطاع العام والفساد والبيروقراطية.

- تزايد موجة الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وسط دعم دولي متصاعد، وهو ما قد يؤثر بالطبع على تصاعد وتيرة جهود الإصلاح في ليبيا، ونمو نفوذ التيارات المعارضة للنظام الليبي في الداخل والخارج[2].

---

(1) تشير بعض المصادر الرسمية إلى أنها تبلغ 14%، بينما تري بعض فصائل المعارضة أنها 24%، في الوقت الذي تصل فيه بعض التقارير الدولية إلى 33%.

(2) خالد حنفى على، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي؟، القاهرة: ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد يونيو 2005.

المطلب الثاني

مظاهر التحولات الداخلية الليبية

في إطار هذه العوامل، شهدت السياسة الليبية تحولات ملموسة ومعلنة على الصعيد الداخلي، تعددت مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أهم هذه المؤشرات:

أولاً: التحولات الاجتماعية:

بفحص خطط ليبيا البشرية والإنسانية منذ تنفيذ أول خطة إنمائية (1973 – 1975) وحتى الوقت الحاضر، يتضح أن مفهوم التنمية البشرية في ليبيا مشتق من التوجهات والمنطلقات التي تحكم فلسفتها في التنمية، والتنمية الإنسانية على وجه الخصوص، وهي: مبادئ وأطروحات النظرية العالمية الثالثة وتوجهات المجتمع الجماهيري الذي يسعى إلى قهر التخلف وتحقيق التقدم والعيش الكريم لكل مواطن، وضمان عنصر استدامة مبدأ الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل الوطني في وضع وتنفيذ خطط التنمية والتحول، ورفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر العوز والفقر والحرمان والقضاء على الفقر، وضمان العدالة في توزيع الدخل، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وذلك بتكوين وتنمية القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية وتوسيع النطاق المكاني والاجتماعي للتعليم والتكوين الفني والمهني، والتأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي والعقلي، وتحقيق العدالة في التوزيع المكاني والاجتماعي لمشاريع التنمية.

وكذلك تحقيق مبدأ إسهام الجميع والمشاركة الشعبية في التنمية

الشاملة، والتحول من التخلف إلى التقدم، وإعطاء أهمية خاصة للمرأة والشباب والطفولة وذوي الحاجات الخاصة، بما يمكنهم من توظيف إمكاناتهم الذاتية وإشباع حاجاتهم، ومشاركتهم بفاعلية في نمو المجتمع، وتهيئة الظروف المناسبة لهم للقيام بدور ايجابي في مجتمعهم[1]، وتحقيق نهضة اجتماعية وعلمية وتقنية تكسب المجتمع الريادة والتميز وتحقيق الكفاية في الإنتاج والخدمات[2].

واعتمادًا على هذا الإطار العام للتنمية البشرية تشير البيانات إلى أن ليبيا تحتل المرتبة (64) من بين 174 بلدًا صناعيًا وناميًا، وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1998[3]، إلى جانب تحقيقها للمركز الأول على المستوى الأفريقي، والخامس على مستوى المناطق داخل الجماهيرية، فقد حققت المعدلات الإنمائية المطلوبة وبفروقات بسيطة بينها حيث سجلت أدنى منطقة 74% وأعلى منطقة 83% مقارنة بالمعدل الوطني الذي وصل إلى 78%، وباستعراض نفقات الميزانية الإدارية للتقسيمات الإدارية (الشعبيات) يلاحظ ارتفاع حصة الفرد من المصروفات في المناطق النائية، حيث تقارب حصة الفرد الواحد من هذه المصروفات عمومًا بين المناطق، مما يعكس مراعاة احتياجات التنمية المكانية والعمل على سد التفاوتات الاجتماعية بين المناطق، كما أن هناك تقاربًا في نسب توزيع ملكية السلع المعمرة بين سكان المناطق الحضرية والريفية حيث استفادت 97% من الأسر في المناطق الحصرية من هذه السلع مقابل 91% في المناطق الريفية وفق أرقام تعداد عام 1995.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، عمان: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2003.

(2) د . على الحوات، "التعليم وسوق العمل"، دراسة قدمت إلى الموسم الثقافي للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس 2002/5/23.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1998، عمان: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 1999.

وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل يعود في جانب كبير منه إلى تبني الدولة لسياسة الباب المفتوح في ضمان العمل والاستخدام للجميع الأمر الذي أوصل نسبة العاملين في قطاعات الخدمة المدنيـــة والقطاعـــات الإنتاجيـــة المملوكة من قبل المجتمع إلى 84.6% وفق نتائج تعداد 1984 وبنـــسبة 67% حسب نتائج تعداد 1995 إضافة إلى اتباع سياسة عادلة لتوزيع السلع لجميـــع المناطق دون تمييز.

كما أن السياسات والبرامج التنموية هدفت إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن عن طريق تحقيق نمو جيد في متوسط دخل الفرد النقدي، مقاسًـــا، بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بتكلفـــة عوامل الدخل الجارية، فارتفع من (237) دينارًا عـــام 1970 إلـــى نحـــو (1963) دينارًا عام 1997، إضافة إلى زيادة الدخل الاجتماعي للفـــرد مـــن خلال توفير الخدمات المجانية التعليمية والصحية وتطوير الأوضاع السكنية وإتاحتها للجميع وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعيـــة وتخـــصيص مرتبـــات للمعوزين ومن لا عائل لهم .

هذا بجانب تقديم خدمات الكهرباء والماء والنقل وبأسعار معقولة جـــدًا كما عملت الدولة على توفير مظلة وطنية للأمان الاجتماعي عن طريق إتباع نظام شامل للتأمين الاجتماعي، ويقدم صندوق الضمان الاجتماعي خدماتـــه وإعاناته إلى أكثر من 285 ألف مستفيد وفق أرقام عام 1997، حيث وصلت القيمة الإجمالية لما صرفه الصندوق إلى نحو نصف مليار دينار ليبي منـــذ إنشائه، كما بلغ الدعم المالي لأسعار السلع خلال الفترة من 1991 /1998 ما يعادل (750) مليون دولار أمريكي[1].

---

(1) د . عبد السلام الدويبي، الإبعاد الاجتماعية والسكانية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبـــي: مؤشرات وتوجهات، تقرير فني استشاري غير منشور مقدم إلى مجلس التخطيط العام بليبيا، 2002.

ويمكن رصد أهم الإنجازات التي حققتها الجماهيرية في قطاعات التنمية البشرية، وذلك على النحو التالي:

1- **قطاع التعليم:** تشير البيانات الرسمية إلى أن 37% من المجتمع الليبي من الطلبة في مستويات ومراحل تعليمية مختلفة، بالإضافة إلى أعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم، أي أن نحو 41% من السكان في ليبيا منهمكين في العملية التعليمية بشكل أو آخر، وهناك تصاعد في معدلات الالتحاق المدرسي الصافي من الفئة العمرية في السن المدرسية (6 -24 سنة) نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البيئة المناسبة حيث ارتفع معدل الالتحاق داخل كل فئة عمرية بنسب كبيرة.

2- **قطاع الصحة:** تحسنت معدلات صحة المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية، فبعد أن كان المواطن الليبي لا يعيش بالمعدل أكثر من 46 سنة في الستينيات، فإن معدل عمره الآن يصل إلى 70 سنة، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع، فقد انخفض المعدل من 118 بالألف عام 1973، إلى 24.4 بالألف خلال عام 1995، وقد شمل هذا الانخفاض كلا من سكان المدن والأرياف على حد سواء مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق، كما ارتفع مستوي الحالة الغذائية للمجتمع حيث أتاحت وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد 3.787 سعرًا حراريًا وهو معدل عال يفوق بكثير المعدل الدولي المتفق عليه للبالغين من الذكور والإناث الذي يقدر بـ2400 سعرًا حراريًا.

وتوضح إحصاءات 1998 أن القوى العاملة في القطاع الصحي تشكل نحو 5% من قوة العمل الإجمالية وباستبعاد المهن الإدارية والحرفية هناك 89% من الحاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص يشكلون الموارد البشرية الصحية، ويشكل النساء نحو 47% من تلك القوة، كما أن هناك نحو

7100 طبيب و23000 ممرضة، ورغم ذلك هناك نقصًا في الطب التخصصي مما يؤدي إلى الاعتماد على العنصر غير الليبي حيث يصل إلى 92% في اختصاصات الأشعة وكذلك الأنف والأذن والحنجرة كما يصل إلى 91% في حالة جراحة الأعصاب و87% في الأمراض الصدرية و89% في حالة الأمراض النفسية والعصبية، أما فيما يتعلق بقدرة المستشفيات الاستيعابية فهناك 4.2 سرير لكل 1000 مواطن وفق إحصاءات 1998، كما تصل نسبة التحصينات والتطعيم ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة إلى أكثر من 97% بين الأطفال ولا تختلف هذه النسب بين مناطق الريف والحضر.

3- **تحسين نوعية الحياة:** عملت ليبيا على زيادة عدد المساكن العصرية بنحو 13 ضعفًا في الفترة 1996/1973 إذ كانت بحدود 183 ألف وحدة سكنية في عام 1973 فأصبحت الآن نحو 365 ألف وحدة سكنية وفي مجال الكهرباء، يصل نورها إلى 99% من المساكن، كما عملت ليبيا على معالجة العجز المائي في البلاد من خلال تنفيذ النهر الصناعي العظيم، كما أقيمت محطات تحليه مياه البحر في بعض مدن الساحل على البحر المتوسط.

وكذلك من خلال تطوير المياه الجوفية والتحكم في المياه السطحية ومشروعات معالجة مياه الصرف الصحي، كما أن منظومة الأنابيب التي تعمل على إعادة توزيع شبكة المياه يصل طولها إلى نحو 4000 كم فيما يجرى استثمار الناتج لأغراض الزراعة والري وتطوير وإنشاء المزارع الكبيرة والصغيرة بالدرجة الأولى حيث من المخطط له استصلاح نحو 200 ألف هكتار بعد انتهاء المشروع وهكذا يلاحظ أن نوعية الحياة قد تحسنت وتطورت بشكل كبير.

كما شهد الوضع السكني قفزة هائلة في السكن تمثلت في زيادة المساكن الحديثة خلال العقود الثلاثة الماضية فالسكن العمودي (الشقق)

ازداد من 1.7% عام 1964 ليصل في المدن حاليًا إلـــى 20%، ويلاحــظ أن الفوارق النوعية في السكن قد جاءت بشكل توافر وسائل الراحـــة الحديثـــة وتحسن نوعية الحياة للمواطن وزيادة توافر الشروط الصحية وتحسين نوعية البناء إضافة إلى مؤشرات عديدة مثل تمتع المساكن بشبكات المياه والكهرباء والمرافق الصحية(1).

4- **مشاركة المرأة في المجتمـــع:** ارتفع معدل توقع الحياة عند الولادة بين النساء ليصل إلى 74 سنة عام 1998 مقارنة بنحو 48 سنة عند نهايـــة الستينيات. كما أن معدل وفيات الأمهات قد أخذ منحي الانخفاض حيث أصبح بحدود 62.8 بالألف في الوقت الحاضر مقارنة بنحو 77 بالألف عام 1963، كما تؤكد إنجازات التنمية البشرية في ليبيا ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، فبعد أن كان معدل النشاط الاقتـــصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من 4% عـــام 1964، وصـــل فـــي منتـــصف التسعينيات إلى نحو 20%.

وفي حقل الأمن الاجتماعي، فإن القانون الليبي يضع المرأة في مركز متساو مع الرجل من أجل ضمان أمنها الاجتماعي داخل مؤسسة العائلة وفي المجتمع، وفي إطار حقوق المرأة فقد كانت نسبة الطلاق نحـــو 31% عـــام 1973 وانخفضت إلى نحو 6.7% عام 1998 نتيجـــة لانتـــصار المـــشروع المناصر لحقوق المرأة بصفة عامة.

وبالنسبة لأمية النساء وجهود محوها فبعد أن كانت نحـــو 87% عـــام 1964، أصبحت لا تتجاوز 27% وفق نتائج تعداد عام 1995، وتنخفض بين الفئة العمرية (10 –24 سنة) إلى نحو 3.5%، وبالنسبة لمشاركة المرأة في

(1) UNDP. Human Development Report (1995) (New York UNDP Publication., 1995.

الحياة السياسية فهناك مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع نسبة النساء من مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية حيث تصل إلى 35%[1].

وسعيًا نحو مزيد من الإنجازات، فإن ليبيا تعمل على تطوير فلسفتها وأدائها للتنمية البشرية وذلك كما يتضح في خطة (2001 -2006) والتي تهدف إلى إعادة هيكلة برامجها في التنمية البشرية بما يحقق تعزيز الكفاءة في الأداء، وتقليل الهدر وتقليل التكلفة، والفاعلية في تقديم البرامج وإعادة هيكلتها، وتحديد مدى الجدوى بالنسبة للمستحدث منها وصولًا إلى حالة الاستخدام الامثل للإنفاق الاجتماعي، وتنظيم عوائده بما ينسجم مع فلسفة التنمية البشرية التي تشكل أساس بناء المجتمع الجماهيري الذي يرعى ويحمي الإنسان ويضمن حقوقه ويوفر له كل سبل الحياة الكريمة والكرامة الإنسانية في محيط اجتماعي قوامه الحرية والمشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية[2].

وفي هذا الإطار فإن توجهات التنمية البشرية في ليبيا، تقوم على تحقيق الأهداف التالية في إطار الخطط الإنمائية:

- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية، وخلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدرًا غير متجدد وقابل للنفاذ .

- تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول، والمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار.

---

(1) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات: ليبيا - تقرير التنمية البشرية 1999 طرابلس، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، 2000، ص ص 135 -145.

(2) مجلس التخطيط بشعبية طرابلس، أعمال وبحوث فريق دراسة التنمية في شعبية طرابلس، 2002.

- الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرة المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوي العاملة الوطنية، وبناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته .
- تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد، والتقييم والمتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق والمعدلات الدولية والخصوصيات الوطنية[1].

ثانيًا: التحولات الاقتصادية:

قبل تناول التحولات التي شهدها الاقتصاد الليبي، في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية، وخاصة تجاه الدول الأفريقية، تجدر الإشارة إلى عدد من المحاور التي تحكم طبيعة ونمط هذا الاقتصاد، والتي أثرت بطبيعة الحال، على توجهات السياسة الليبية، داخليًا وخارجيًا، ومن ذلك:

1- **نمط الاقتصاد:** يصنف الاقتصاد الليبي ضمن الاقتصاديات وفيرة رأس المال، التي يشكل النفط المصدر الرئيسي لها، ومنذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين، ظل الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على هذا المصدر، ولم تفلح خطط التنمية الاقتصادية الخمس[2] من إيجاد بدائل للنفط لتمويل النشاط

---

(1) د . مصطفي عمر التير، التحديث والتنمية وإسهامات التعليم العالي دراسة قدمت إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي طرابلس ليبيا 27 -29 أكتوبر 2002.

(2) خطط التنمية الليبية (1963-1968)، (1973-1975)، (1976-1981)، (1981-1985)، (2001-2005).

الاقتصادي. فالإنفاق الاستثماري خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، على البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية والذي تجاوز 100مليار دولار أمريكي، والذي استهدف زيادة مشاركة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج الإجمالي، واعتمد استراتيجية إحلال الصادرات محل الواردات ويبنى خطة توسيع قاعدة الإنتاج لم يحدث النقلة النوعية المأمولة في الاقتصاد الليبي، حيث لم ينجح في تغيير هيكليته بالشكل الذي يقلل من الاعتماد على النفط وظلت مساهمة القطاعات التي استهدفت في الناتج الإجمالي ضئيلة، لدرجة أن أصبحت هذه القطاعات عبئا على ميزانية الدولة. وظلت مساهمة القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة هامشية، حيث تراوحت بين 12 و16% من الناتج القومي الإجمالي عام 2001[1].

2- **القدرات السكانية:** المجتمع الليبي من المجتمعات التي لا تتوازن فيها التركيبة الديمغرافية مع المساحة، فالسكان حوالي (5.6) مليون نسمة، على مساحة تبلغ (1759540) كم^2. ويتميز المجتمع الليبي بارتفاع معدل النمو السكاني ليصل إلى 2.8%. يتركز حوالي 85% من السكان في المناطق الحضرية، خاصة الساحلية، إذ تصل كثافة السكان فيها 45 نسمة / كم^2 مربع بينما تنخفض إلى 0.48% في المناطق الجنوبية، يضاف إلى ذلك أن هناك نحو 39% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهو ما يترتب عليه قلة عدد العناصر القادرة على العمل، وأصبح السكان عبئا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- **العمالة الوافدة:** شكلت حوالي ثلث القوى العاملة خلال عقد السبعينيات وكان معظمها من العمالة العربية، حيث بلغت حوالي 90% من إجمالي

(1) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، مصدر سابق، ص 60 -65.

قوة العمل الوافدة، ثم تغير الوضع لتشكل العمالة غير العربية قرابة 55% خلال الثمانينيات، بعد أن أصبح الاعتماد على الشركات الأجنبية كبيرا. ثم تطور الوضع خلال التسعينيات لتشهد البلاد دخول أفواج من العمالة العربية معظمها غير ماهرة لتصل نسبة المسجلين منهم 81% من إجمالي العمالة.

أما فيما يتعلق بالعمالة الوطنية، فهي تحتل الوظائف الإدارية ما يقرب من 60% من قوة العمل الوطنية، وبحسب تقرير التنمية الوطنية لعام 2002 فإن قوة العمل تتركز في قطاعي التعليم والصحة، وهما قطاعان يعتمدان كليا على مرتبات الدولة ويشكلان حالة واضحة للتشغيل المنقوص وضعف الإنتاجية.

4- **البطالة:** تشير بعض التقديرات أن 13 إلى 24% من الليبيين عاطلون عن العمل، ومن بين أسباب تفاقم هذه الظاهرة: ما هو مرتبط بفترة زمنية معينة، حيث توقفت المدارس والجامعات الليبية عن تدريس اللغة الإنجليزية لفترة طويلة، مما أثر على قدرة الليبيين على العمل في الشركات الإنجليزية، كما أن بعض الشركات الأجنبية تجاهلت الحصص المقررة لتوظيف العمالة الليبية، وتقاعست الحكومة عن تنفيذ القوانين والنظم المتعلقة بذلك، هذا بجانب التحول الاشتراكي وما ترتب عنه من جمود في النشاط الاقتصادي وعجز عن النمو وعدم القدرة على استيعاب الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعات والمعاهد سنويا إلى سوق العمل.

5- **الموارد الطبيعية:** يتصدر قائمتها النفط والغاز الطبيعي، بجانب خام الحديد حيث تشير بيانات تقرير تنمية البشرية لعام 1999، أن هناك احتياطات تقدر بحوالي 2.25مليار طن، هذا بالإضافة لبعض الصخور التي تستخدم في المواد الصناعية. أما الغاز الطبيعي فإن الاحتياطيات

تقدر بـــ30 مليار برميل عام 1996 وهو ما يعادل 5% من الاحتياطيات العربية، بحسب تقرير التنمية البشرية[1].

وفي إطار هذه الأبعاد، نجد أن مرحلة ما بعد نهاية الحرب البـــاردة، ورغم أن أزمة لوكيربي أدت إلى خسائر قدرتها أمانة الاتـــصال الخـــارجي بـــ24 مليار دولار (بين 1992 و1998) إلا أن ذلك لم يـــؤد إلـــى انهيـــار الاقتصاد الليبي بسبب سياسة تقليص الإنفاق التي اتبعتها ليبيـــا بعـــد أزمـــة لوكيربي. فخفضت الموازنة العسكرية التي تكلف الدولـــة 1.2 مليـــار دولار بدءًا من 1992، كما لم تقر الدولة مشروعات ضخمة جديدة لحين انتهاء تلك التي كانت قيد التنفيذ مثل مشروع النهر الصناعي.

كما ساعد استثناء النفط (الذي يساهم بنحو 60% من الناتج المحلـــي الإجمالي) من العقوبات الدولية بضغوط أوربية على حماية الاقتصاد الليبي من الانهيار، وساعد أيضا على ذلك أن ليبيا غير مدينة للمؤسسات الدوليـــة، ولا تخضع لشروط صندوق النقد الدولي. غير أن المـــشكلة التـــي واجهـــت الاقتصاد الليبي هي تذبذب أسعار النفط وبالتالي عدم استقرار الدخول الليبية من هذا القطاع، فقد وصلت إلى الذروة عام 1980 عندما حققـــت صـــادرات النفط نحو 21 مليار دولار، لكن هذه العوائد تراجعت بحيث لم تحقـــق عـــام 1995 سوى 6 مليارات دولار سنويا، لكنها ارتفعت لتصل في عام 2002 إلى 24 مليار دولار بضم عائد قطاع البتروكيماويات إليها.

وخلافا لذلك، فإن ليبيا تعاني من زيادة البطالة بنسبة تقترب من 24%، لاسيما وأنها تتركز في قطاع الجامعيين. كما تفاقمت مشكلات القطاع العـــام والفساد والبيروقراطية.

---

(1) السنوسي بسيكري، محاور أساسية للإلمام بالاقتصاد الليبي وفهم طبيعته (1)، موقع المختـــار ليبيا على شبكة الإنترنت.

وعلي خلفية هذه المشكلات تبنت ليبيا عدة خطوات تعكس محاولة التحول من اقتصاد مركزي تخطيطي إلى اقتصاد سوق، أبرزها:

- الانفتاح على القطاع الخاص: فقد صدر قانون الاستثمار الأجنبي عام 1997، كما تم تخفيض سعر صرف الدينار عام 2002 لمساعدة الحكومة على المزيد من تحرير الاقتصاد الوطنى، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وترشيد استخدام احتياطات البلاد من النقد الأجنبي.

- رصدت الحكومة الليبية 35 مليار دولار أمريكي لخطتها الخمسية للسنوات (2001 –2005) التي تهدف إلى تصحيح مسار الاقتصاد والتعامل مع التطورات المحلية الإقليمية والدولية وإلى تنويع هياكل الاقتصاد الليبي، كما تهدف إلى هيكلة صادراتها من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة الليبية والأجنبية بما يحسن المعيشة ويحقق نموا في الإنتاج المحلي لا يقل عن 5% سنويا. وستسعى ليبيا إلى إشراك رؤوس أموال محلية ودولية بنسبة تتراوح بين 30 و40% لاسيما في المجالات النفطية والاقتصادية.

- دعا العقيد القذافي أمام مؤتمر الشعب العام (13 يونيو 2003) إلى خصخصة القطاع العام بما في ذلك قطاع النفط والمصارف، وتطبيق البديل وهو الرأسمالية الشعبية في صورة شركات يمتلكها الليبيون وأنه من حق هذه الشركات الاستعانة بالخبراء الأجانب، ولذلك تم تعيين "شكري غانم" أمينا للجنة الشعبية العامة (رئيسًا للوزراء) بدلا من "مبارك الشامخ" ليقود عملية التحول نحو الاقتصاد الحر، وهو أحد الذين تعلموا في الولايات المتحدة وله خبرة نفطية وله علاقة وطيدة مع سيف الإسلام نجل القذافي.

وتتسق هذه التحولات الاقتصادية مع التحولات في السياسات الخارجية خاصة تجاه القوي الرأسمالية بما يتيح للشركات الغربية الاستفادة من فتح الأسواق الليبية النهمة للاستثمارات، وفي الوقت نفسه محاولة علاج المشكلات الاقتصادية المترتبة على الاقتصاد التخطيطي من ضعف إنتاجية القطاع العام والفساد وتخلف القطاع النفطي.

- شرعت الحكومة الليبية في تبني عدة إجراءات تهدف إلى إلغاء الدعم عن السلع الأساسية (نوفمبر 2004)، كما دعا العقيد القذافي في مارس 2005 إلى رفع كل القيود التي تقف أمام العمل، ليكون الليبيون أحرارًا في اختيار النشاط الاقتصادي بحرية تامة، وطالب بإصدار تشريع يمنع التأميم لخلق مناخ موات للاستثمار(1).

وكان من نتيجة هذه التحولات، تحقيق عدد من الإنجازات الاقتصادية، انعكست على الدور الإقليمي الليبي، ومنحته مزيدًا من القوة، وحرية الحركة، في تعامل الجماهيرية، مع العديد من القوي الإقليمية والدولية، ومن بين هذه الإنجازات:

1- **تطور الإنتاج الصناعي:** تماشيًا مع الاستراتيجية بعيدة المدى التي تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية، فقد تم التركيز في ليبيا على القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الصناعة؛ وذلك لتنويع هيكل الإنتاج، وسد الحاجات المحلية من السلع الصناعية والتصدير إن أمكن؛ وذلك بالاستفادة من الخامات المتوفرة محليًا، بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل الحد من التبعية الاقتصادية.

وبالنظر إلى حجم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع، فقد تطور

(1) خالد حنفي على، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي؟، مصدر سابق.

الإنتاج الصناعي من 17.6 مليون دينار سنة 1980م إلى ما قيمته 150 مليون دينار سنة 1990م. قامت بتحقيقه 58 منشأة صناعية وطنية، كما بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي خلال سنة 1998 م. ما قيمته 655.4 مليون دينار.

وخلال الفترة 1980 –2001 م بدأ حوالي 163 مشروعًا صناعيًا مرحلة الإنتاج؛ 56 مشروعًا تغطي الصناعات الغذائية، و 23 مشروعًا صناعة الغزل والنسيج والملابس، والجلود، وعدد 13 مشروعًا في الصناعات البتروكيماوية، و 23 مشروعًا في صناعة مواد البناء، وعدد 22 مشروعًا في الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة الأخشاب والورق بعدد 8 مصانع، وذلك إلى جانب 20 مشروعًا صناعيًا في مراحل مختلفة من التنفيذ.

2- **دخل الفرد:** تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدي مقاسًا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 656 دينارًا عام 1970 م إلى حوالي 2426 دينارًا عام 1998م، بمعدل نمو متوسط يصل إلى 10 %، وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة في السكان والمقدر بحوالى 3.8% خلال الفترة 1970م – 1997م. [1]

وبحساب متوسط دخل الفرد النقدي مقاسًا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية يتضح أنه قد زاد من 237 دينارًا عام 1970 إلى 1870 دينارًا عام 1997، وهو يفوق أيضًا معدل الزيادة في السكان في نفس الفترة .

3- **قطاع الصناعة الكيماوية:** شهد هذا القطاع زيادة معدلات الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في الجماهيرية، ومن أهم الإنجازات في هذا القطاع:

---

(1) د. صبحي قنوص (تحرير) : ليبيا في ثلاثين عامًا، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1969م – 1999م (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1999م) ص 50 .

- المجمع الكيماوي بأبي كماش : ويعتمد على استغلال الأملاح المتوفرة في سبخة أبي كماش، ويشتمل المجمع على المصانع التالية: مصنع الملح (بطاقة إنتاجية 40.000 طن سنويًا) ومصنع التحليل الكهربائي (وأهم منتجاته الصودا الكاوية 49000 طن سنويًا، وهيبوكلوريد الصوديوم 89000 طن سنويًا، وحامض هيدروكلوريد 8000 طن سنويًا، وكلور سائل 5000 طن سنويًا) ومصنع إنتاج ال في.تي.س (المادة الخام الرئيسة لتصنيع ال-بي. في.س).

- مصانع الصابون ومواد التنظيف: وتبلغ الطاقة الإنتاجية 3 آلاف طن، وبالنسبة للصابون المسحوق حوالي 18000 طن سنويًا يتم إنتاجها في ستة مصانع .

- مصانع اللدائن ومنتجات الإسفنج الصناعي : وقد بلغ عدد المصانع في هذا المجال حوالي ستة عشر مصنعًا في مختلف أنحاء الجماهيرية ، وأهم منتجاتها الإسفنج الصناعي والشمع والطباشير والأكياس وغيرها من منتجات اللدائن.

4- **قطاع الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:** شهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الجديدة في هذا المجال مثل الجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، والثلاجات والأفران والغسالات، وأجهزة الاستقبال المرئي، والأنابيب بمختلف أنواعها، ومن أهم المصانع في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية: مصنع الجرارات الزراعية، ومصنع المقطورات، ومصانع الثلاجات والأفران والغسالات والمجمدات، ومصانع الإلكترونيات (مصنع أجهزة الاستقبال المرئي الملون، ومصنع الهوائيات والهواتف والمقسمات) ومجمع الأنابيب، ومصنع الأسلاك والكابلات الكهربائية. ثم مجمع الحديد والصلب الذي يعد أضخم المجمعات الصناعية في ليبيا.

5- **صناعة الأثاث والملابس:** وفيها يتم التركيز على صناعة الأثاث التحويلية، وقد تطور عدد المصانع ليصل إلى خمسة عشر مصنعًا في أنحاء الجماهيرية، تقوم بإنتاج مختلف أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي والمدرسي، ومن أهم المصانع: مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز، ومصنع غزل الصوف بالمرج، ومجمع بني وليد لصناعة السجاد، ومصانع إنتاج الملابس الجاهزة والملابس الداخلية التي يبلغ عددها 62 مصنعًا، بجانب 46 وحدة لإنتاج الملابس موزعة على مختلف بلديات الجماهيرية[1].

6- **صناعة الإسمنت ومواد البناء:** تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الاستراتيجية، وقد شهدت تطورًا كبيرًا، وتشرف على هذه الصناعة خمس شركات على مستوى الجماهيرية تقوم بإنتاج الإسمنت وكذلك لوازم البناء الأخرى. وتم توظيف ما يزيد عن 4 آلاف مليون دينار في هذه الصناعة التي أحدثت تطورًا كبيرًا في قيمة الإنتاج الصناعي، وقد وصل عدد المنشآت الصناعية الإنتاجية على مستوي ليبيا إلى أكثر من 300 مصنع، بلغت قيمة إنتاجها خلال هذه الفترة أكثر من 650 مليون دينار.

7- **التطور في قطاع النفط والغاز الطبيعي:** بدأت ليبيا منذ بداية الثورة في الدخول في مفاوضات مع شركات النفط وذلك بهدف تحقيق أسعار عادلة للنفط المستخرج من الأرض الليبية . فقد صدر القانون رقم 24 لسنة 1970 م والذي أنشئت بموجبه المؤسسة الوطنية للنفط التي منحت صلاحيات عديدة للدخول والمشاركة في جميع مراحل الصناعة النفطية، بالإضافة إلى توزيع المنتجات النفطية والغاز في السوق المحلية.

---

(1) المصدر السابق، ص 52 -60.

وكما صدر القانون رقم 69 لسنة 1970م. بقصد مباشرة نشاط استيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية على المؤسسة الوطنية للنفط بعد أن كان هذا النشاط مقصورًا على ثلاث شركات أجنبية هي " السيل، وشـــل، وإســـو "، وتصحيحًا لهذا الوضع صدر هذا القانون بتأميم هذه الشركات وإنشاء شركة البريقة لتسويق النفط التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط والتي عهد إليها بعمليـــة التسويق المحلي بالإضافة إلى التسويق الخارجي لحصص المؤسسة الوطنية من النفط الخام الليبي[1].

ونتيجة لهذه القوانين واللوائح، تقلص عدد الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك 100% من عقود الامتياز، وتكونت شركات وطنية أصـــبحت تمتلـــك 100% من تلك العقود، كما أصبحت هناك شركات مشتركة بنسب مختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم استحداث اتفاقيات جديدة تسمى باتفاقيـــات المقاسمة يتم بموجبها تحقيق المزيد من الحماية للثروة النفطية، ونتيجة لهـــذه الاتفاقيات فقد ارتفعت أسعار النفط الخام الليبي من نحو 2.5 دولار للبرميـــل في سنة 1970 م إلى نحو 16.06 دولار للبرميل في عام 1975م. ثم بعد ذلك إلى 47 دولارًا للبرميل في سنة 1980م.

وتحقيقًا لسياسة الجماهيرية الليبية الرامية إلى عدم تبديد ثروة الـــبلاد

---

(1) صدرت عدة قوانين لتأميم العديد من الشركات النفطية الأجنبية منها القانون رقم 115 لـــسنة 1971 م. بتأميم الشركة البريطانية B.B وإنشاء شركة وطنية ليبية باسم شركة الخليج العربي للنفط، كما صدر القانون رقم 42 لسنة 1973م بتـــأميم حقـــوق شـــركة نلـــسون بنكرهنـــت Bunkerhunt من عقد الامتياز رقم 45 ونقلها لشركة الخليج العربي للنفط، والقانون رقم 44 لسنة 1973م. بتأميم 51% من شركة أوكـــسيدنتال Ocsedntal، وشـــركة إســـو ســـتاندر، والشركة الليبية الأمريكية للبترول، وشركة شل Shell وشركة موبيل أويل ليبيـــا Mobiloil وشركة الزيت تكساسو Taxsaso عبر البحار، والقانون رقم 15 لسنة 1974م. بتأميم الشركة الليبية الأميركية للنفط بالكامل، والقانون رقم 35 لسنة 1974م. بتأميم شركة شل للتنقيـــب . وفي سنة 1981م أنشئت شركة سرت للنفط لتحل محل شركة أسكون العالميةAscone بعـــد انسحابها من ليبيا.

النفطية، وبالتالي تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنيًا واقتصاديًا إلى الحد الذي يفي بمتطلبات ليبيا في الدفعة القوية للتنمية وفي احتياجاتها الجارية، فقد تم خفض الإنتاج من 3300 ألف برميل في اليوم في سنة 1970م إلى نحو 2063 ألف برميل في اليوم في 1977م، ثم إلى 1827 ألف برميل في اليوم في سنة 1980م، ثم إلى 1101 ألف برميل في اليوم في سنة 1989 م، ثم إلى 1372 ألف برميل في اليوم في سنة 1990م، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 1385 ألف برميل في اليوم في سنة 1998م.

8- **الصناعات النفطية:** دخلت ليبيا مجال تكرير النفط الخام وصناعة المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى لتلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للخارج، وقد تطور الإنتاج تطورًا كبيرًا من نحو 3.7 مليون برميل من المنتجات النفطية في عام 1970م ليصل إلى 380 ألف برميل في اليوم في سنة 1986.

أما في مجال تصنيع النفط والغاز، فقد تم إنشاء مجمع ضخم يعد من أكبر المجمعات النفطية في أفريقيا وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية حيث يتم تصدير معظم هذه المنتجات عبر ميناء رأس لانوف[1].

9- **التجارة الداخلية :** تمارس من خلال شركات جماعية مساهمة وأفراد يقوم بعضها بالاستيراد والتسويق، ويقوم بعضها الآخر بالإنتاج والتسويق مباشرة، بينما تتخصص بعض القنوات في التسويق فقط، وعلى هذا الأساس وجدت ثلاثة أنواع من الشركات والمنشآت، وهي: شركات أو منشآت صناعية، ومؤسسات وشركات استيراد وتصدير

(1) د. صبحي قنوص، مصدر سابق، ص 70 -77.

عامة وجماعية مساهمة متخصصة، وقنوات توزيع (من بينها: الأسواق الشعبية، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والموزعون الأفراد).

وللنهوض بالتجارة الداخلية تم دعم إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليبلغ عددها في نهاية عام 1997م 5598 جمعية، ويساهم فيها 750.345 أسرة، مما يشير إلى أن معظم المواطنين والمقيمين مسجلين بهذه الجمعيات، ويحصلون على حاجاتهم الأساسية منها، كما تم دعم شركات التسويق المحلي والتي بلغ عددها 7 شركات تضم 401 سوقًا وبمساحة 500 ألف متر مربع، وتعتبر هذه الشركات من أهم أدوات التسويق التي تعمل على توفير السلع المستوردة والمنتجة محليًا للمواطنين.

أما فيما يخص الموزعين الأفراد، فقد أتاح القانون رقم 9 لسنة 1992، المجال أمام الأفراد لمزاولة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وقد بدأ الأفراد في مزاولة نشاط التجارة، وصدرت العديد من التشريعات التي اعتمدت الموزع الفرد من بين قنوات التوزيع الثلاث العاملة في نشاط التوزيع، حيث يقدر عدد الموزعين الأفراد بحوالي 100.000 موزع، وبلغ عدد شركات تجارة الجملة حتى نهاية عام 1997م. حوالي 268 شركة يساهم فيها 804 مساهمين.

ويوزع في هذه الشركات عدد من السلع الأساسية الاستهلاكية التي يتم دعمها من خزينة المجتمع، وذلك حسب ما قررته المؤتمرات الشعبية الأساسية كسياسة للمحافظة على استقرار أسعار هذه السلع من ناحية، وتقديمها لكل من يحتاج إليها بأسعار مناسبة، وقد بلغ حجم الدعم السلعي المعتمد للسلع التموينية حوالي 1212 مليون دينار خلال الفترة 1978م – 1997م ، وبلغ حجم المنفذ الفعلي من هذا الدعم المعتمد حوالي 747 مليون دينار.

10- التجارة الخارجية: تأتي الدول الأوربية في المرتبة الأولى بالنسبة

للصادرات الليبية، حيث بلغت الصادرات إليها ما نسبته 71% من إجمالي الصادرات سنة 1970م، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى 85.3 % سنة 1990، وفي سنة 1996م بلغت 84.1 %، وعلى مستوى البلدان، تحتل إيطاليا المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة الصادرات الليبية إليها ما نسبته 25.9% من إجمالي الصادرات الليبية سنة 1970م، وارتفعت هذه النسبة إلى 45.1 سنة 1998م، وتعتبر إيطاليا المستورد الرئيسي للصادرات الليبية[1].

ثالثاً: التحولات السياسية:

تكتسب قضايا الإصلاح السياسى في ليبيا خصوصية متميزة مقارنة بدول عربية أخرى، إذ أن الجماهيرية أسست لنفسها فهما خاصا للحكم يختلف عن نظيره الغربى، أو حتى النظم السياسية العربية بأشكالها المختلفة؛ وهو ما يجعل مطالب الإصلاح، سواء أكانت تداول سلطة أو إطلاق حريات سياسية أو غيرها، قد تمس أسس النظام الجماهيرى الذى يرفض هذه الآليات، ويؤسس نمطا من المؤسسات الجماهيرية الديمقراطية، كالمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية.

ومن هنا يبدو التأكيد المستمر لدى النظام الليبي على رفض أى مطالب للإصلاح على النمط الغربى، وهو ما لوحظ خلال منتدى المستقبل بالمغرب (ديسمبر 2004) حيث رفض وزير الخارجية الليبي الرؤية الأمريكية للإصلاحات السياسية، معتبرا أن النظام الجماهيري في بلده متفوق على الديمقراطيات الغربية.

وإذا كانت ليبيا قد أدركت في وقت مبكر أن خطابها إزاء القضايا

(1) المصدر السابق، ص90.

الخارجية لابد أن ينتقل من الحالة الثورية إلى التكيفية مع قواعد النظام الدولى، فإنها تدرك أيضا أن هذا الخطاب المتمسك بالنظام الجماهيرى لم يعد هو الآخر ملائما للمرحلة، حتى لو تم الإصرار عليه مؤقتا في التصريحات الرسمية، لاسيما أن الولايات المتحدة تطالبها باتخاذ إجراءات سياسية انفتاحية[1].

ولهذا، فإن التعامل الليبي مع قضية الإصلاح يتسم بالتدريجية والتوازن النسبى، الذى لا يذهب بعيدا للاصطدام بالقوى الثورية المتمسكة بالنمط الجماهيرى الذى يوفر لها أسباب استمرار قوتها ومصالحها، في الوقت نفسه يبدى قدرا من المرونة والحماية للتيار الليبرالى الذى تبلور خلال السنوات الماضية، وجسد مطالب الإصلاح في الحياة السياسية الليبية.

وتلك المعادلة التي تحوى طرفين متناقضين، خلقت بدورها خطابين سياسيين يتم توظيفهما حتى الآن لصالح النظام الليبي، فالخطاب الثورى لا زال، يلعب دورا في تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار، خاصة أنه تقف وراءه قوى تسيطر على القطاع الأمنى والنفطى في البلاد (كاللجان الثورية وأجهزة الأمن والاستخبارات، والمصالح القبلية والنفطية المتشابكة هيكليا مع النظام الليبي).

أما الخطاب الآخر الليبرالى الذى يقف وراءه سيف الإسلام نجل القذافي ومثقفون ليبيون وأساتذة جامعات، وتؤيدهم بعض قوى المعارضة في الخارج، فهو يلعب دورا مهما في استباق الضغوط الداخلية المطالبة بالحريات السياسية، فضلا عن مواجهة الضغوط الخارجية، بإظهار أن هناك تيارا إصلاحيا يلبى بعضا من الطلبات الأمريكية.

---

(1) تصريح وليم بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط، أثناء زيارته إلى طرابلس، فبراير 2005.

وفي إطار هذا التناقض، وفي الوقت الذي استطاع فيه النظام الليبي تغيير معظم سياساته الثورية القديمة دون أخطار كبيرة عليه، وإظهار درجة عالية من القدرة على التكيف مع تحولات السياسة الدولية، فإن الخطوة الأهم، هي تغيير البناء السياسي الداخلي في ليبيا ليتوافق مع مجمل السياسات والتوجهات الفكرية والسياسية الجديدة للنظام الليبي [1].

والتخوف من إعلان شكل التحول السياسي واقتصار الأمر على تغيير الأشخاص يعكس حجم الأخطار المتوقعة التي سيواجهها النظام، وتبدو صعوبة التراجع عن هذه البنية السياسية التي تجذرت في المجتمع الليبي، والمرجح أن هذه القوى ستدافع عن مكتسباتها، ومن أبرزها حركة اللجان الثورية، في حالة وجود مشروع داخلى للتغيير قد يطيح بها تماما.

وتتعدد مؤشرات الإصلاح السياسي في الجماهيرية، ومن ذلك:

- الأحاديث التي تتردد حول عمليات التهميش التي تتعرض لها اللجان الثورية، وأن العقيد القذافي بصدد إصدار توجيهات رسمية إلى مؤسسات الدولة لاتخاذ إجراءات واسعة النطاق تتضمن المزيد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في ليبيا بعد انتهائه من تحسين علاقته الخارجية، ومن بين هذه الإجراءات القيام بحركة تطهير جديدة في صفوف حركة اللجان الثورية، وإقالة العشرات من العناصر المحسوبة عليها؛ بسبب ما يتردد عن ارتكابها العديد من مظاهر الفساد واستغلال السلطة، فضلا عن ارتكابها العديد من المخالفات الإدارية والمالية التي تسئ إلى الثورة الليبية[2].

---

(1) هيثم سعد الدين، ليبيا تسعي لطي كل الملفات التي تؤخر تحسين علاقاتها مع الخارج، الأهرام، القاهرة، تقارير المراسلين، عدد 42878، 2004/4/29.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد 2004/1/3.

- تصعيد "سيف الإسلام" نجل العقيد القذافى، كمرشح لخلافة الزعيم الليبي، لاسيما أنه يتسم بتوجهات معتدلة، تميل إلى الليبرالية، ويرغب في توطيد علاقات بلاده مع الغرب، وتطوير البناء السياسى الليبي، كما أنـــه قـــام بدور كبير في تسوية عدد من الأزمات الدولية عدة مثل الإفـــراد عـــن الرهائن في الفلبين وأفغانستان.

- الإعلان عن التفرغ للتنمية الاقتصادية للمجتمع الليبي، في محاولة للبحث عن شرعية تكون أسسها التنمية بعد "الشروخ" التي عانت منها الـــشرعية السياسية إثر الإخفاقات التي تعرض لها المشروع الثورى الليبي [1].

- **الانفتاح على المعارضة:** حيث ترددت أنباء عن محاولة شخصيات من الجبهة الليبية المعارضة فتح حوار مع النظام الليبي، وأن هناك ترحيبًـــا بعودة عناصر المعارضة شرط عدم ممارسة أي أنشطة ضـــد النظـــام الليبي. وقد صدرت مؤشرات تؤكد الانفتاح على المعارضة في الخارج سواء في لندن أو واشنطن، منها تصريحات من سيف الإسلام القـــذافي يرحب فيها بعودة أى معارض لليبيا.

غير أن تلافي أخطار التراجع عن البناء السياسي الثـــوري يـــستلزم وجود بديل قوي له، يمكن أن يتركز في سيف الإسلام والمؤيدين لتوجهاتـــه الليبرالية، ولكن يبقى التساؤل حول القدرة على تشكيل هذا البديل، وخاصـــة أنه لا توجد مؤسسات أخري فاعلة، وهو ما قد يبطيء من حركة الإصـــلاح الداخلي نسبيا لكنه لا يلغيها[2].

---

(1) http://www.aljazeera.net/news/arabic , 2003/12/12 - 22-8,htm

(2) د. حسن أبو طالب (تحرير): ليبيا تحولات سياسية عميقة، **التقريـــر الإســـتراتيجي العربـــي 2003 -2004**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

المبحث الثاني

المحددات الإقليمية وانعكاساتها على الدور الليبي

تحولت ليبيا على الصعيد الإقليمي من دولة لها علاقات متوترة مع جيرانها العرب والأفارقة إلى دولة تؤمن بخصوصية توجهات كل دولة مجاورة، وعدم إملاء وجهة نظرها عليها، بل إنها طرحت نفسها كقوة إقليمية يمكن أن تلعب دورا في استقرار المنطقة، وقد ارتبط هذا التحول، في جانب منه، بعدد من المحددات الإقليمية التي كان لها تأثيرها على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية.

ويمكن تناول هذه المحددات وتأثيراتها على الدور الليبي، ورد الفعل الليبي تجاهها، في ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

المحددات الإقليمية

تبرز في إطار المحددات الإقليمية مجموعة من العوامل النابعة من الدوائر التي تتحرك فيها السياسة الخارجية الليبية، عربياً، وأفريقياً، ومغاربياً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أزمة الخليج الثانية (1990-1991):

أفرز العدوان العراقي على الكويت واحتلالها في الثاني من أغسطس عام 1990، شرخًا كبيرًا في العلاقات العربية -العربية، وأضاف الكثير من الآثار السلبية، من إهدار للطاقات العربية، وتباين المواقف تجاهها، ونقل

اهتمامات العالم وخاصة الدول الأفريقية لمنطقة الخليج العربي، في الوقت الذي حاولت فيه الدولتان المتحاربتان كسب تأييد أكبر عدد من الدول من أجل الوقوف إلى جانبها، فتقدمت مقتضيات الحرب، على مقتضيات التعاون العربي الأفريقي.

فعلى مستوى الدول العربية الأفريقية (مصر وليبيا والسودان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال وجيبوتى)، فقد خسرت هذه الدول الكثير نتيجة الأزمة ومتطلباتها وتداعياتها، فمصر عاد إليها حوالي مليون شخص كانوا يعملون في الكويت والعراق، وخسرت نحو 17 مليار دولار تشمل ثرواتهم وتحويلاتهم ومدخراتهم.[1]

أما المغرب والذي أرسل قواته وأيد الكويت، فكان مضطرًا لذلك بسبب صداقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاته الجيدة بدول الخليج العربي، غير أنه كان يخشى أن يحاول العراق دعم البوليساريو التي كان يؤيدها عن طريق موريتانيا وهى أولى الدول المؤيدة للعراق في شمال أفريقيا.

بينما استفادت كل من ليبيا وتونس والجزائر، بشكل أو بآخر من الأزمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي حققت فوائض لا بأس بها نظرًا لانخفاض الإنتاج العالمي من البترول، ولكنها في المقابل خشيت من قوة جماعات الإسلام السياسي والتي وقفت في جانب العراق، وإشعال العراق للحروب الأهلية فيها بتشجيع تحركات هذه الجماعات.

ويمكن التمييز في إطار المواقف الأفريقية من أزمة الخليج الثانية، بين:

1- **مجموعة الدول التي أيدت قرارات الأمم المتحدة:** وكانت على رأس هذه الدول إثيوبيا، حيث أدانت الغزو العراقي، وأصدرت بيانًا رسميًا بذلك في (1991/1/18)، ألقى بمسؤولية نشوب الحرب على حكومة

---

(1) مارسيل ميرل، مصدر سابق، ص 72 .

الرئيس صدام حسين وطالبه بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، وكذلك فعلت كينيا وتنزانيا وجامبيا وبوركينا فاسو ومالي وغانا ونيجيريا وأنجولا وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي وأيضًا جنوب أفريقيا والكاميرون وتوجو وزائير.

2- **دول شاركت بإيجابية في أزمة الخليج:** حيث شاركت ثلاث دول أفريقية من أفقر دول القارة مع القوات المتحالفة في منطقة الخليج وهى السنغال والنيجر وسيراليون، وهى دول ذات أغلبية مسلمة [1].

3- **دول مؤيدة للنظام الحاكم في العراق:** ومنها مدغشقر، حيث دعا حزب المؤتمر من أجل استقلال مدغشقر الموالى للحكومة، إلى وقف القتال في الخليج، في بيان أصدره في 1991/1/24، وأعرب عن قلقه من الحرب وأن قصف العراق لا يتماشى مع القرار رقم 678 الصادر عن مجلس الأمن، وطالب الأمم المتحدة بسحب القوات الأجنبية من السعودية والدول المجاورة، وأشار إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية وعقد مؤتمر دولي للسلام.

وفي إطار هذه الانقسامات، فقد حظيت حرب الخليج وآثارها الاقتصادية السلبية على الدول الأفريقية بالنصيب الأكبر في مناقشات الجمعيات والهيئات والمؤتمرات الأفريقية، كذلك كان للمواقف السياسية لبعض الدول الأفريقية من حرب الخليج أثر كبير في ازدياد حدة معاناتها الاقتصادية، وهو ما برز في العديد من المؤشرات، من بينها:

- تعرضت جميع الدول الأفريقية لأضرار اقتصادية بحجم متفاوت من

---

(1) قامت السنغال بإرسال 500 جندي إلى السعودية مع مطلع شهر سبتمبر، أما سيراليون فقد أرسلت مائة جندي إلى السعودية، والنيجر بدورها أرسلت 500 جندي، وإن حدثت بعض المعارضة للموقف الرسمي من الحرب وخاصة من الطلبة. أنظر:

Africa Confidential, Iraq : The African Effect. (Vol.31, No.17, August1990) p18

دولة لأخرى، فهناك ما يزيد على العشر مليارات دولار كانت تحـصل عليها أفريقيا في صورة منح لا ترد من السعودية والكويت والإمارات، وهذه النسبة انخفضت كثيرا إبان الأزمـة وبعـدها؛ لأن هـذه الـدول تعرضت لضغط اقتصادي. [1]

وقد قدر السكرتير العام السابق للأمم المتحدة "خافيير بيريز دى كويلار" أن أفريقيا تحتاج إلى 40 مليار دولار مساعدات سنوية، وعلى الدول العربيـة أن تدفع وتشارك بجزء لا بأس به من أجل دعم التعاون العربي -الأفريقى. [2]

- إن الأزمة والحرب قد تسببتا في عودة أعداد كبيرة من العمالة الأفريقية إلى بلادها (60 % من العمالة الأفريقية تعمل بالدول العربيـة)، ممـا تسبب في فقدان تلك الدول لمصدر مالي ضخم، بالإضافة إلى تفاقم خطر البطالة الذي ارتفع معدله بشكل كبير.

- ارتفعت أسعار البترول قبيل الحرب وبعدها بنسبة 100%، وأدى ذلـك إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، ومع ما يصاحب هذا الارتفـاع مـن تضخم، ارتفعت نسبة خدمة الدين بمـا يـضر بـالطبع بالإصـلاحات الاقتصادية التي تقوم بها بعض الدول الأفريقية[3]، وكمـا ذكـر نائـب رئيس البنك الدولي والمسئول عن شئون أفريقيا: فإن "الكثير من الـدول الأفريقية، يعانى من تدهور مستمر مثل إثيوبيا والـسودان والـصومال وزائير مما يعيق عملية التنمية"[4].

---

(1) جاسم خالد السعدون، "المستقبل الاقتصادي للخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: عدد 161، يوليو 1992) ص ص 19 -22.

(2) جيرار جرولين، "الفقر يحاصر أفريقيا السوداء"، **صحيفة لوموند الفرنسية، النسخة العربية**، عدد 1992/1/14.

(3) ارتفعت نسبة الدين نتيجة لذلك 4.7%، وبلغت الديون الأفريقية 271.9 مليار دولار، وتزايدت نفقات أفريقيا لشراء البترول بنحو 2.7 مليار دولار.

(4) جاكلين جراين، "حقيقة الأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية المساعدات الدولية مازالـت غير كافية"، جريدة الجرائد العالمية، عدد 1991/10/15، ص 9.

- تسببت حرب الخليج في انخفاض المعونات التي تحصل عليها الدول الأفريقية من الدول الأوربية وخاصة أمريكا وفرنسا واليابان، والتي كانت تقدم للدول الأفريقية منحًا لا ترد. ولهذا حذرت هيئة الإغاثة الدولية من أن حرب الخليج أدت إلى انصراف الدول الغربية عن قضية معاناة أكثر من 20 مليون أفريقي معرضين للموت جوعًا، وأعلن مدير مؤسسة أوكسفام الخيرية أن مئات المليارات يتم توفيرها بسهولة لدعم قدرات التحالف الذي يعمل على تحرير الكويت، بينما كل ما تحتاجه القارة الأفريقية من حبوب وأغذية لإنقاذ منكوبي المجاعة خلال عام 1991م، لا يتجاوز 5 مليارات دولار لجميع الدول الأفريقية.[1]

- سوء الأوضاع الاقتصادية داخل الدول الأفريقية نظرًا لارتفاع أسعار الوقود[2]؛ وتوقف العديد من المصانع المنتجة لاعتماد أفريقيا على استيراد 80 % من البترول من الخليج، وتوقف تصدير الحاصلات الزراعية الأفريقية إلى الوطن العربي مما تسبب في قطع مورد مهم من العملات الصعبة لدى الدول الأفريقية.[3]

- تضاعف نفقات شركات الطيران، فمثلاً في زيمبابوي تضاعفت نفقات شركة الطيران الوطنية لشراء الوقود شهريًا حيث تجاوزت 4 ملايين دولار في أغسطس 1990م، وعقب اندلاع الحرب بلغت 8.9 مليون

---

(1) **Africa Report**, Gulf Conflict, "Exacerbates Africa's Economic crisis" (Johannesburg: the African (1) Institute. Vol. 35 No 5, Nov - Dec. 1990 (p. 17

(2) في زامبيا ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 50 % في أوائل سبتمبر 1990، وفى نهاية الشهر تزايدت بنسبة 70%، وفى زيمبابوي ارتفعت تكاليف إنتاج الوقود بنسبة 65 %، وفى زائير تم تخفيض الاستهلاك الحكومي من الوقود بحوالي 50%، و في أوغندا ارتفعت أسعار البترول من 360 شلنًا إلى 500 شلنا بالنسبة للتر، وبالنسبة للتر البنزين فقد ارتفع من 270 شلنًا إلى 400 شلنا.

(3) حمدي عبد الرحمن، "**العرب وأفريقيا رؤية اقتصادية**"، موقع الجزيرة نت، 2002/8/8.
http://aljazeera.net/indepth/arabic_african_relations/20002/8/8/8-3.htm.

دولار زيمبابوي أي ما يعادل 3.5 مليون دولار أمريكي، مما ترتب عليه رفع أسعار تذاكر الطيران، كما توقفت أو عرقلت خطة توزيع إمدادات الطعام في عدد من الدول الأفريقية من بينها إثيوبيا والسودان، أيضًا توقفت السفن القادمة عبر البحر الأحمر نتيجة ارتفاع التأمين البحري، ومن هنا تعددت المطالبات الدولية والإفريقية بتقديم الدعم والمساعدة للدول الأفريقية، التي زادت أوضاعها سوءًا[1].

ثانيًا: طبيعة العلاقات العربية - الإفريقية:

نشأ التعاون العربى الأفريقى في إطار جماعى للتعامل وللتبادل بين الجانبين، ولكن هذا التعاون اختلف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عنه، في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، نظرًا لاختلاف النظام العالمى والمناخ الدولى السائد، وهو ما انعكس على السياسات الخارجية، الدولية والإقليمية للدول العربية والأفريقية، ومنها الجماهيرية العربية الليبية، حيث ارتبط هذا التغير بعدة مؤشرات، من بينها:

- انتهاء الحرب الباردة وما ارتبط بها من قضايا الاستقطاب والصراع بين المعسكرين وقضايا التبعية والحرب بالوكالة والاختراق والمؤامرات والأحلاف والقواعد والمعونات العسكرية، كما اختفى دور الاتحاد السوفيتى من الخريطة السياسية والعسكرية للعالم، وانتهاء سياسة عدم الانحياز، وكان التجمع العربى والأفريقى صاحب دور في إنشاء وتسيير سياسات ومواقف عدم الانحياز، وما صاحب ذلك من انتهاء مرحلة

(1) وجه رؤساء 18 دولة من دول شرق وجنوب أفريقيا نداء إلى المجتمع العالمي طالبوا فيه بتقديم مزيد من المساعدات للدول الأفريقية، كما حذروا من الآثار الوخيمة لأزمة الخليج على جهود التنمية في القارة وأكدوا على ضرورة تحقيق التعاون الإقليمي وذلك في المؤتمر الذي عقد بسوازيلاند في 1990/11/24م، أنظر: السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 104، أبريل 1991م) ص 260.

الاستعمار الأجنبى بقيام الدول المستقلة في المنطقتين الأفريقية والعربية، وتتمتع الدول المستقلة بالعضوية والعمل في المنظمات الدولية والإقليمية، وإن كانت هناك جيوب مازالت في حالة تبعية للإدارة الاستعمارية (مثل منطقتى سبتة ومليلة في شمال المملكة المغربية وجزيرة مايوت في منطقة جزر القمر).

- التحولات السياسية الرئيسية التي شهدتها المنطقة، كالتحول الديموقراطى في جمهورية جنوب أفريقيا والنهاية الحتمية للنظام العنصرى من خلال أسلوب سياسى تفاوضى بين الحكومة وبين المؤتمر الوطنى الأفريقي وباقى المنظمات الوطنية الأفريقية والملونة، وكذلك التحول في قضية فلسطين والنزاع العربى الإسرائيلى، وتفاوض الأطراف العربية مع إسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- التحول الجذرى والشامل فيما يتعلق بمنظور وقضايا التنمية في دول المنطقتين، فقد تراجعت وانهارت أفكار ونماذج التنمية التي سادت في العقود الأخيرة من حياة هذه الدول والمجتمعات، وبرزت نماذج جديدة للتنمية في إطار اقتصاديات السوق والخصخصة، كما طرحت في أفريقيا مشروعات لإنشاء سوق أفريقية مشتركة، وإنشاء تنظيمات إقليمية اقتصادية ومناطق تجارة تفضيلية في الجنوب والوسط والغرب.

- التغييرات الاجتماعية ذات الأثر العميق المفعول في إطار الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية التي ظهرت في أوساط النخب العسكرية والنخب المدنية، كما ظهرت هذه التغيرات والتوجهات في مجالات الفكر والثقافة والاقتصاد والسياسة... الخ، مع تصاعد حدة ضغوط وآثار التحول الديمقراطى والتغييرات العامة في نظم الحكم والتوجهات الجديدة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، وخاصة مع تنامي الدور الذى تقوم به الدول المانحة الأوربية والأمريكية في ميدان القروض، والمنح

والمساعدات، وكذلك دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى في ميادين الاقتصاد[1].

وفي إطار هذه المتغيرات، شكلت العلاقات العربية - الأفريقية أحد أهم المحددات التي أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، وتوجهات هذه السياسة الإيجابية منها والسلبية، ومن بين هذه التأثيرات:

- خلق الامتزاج الثقافى العربى الأفريقى بيئة مواتية للسياسة الخارجية الليبية للاهتمام بتقوية الجانب الإسلامى والعربى في الدول الأفريقية، حيث أنشأت ليبيا العديد من المؤسسات والمدارس وغيرها؛ وهو ما دعم العلاقات العربية الأفريقية. كما مثل التحرر من الاستعمار قضية رئيسية تلقفتها السياسة الخارجية الليبية لتواصل الدور المصرى في دعم حركات التحرر.
- استخدام ليبيا أداة المعونات الاقتصادية لتدعيم العلاقات العربية الأفريقية، شأنها في ذلك شأن عدد من الدول العربية النفطية التي لها علاقات سياسية واقتصادية مع أفريقيا.
- ألقت النزاعات العربية الأفريقية بظلالها السلبية على حركة السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول غير العربية، خاصة أن ليبيا لعبت دورا في تغذية هذه النزاعات في تشاد وجنوب السودان والصحراء الغربية في بعض الفترات[2].

---

(1) د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الأفريقى في العشرين عاما الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى، من كتاب **العلاقات العربية الإفريقية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 42 -44.

(2) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص 72 -87.

ثالثًا: الجمود في اتحاد المغرب العربي:

منذ الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1989 وحتى منتصف التسعينيات، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على مسيرة عمل الاتحاد وخصوصًا على المستوى المؤسسي، ووصل الأمر إلى تجميد اجتماعات قمة الاتحاد منذ عام 1994 م، فبجانب العوامل البنيوية التي حالت دون تطور وتفعيل عمل الاتحاد، كضعف التبادل التجاري بين أعضائه، وضعف المصالح الاقتصادية المشتركة التي يمكن أن تكون دافعًا قويًا لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الأعضاء، جاءت بعض التطورات الإقليمية والدولية والداخلية لتزيد من حدة الأزمة السياسية بين الأعضاء، مع محاولة كل دولة الزج بالاتحاد للحصول على تأييده أو تحقيق مكاسب سياسية في قضايا إقليمية يكيفها كل عضو بما يحقق مصلحته السياسية، والحصول على تأييد الأعضاء الآخرين.

ومن بين هذه التطورات والتحديات التي أثرت سلبًا على مسيرة الاتحاد، وانعكست على توجهات السياسة الخارجية الليبية، تجاه الدول الأفريقية:

1- **طبيعة اتخاذ القرارات في الاتحاد:** فالجهة التي تهيمن على القرار بحكم المعاهدة هي مجلس الرئاسة الذي تصدر قراراته بالإجماع، وذلك لأن الدولة القطرية قد نقلت نظامها السياسي لتطبقه على التجمع الجهوي في ظل طبيعة شخصانية واضحة للنظم السياسية العربية، فطبيعة تركيبة السلطة في الدول الأعضاء دفعت للشك في قدرة التجمع على الانطلاق معتمدا على مؤتمرات القمة التي فشلت في تحقيق النجاح للعمل العربي المشترك من قبل، فالعامل القيادي يعتبر هو العامل

الأساسي في توجيه سياسة الاتحاد، وهو حال دون الاستفادة من الخبرات التنظيمية والثقافية والعلمية المتاحة.[1]

2- **الانقسام الفكري الداخلي:** حيث تشهد دول المجلس استقطابًا بين تيارين أساسيين هما السلطة والتيار الإسلامي، الأمر الذي يجعلها تشهد مرحلة صعبة من عدم الاستقرار، حيث نظر إلى تصاعد الظاهرة الأصولية على أنها عامل تهديد لمسيرة الاتحاد على مستوى العلاقات بين دوله، التي توجب عليها الظروف الدولية والإقليمية التأكيد على تماسكها في مواجهة الأحداث المتغيرة[2].

3- **مشكلة التمويل:** فقد قام الاتحاد المغاربي وسط ظروف دولية بالغة الصعوبة، في ظل الانهيار الكبير لأسعار البترول، ومضاعفات أزمة الخليج الثانية التي تفجرت بعد عام فقط من قيام الاتحاد، والتي كانت لها مضاعفات إضافية على عالم النفط وعلى تدفق المعونات الخليجية التي تراجعت لأسباب تتعلق إما بمضاعفات الأزمة على الدول الخليجية، أو بمواقف بعض الدول المغاربية حيال الأزمة[3].

4- **التحديات الدولية:** تأسس اتحاد المغرب العربي في بيئة دولية متغيرة، شهدت أحداثًا كبيرة على الصعيد الإقليمي والعالمي، والمغرب العربي

---

(1) د . محمد سعد أبو عامود، **جماعات الإسلام السياسي والعنف في الوطن العربي**، (القاهرة: دار المعارف، سلسلة كتاب أكتوبر، 1992)، ص. ص 113 -114 .

(2) أدي تصريح الملك الحسن الثاني بأن المغرب يرحب بوصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة إذا ما أدت الانتخابات الديمقراطية إلى ذلك توتر العلاقات مع الجزائر، كما دفع تصريح العقيد القذافي بإمكانية توسطه بين السلطة وجبهة الإنقاذ، السلطات الجزائرية إلى توطيد علاقاتها بالمعارضة الليبية في الخارج (أنظر: د . محمد سعد أبو عامود، **جماعات الإسلام السياسي**، مصدر سابق، ص 60).

(3) أحمد ناجي، "الاتحاد المغاربي، طموحاته وإشكالياته"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 111، يناير 1993) ص 82.

من حيث نطاقه الجغرافي ينتمي إلى مجموعة عربية -أفريقية، بالغة الضعف في مواجهة النظام الدولي، وتتأثر بشدة بسلبيات البيئة الدولية التي صارت تتزايد فيها هامشية وضعف العالم الثالث.

ويمكن تحديد أهم مظاهر التحولات العالمية التي أثرت على وضع المغرب العربي على النحو التالي:

- التبعية في علاقة بلدان المغرب العربي بشريكها الأوربي، فأوربا وإن اختارت التعامل مع المغرب العربي من حيث هو كيان موحد فإن ذلك يتم على أسس تضمن تبعيته لها اقتصاديًا[1].

- تلازم الضعف في مواجهة النظام الدولي مع فقدان الإرادة السياسية، وهو ما برز في عدم قدرة دول الاتحاد على توحيد إرادتها في مواجهة التهديدات التي تستهدف أيًا من دوله؛ فالمغرب كانت عضوًا في مجلس الأمن عند اتخاذه لقرار بشأن ليبيا في قضية لوكربي، وكان من الممكن لها أن تتخذ موقفًا آخر غير التصويت لصالح القرار أو ضده أو الامتناع عن التصويت أو حتى مقاطعة الجلسة.

كما أن الموقف المغاربي من العقوبات المفروضة على الجماهيرية، دفعها إلى التهديد بالانسحاب من الاتحاد بعد أن وجهت لها بعض الدول المغاربية اتهاما صريحا بأن رعايتها للإرهاب وعدم إذعانها للعقوبات الدولية كان السبب وراء تعثر وتوقف المفاوضات مع الجماعة الأوربية.

كذلك، فإن الدول الخمس لم تبلور رؤية موحدة حول التهديدات التي تواجهها الجزائر بشأن برنامجها النووي أو نزاع موريتانيا مع السنغال، وهذا

---

(1) د. حسن نافعة، "تجربة التكامل والوحدة الأوربية، هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 136، يونيو 1990م)، ص 96.

التعدد في مصادر التهديد ومحدودية القدرات المغاربية، وعدم القدرة على تبني مواقف موحدة كان عامل تعطيل لبنود الاتفاقية المتعلقة بالجانب الأمني.[1]

- إن توسيع نطاق المجموعة الأوربية وسرعة تطورها نحو الوحدة، قد جعل من المغرب العربي منطقة صراع استراتيجي محتمل بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية؛ فالمنطقة مهمة للولايات المتحدة لأنها تقع عند المدخل الجنوبي لأوربا، وستكون مجبرة على تلقي ضغوط لا تستطيع تحمل معظمها، وخاصة في ظل ما يواجه دولها من مصاعب مهمة في مجالات الدفاع والأمن الوطني.

- شرعنة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول؛ والتي تقوم على إعطاء الشرعية للدول الكبرى بالتدخل في أية منطقة من العالم ترى فيها تهديدًا، قائمًا أو محتملًا، لمصالحها اعتمادًا على الدبلوماسية الوقائية التي تقوم على تدخل مجلس الأمن في المناطق الساخنة من العالم قبل استفحال الأمر، درءًا لكل تصعيد للموقف.[2]

5- **التحديات على مستوى القمة:** ظلت الأعمال التي تتم على مستوي القمة والأعمال التحضيرية لدورات مجلس الرئاسة، هي الأبرز والأكثر حضورًا في عمل الاتحاد المغاربي، في حين ظلت الهياكل المؤسسية الأخرى في طور التأسيس أو التطوير، الأمر الذي انعكس على كفاءة عمل الاتحاد، وبرز ذلك في عدة مؤشرات، منها:

- أن قادة دول المغرب العربي لم يلتقوا بعد قمة مراكش التأسيسية إلا في

---

(1) أحمد ناجي، مصدر سابق، ص 151 .

(2) د. المختار مطيع، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة (الدار البيضاء، منشورات إيزيس، الطبعة الأولى، 1993م) ص 52 .

دورة واحدة من الدورات الست الأولى لمجلس الرئاسة، وهي الدورة الثانية التي انعقدت بالجزائر في يوليو 1990، حيث تغيب الرئيس الموريتاني عن الدورة الأولي التي انعقدت بتونس، وتغيب الملك الحسن الثاني عن الدورة الثالثة التي انعقدت في ليبيا، في حين تغيب العقيد معمر القذافي عن الدورات الرابعة والخامسة، كما تغيب العاهل المغربي أيضًا عن الدورتين الخامسة والسادسة، أي أن كلا من عاهل المغرب وقائد الثورة الليبية قد تغيبا عن الدورات التي تلت استضافته للقمة المغاربية، في حين كان الرئيس التونسي هو الأكثر حضورًا، كما أن الجزائر بالرغم من صعوبة ظروفها لم يتغيب أي من رؤسائها الذين تداولوا السلطة، وقد نظر إلى تكرار التغيب على أنه مؤشر على الموقف النهائي من مسيرة الاتحاد.

- إن دورات القمة كانت تعاني من التأجيل المتكرر بطلب من بعض الدول الأعضاء، الأمر الذي يجعل الدولة المضيفة تحاول التوفيق سعيا لجعل القمة تنعقد بحضور كافة أعضاء مجلس الرئاسة.

- اتسم أداء القمة ببطء الحركة، وتأخر عملية التأسيس، وتركيز الهياكل بصورة نهائية حتى الدورة الخامسة التي أصدر خلالها القرار بتسمية الأمين العام الذي حضر ولأول مرة بعد ست سنوات من انطلاق الاتحاد أعمال الدورة السادسة التي انعقدت بتونس في أبريل 1994م. وقد كان على مؤسسة القمة التوفيق بين طموحات المغرب والجزائر وتونس في استضافة الهياكل الاتحادية الرئيسية.

- إن تغيب أي من زعماء الدول الأعضاء يضع إشكالا برتوكوليا مهمًا يطرحه مستوى التمثيل فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقيات، الأمر الذي يجعل التخلف عن التوقيع مدعاة لإرسال الاتفاقية إلى الدولة التي تغيب

زعيمها أو ملكها، ويتعلق تأخير التوقيع على الاتفاقيات، بتأخر التصديق عليها من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء، والذي اعتبرته اتفاقية مراكش شرطا لنفاذها، الأمر الذي جعل أداء الاتحاد يتصف بالسلبية الناتجة عن طول الفترة بين التوقيع على الاتفاقية وبداية سريانها.

- وفقا للتداول الذي يتم على أساسه انعقاد الدورات العادية لمجلس الرئاسة كان من المقرر أن تؤول رئاسة القمة الثامنة إلى الجماهيرية الليبية، بعد عقد الدورة السابعة في الجزائر عام 1995 م، إلا أن ليبيا أبلغت مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد المجتمع بالجزائر في 1995/1/29 م بأنها لن تترأس الاتحاد ولا أحد مؤسساته. (1)

6- **التحديات على المستوى الأمني:** كان البعد الأمني أساسيًا وصريحًا في معاهدة مراكش، وهو يلزم دول الاتحاد بالحياد في مواجهة الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وبعدم التمكين لأي نشاط أو تنظيم من العمل فوق ترابها ليمس أمن أو حرمة تراب أو نظام أي عضو في الاتحاد، كما اعتبرت المعاهدة أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعد اعتداء على الدول الأخرى ؛ بمعني أن الحياد -بحكم المعاهدة - حياد مطلق والتناصر أمر واجب، وأن التعاون الأمني التزام صريح.

وقد كشفت مسيرة الاتحاد أن المستوي الأمني لم يكن موضوع تعاون حقيقي. فموريتانيا مثلا، كانت تتوقع دعمًا ومساندة أفضل من دول المغرب العربي في نزاعها مع السنغال، لكن الدعم العسكري قد جاءها من العراق، أما ليبيا فلم تجد في الاتحاد المغاربي مظلة حقيقية في مواجهة التهديد الغربي

---

(1) السنوسى بسيكرى، "النظام السياسي الليبي رؤية تحليلية للأهداف والمسار وتوقعات المستقبل" . Httm://www.PPSC.info/MainPages/Arabic/Tathqeef/n .

والحظر الدولي بسبب أزمة لوكربي، في حين ساءت العلاقات الجزائرية الليبية لأسباب تتعلق بالمعارضة السياسية للأنظمة القائمة [1]

وعادت مشكلة الصحراء لتؤثر سلبيا في العلاقات المغربية - الجزائرية، فالجزائر لازالت تحمل ورقة البوليساريو في مواجهة المغرب الذي يؤيد جبهة الإنقاذ، وعادت الجزائر إلى تقديم الدعم العسكري للبوليساريو مع بداية 1994م، وتفاقمت مشكلة الصحراء مع نهاية 1995، بصورة دفعت المملكة المغربية إلى طلب تجميد مؤسسات الاتحاد احتجاجا على موقف الجزائر من قضية الصحراء.

7- **التحديات على المستوى السياسي**: كان من بين أهداف الاتحاد "نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، تقوم في الميدان الدولي على تحقيق الوفاق وإقامة التعاون الدبلوماسي بين الأعضاء على أساس الحوار" إلا أن أزمة الخليج الثانية كشفت عن صعوبة التوصل إلى موقف موحد يجمع ما بين السياسات الخارجية للنظم السياسية شديدة الاختلاف في المبادئ والأهداف؛ حيث أفرزت المواقف المغاربية خمسة آراء متعارضة عكست الاختلاف حول قضية بالغة الوضوح، ولكنها في الوقت نفسه شديدة التعقيد في سياق علاقات الدول المغاربية الخمس بالنظام العربي، أو تصورها لعلاقة النظام العربي بالنظام الدولي.

فقد رأت المغرب التصويت لصالح قرار الجامعة العربية في إدانة الغزو، وشاركت في الحرب ضد العراق دفاعا عن الشرعية، ودفاعًا عن دول الخليج التي تشترك معها في صفة النظام الوراثي المحافظ. أما الجزائر فقد امتنعت عن التصويت لأسباب تتعلق برغبتها في أن يستمر الحوار في إطار

(1) صلاح سالم، "قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي"، **السياسة الدولية**، (العدد 117، يوليو 1994م) ص 76 .

عربي، لاسيما وأن الجزائر قد لعبت دور الوسيط الموفق في تفاعلات النظام العربي وعلاقاته مع دول الجوار، وبخاصة في الحرب الليبية التشادية، والعلاقات مع إيران حين بدأ النظر إليها على أنها تشكل تهديدا للنظام العربي.

بينما غابت تونس عن حضور قمة القاهرة لأنها اعتبرتها تعطي حكما مستبقا بقرار مفروض من الخارج لاسيما في ظل طابع الاستعجال الذي فرض على انعقاد القمة، وبصورة تمنع إجراء مزيد من الاتصالات والتي من شأنها أن تجعل إدارة الأزمة عربية بحتة، في حين ظلت تونس متمسكة بعدم شرعية الغزو العراقي للكويت، وطالبت العراق رسميا بسحب قواته منها.

أما ليبيا، فقد عارضت قرارات القمة دون أن تعلن تأييدها للغزو، بل إنها دعت إلى عقد قمة عربية، وأعلنت عن مبادرة لحل النزاع لجعل الخليج في منأى عن تدخلات القوى الكبرى وعنف إدارتها للأزمة في مستويات الاقتصاد السياسية والأمن؛ الأمر الذي يهدد بإذلال العرب وتبرير العبث بمصالحهم القومية.

وموريتانيا، تحفظت على قرارات القمة لأسباب تتعلق بموقف العراق الداعم لها في نزاعها مع السنغال، وجاء موقف موريتانيا رغم حساسية موقفها ووضعها تجاه هذا السلوك، حيث كانت للمغرب فيها مطالب مشابهة لمطالب العراق في الكويت.

وبجانب أزمة الخليج، برزت قضايا دولية أخرى كانت مصدر تباين في الآراء؛ حيث تخلفت ليبيا وحدها عن دول المغرب العربي في التوقيع على إعلان مراكش للجات، في حين هاجمت وسائل الإعلام الليبية قمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واعتبرتها حلف بغداد جديد، وحصان طروادة لتمكين إسرائيل من دور مهيمن في المنطقة العربية.

كما أن الدول المغاربية لم تستطع فرض نفسها ككيان موحد أو على

الأقل منسّق، بل إن التنسيق بينها في قضايا محددة يكاد يكون منعدمًا؛ حيث تقدمت المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية لإلحاقها بالسوق عضوًا كامل العضوية دون استشارة أي طرف مغاربي آخر [1]

وقد أفرزت هذه الاعتبارات وغيرها، عددًا من الانعكاسات السلبية على دور وفاعلية الاتحاد المغاربي، وهو ما برز في العديد من المؤشرات، من بينها:

- إن الدول الأعضاء ما زالت تعاني من عدم القدرة على تحسين علاقاتها، وإقناع بعضها البعض بالالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، أو بصدق النوايا، والحياد تجاه الصراعات الداخلية. نظرًا لعدم إدراكها لمتطلبات الاندماج، كالسعي المشترك لضمان الاستقرار وتحييد عنصر المؤامرة، ونبذ الخلاف.
- أن الاتحاد المغاربي قد ظل عاجزا عن تأكيد صفة التعاون المنظم بين أعضائه حيث إن خمسا فقط من مجموع الاتفاقيات الموقع عليها هي التي دخلت حيز التنفيذ، الأمر الذي يعد مؤشرا بالغ السلبية في أداء الاتحاد نظرا للطبيعة الفنية البحتة لإجمالي الاتفاقيات التي تناولت مواضيع الاقتصاد والمالية والإعلام والثقافة والنقل والضرائب والتنمية المشتركة والتبادل التجاري.
- ظلت مؤشرات التبادل بين اقتصادات الدول المغاربية في مستواها الأدنى، كما غابت التوظيفات المالية، وظل الأمر يأخذ شكل اتفاقيات أو اتصالات منفردة تغيب فيها المبادرة على المستوى الاتحادي، وتسلب الاتحاد صفته المؤسسية التي تكسب دوله القوة التفاوضية.
- كشفت الأزمات التي تعرضت لها دول المنطقة، إن هذه الدول لا تتمسك

(1) السيد عوني عثمان، "الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق"، السياسة الدولية، (العدد 102، أكتوبر 1990م) ص 83 -84 .

بالشخصية الدولية للاتحاد في مواجهة محاولات التفكيك وفرض طابع الاتصالات والمباحثات الثنائية على دوله، فبسبب أزمة لوكربي ظلت الجماعة الأوربية ترفض الجلوس مع الاتحاد نتيجة للموقف الفرنسي من ليبيا، كما فشلت محاولات تطوير الحوار السياسي في إطار ما يعرف بـ(5+5) التي تضم دول الاتحاد المغاربي الخمس وكل من إيطاليا، وأسبانيا، وفرنسا، والبرتغال، ومالطا.[1]

وقد كان ضعف الشخصية الدولية للاتحاد سببا في تحديد الموقف الليبي منه حيث أعلنت ليبيا رسميًا عن عدم رغبتها في ترأس الاتحاد أو أي من هيئاته، كما أن دول الاتحاد لا تعكس في سلوكها الالتزام بأولويات العمل الاتحادي، أيضا فإن المملكة المغربية قد طلبت رسميا تجميد نشاطات هيئات الاتحاد بعد أن بلغ بالفعل المرحلة التي يجب أن ينطلق فيها، وتتجسد فيها شخصيته الدولية، من تركيز للهياكل وإعداد البنية التشريعية لتنظيم علاقات التعاون بين الدول الأعضاء.

- لم يستطع الاتحاد تجاوز حقائق الجغرافيا وعقبات السياسة والأمن، أو تلبية متطلبات الاندماج الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد وجود مؤثرات أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية، وجغرافية، واجتماعية من شأنها أن تؤثر سلبيا على أداء الاتحاد وتطوره، وأن عدم استيعاب المشاكل الثنائية يمكن أن يؤثر على قدرة الاتحاد على الاستمرار أمام الخطر الخارجي.
- أن المؤثرات السياسية والأمنية كانت هي الأساس في إعاقة وتعطيل العمل الاتحادي الذي لم يشذ عن الإشكالية التي حكمت التجربة العربية، وهي تقديم الاعتبارات السياسية والأمنية على ما عداها، لاسيما بعد أن تيقنت الدول المغاربية من أن الاتحاد ليس بالقوة التي تجعله مظلة آمنة للدول الأعضاء.

---

(1) صحيفة الحياة، لندن، عدد 11333، 25 فبراير، 1994م، ص 5 .

المطلب الثاني

انعكاسات المحددات الإقليمية على الدور الليبي

أفرزت المحددات الإقليمية، العديد من الآثار والتداعيات على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، خلال الفترة من (1990 – 2005)، تمثلت أهم مظاهرها في[1]:

1- أدى الالتزام العربى بتطبيق العقوبات الدولية على ليبيا إلى إضعاف الاهتمام بالدائرة العربية في أجندة السياسة الخارجية الليبية، وزيادة الاهتمام بالدائرة الأفريقية التي تمثل أقرب الدوائر الجغرافية الأخرى لليبيا.

2- صار الإدراك الليبي لقضية الوحدة العربية أكثر قربا من الواقع العربى، وعاكسا لدروس التجارب الفاشلة التي دخلتها ليبيا حيث لم تعد تصر على فكرة الوحدة الاندماجية، وانعكست هذه الخبرة على تعامل ليبيا مع قضية الدعوة للوحدة الأفريقية، فقد تأقلمت مع رغبة الدول الأفريقية في قبول الحد الأدنى من التعاون "الاتحاد الأفريقى" لا الحد الأعلى "الولايات المتحدة الأفريقية".

3- خلق الامتزاج الثقافى العربى الأفريقى بيئة مواتية للسياسة الخارجية الليبية للاهتمام بتقوية الجانب الإسلامى والعربى في الدول الأفريقية، حيث أنشأت ليبيا العديد من المؤسسات والمدارس وغيرها؛ وهو ما دعم العلاقات العربية الأفريقية.

(1) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص 87 -89.

4- أن غلبة الاتجاه التفاوضى على الرؤيـــة العربيـــة للـــصراع العربـــى الإسرائيلى بعد مؤتمر مدريد، أضعف سياسة ليبيا في مقاومة الوجـــود الإسرائيلى في القارة؛ وهو ما أدى إلى هرولة أفريقية لإقامة علاقـــات مع الكيان الإسرائيلى، خاصة أن المبرر الذى قطعت من أجله العلاقات قد زال.

5- فرضت القضايا الأفريقية مثل الفقر والديون والتحرر من الاســـتعمار على الجماهيرية ضرورة بلورة رؤية شاملة، إذا أرادت أن تلعب دورا إقليميا في القارة الأفريقية، في الوقت نفسه فإن النفوذ الغربى المتزايـــد في القارة الأفريقية من خلال أداة المساعدات والقروض، دفع ليبيا إلى استخدام نفس الأداة لمحاربة هذا النفوذ في القارة.

المطلب الثالث

السياسات الليبية في مواجهة هذه التأثيرات

نتيجة للتأثيرات التي أفرزتها المحددات الإقليمية على السياسة الخارجية الليبية، تجاه الدول الأفريقية. فقد برزت مجموعة من التحولات في هذه السياسة الخارجية الليبية، تمثلت أهم مظاهرها في[1]:

1- **التركيز على العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة:** وذلك بدلا من الإصرار على قضية الوحدة الاندماجية العربية مع هذه الدول، وهذا النهج الجديد جعل ليبيا توطد علاقاتها مع دولتين رئيستين وهما مصر وتونس، واللتان مثلتا رئتين تتنفس عبرهما ليبيا اقتصاديا أثناء فترة العقوبات، كما عادت العلاقات الليبية مع دول المغرب العربي إلى طبيعتها بعد توقف ليبيا عن دعم جبهة البوليساريو، ومع السودان بعد توقف ليبيا عن دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان والتحول في مرحلة لاحقة لطرح مبادرة سلام لحل الأزمة السودانية بالتعاون مع مصر في عام 1999.

2- **التطلع لدور إقليمي سلمي في إفريقيا:** حيث لعبت الدور الأكبر في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير 1998، ونجحت في زيادة عضوية التجمع من خمسة إلى 18 دولة عربية وأفريقية. في الوقت نفسه، نجح القذافي في تبني قضية تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي يتواءم مع التحديات المطروحة في النظام الدولي، واستطاعت الدبلوماسية الليبية إقناع الدول الأفريقية بالتوقيع على القانون التأسيسي

(1) عبد المجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية ..، مصدر سابق، ص 146 -150.

للاتحاد الأفريقي في القمة 36 للمنظمة في لومي (يوليو 2000) كما أعلن الرؤساء الأفارقة في قمة سرت (مارس 2001) قيام الاتحاد الأفريقي.

وقد اعتبر قيام الاتحاد الأفريقي من أكبر الانتصارات للدبلوماسية الليبية وللعقيد القذافي فيما بعد الحرب الباردة، حيث أعطت صورة ذهنية إيجابية عن طبيعة الدور الليبي الجديد الذي بدأ يكون له قبول في أفريقيا لاسيما بعد قرار قمة واجادوجو 1998 برفع العقوبات عن ليبيا، وهو الأمر الذي دفع القذافي في مرحلة لاحقة لطلب الانسحاب من الجامعة العربية بسبب ما اعتبره عدم مساندة الدول العربية له في أزمة لوكيربي.

هذه الصورة الإيجابية عن الدور الليبي ساعدت على تقبل التدخل الليبي العسكري في أفريقيا الوسطى لمواجهة الانقلابيين في شهر نوفمبر 2001، وانسحبت القوات الليبية فور أداء مهمتها في إفشال المحاولة الانقلابية؛ وهو ما أدى لعدم معارضة فرنسا للدور الليبي في أفريقيا مثلما حدث في الأزمة مع تشاد إبان الحرب الباردة.

3- طرح رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي: حيث طرح القذافي رؤية سلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي في مارس 2002 من خلال ما يسمي بالكتاب الأبيض والذي تضمن إقامة دولة "إسراطين" يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا، يتم تكوينها بانتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ونزع أسلحة الدمار الشامل، كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، وبالنسبة لمدينة القدس فيتم تدويلها لتكون لكل الأديان، وتصبح هذه الدولة الجديدة، مثلها مثل لبنان يعترف بها وتدخل الجامعة العربية.

وترى ليبيا أن هذه المبادرة تتأسس على قرارات واتفاقيات الشرعية الدولية، فمسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين تعتمد على قرار مجلس الأمن رقم 191 الذي ينص على حقهم في العودة، ويتلاقى طرح القذافي في مسألة مدينة

القدس مع طرح تدويل المدينة الذي أكدته الأمم المتحدة في قـرار التقـسيم الشهير. كما أن نزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تتماشى مع الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد مثل اتفاقية منع إجراء التجارب النووية ومعاهدة عدم نشر أسلحة الدمار الشامل وقرار محكمة العدل الدولية الصادر سـنة 1996، والقاضي بإزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل من العالم.

ثم قامت ليبيا بإيقاف الدعم المالي للمنظمات الفلسطينية المناوئة لعملية السلام بعدما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح). كما لم تعد ليبيـا تصر على ربط علاقاتها مع الدول الأفريقية بقطع الأخيـرة علاقاتهـا مـع إسرائيل، فقد وافقت ليبيا على دخـول دول أفريقيـة فـي تجمـع الـساحل والصحراء رغم علاقتها مع إسرائيل وأبرزها مصر وإرتريا[1].

وأعلن العقيد القـذافي خـلال مـؤتمر مجموعـة (5+5) للحـوار الأورومتوسطي (تونس -ديسمبر 2003) لا مكان للسلاح في عالم اليـوم، وأضاف: "ليس لدي أى موقف ضد الولايات المتحدة أو ضد اليهـود". كمـا وافق من حيث المبدأ علي تعويض اليهود الليبيين الذين خرجوا من ليبيا عام 1969.

وتطور الأمر خلال شهر يناير 2004، حيث ترددت أنباء عن لقاء بين سيف الإسلام القذافي ومسؤولين إسرائيليين في اليونان، وهو ما نفته ليبيـا، غير أن سيف الإسلام أعلن أن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل كدولـة تهديدا لأمنها وأنها لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل، وأشار إلـى أن الفلسطينيين غيروا موقفهم إزاء إسرائيل. وقال الفلسطينيون أنفسهم إنهم لا يريدون الخيار العسكري، وياسر عرفات قال إنه لا يريد حربا[2].

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد 2003/12/20.

(2) موقع قناة الجزيرة.نت، 2004/1/8.

المبحث الثالث

المحددات الدولية وانعكاساتها على الدور الليبي

ارتبط التحول في الدور الليبي في القارة الأفريقية، بعد نهاية الحرب الباردة، بعدد من العوامل والاعتبارات ذات الطبيعة الدولية، التي كان من شأنها التأثير في توجهات ووسائل هذه السياسة، وفي أهدافها، وهو ما يمكن تناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

المحددات الدولية

تعددت العوامل والاعتبارات ذات الطبيعة الدولية، التي أثرت على الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، كنهاية الحرب الباردة، وأزمة لوكيربي، وأحداث سبتمبر 2001، والمبادرة الليبية بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، ويمكن تناول هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً: نهاية الحرب الباردة:

شهد الاتحاد السوفيتي العديد من التحولات، التي بدأت منذ منتصف السبعينيات، وتمثلت في التراجع الاقتصادي الواضح للاتحاد السوفييتي، وقد أدى هذا التراجع الاقتصادي إلى اختلال في المكانة واختلال في الوضع الذي بدأه السوفييت في منتصف السبعينيات من أحداث أنجولا والقرن الأفريقي. كما بدأ نوع من فك الارتباط بين حركات التحرر الوطني والنظم الوطنية المفككة والاتحاد السوفيتي، وظهور موجة معاصرة من حركات التحرر

الوطني والتحولات التقدمية بسبب انهيار الإمبراطورية البرتغالية في أفريقيا، ونضوج تناقضات النظم الاجتماعية شبه الانفعالية.

وقد أدت الأزمة الداخلية والفشل الداخلي إلى انقلاب مفاجئ في منتصف الثمانينيات، شمل حتى مفاهيم القيم السوفيتية، وعبرت عن هذا ثورة جورباتشوف التي استخدمت مصطلح البروسترويكا، وطرح جورباتشوف صيغة الوفاق بدلاً عن المجابه أو الحرب الباردة(1).

وهكذا، شهد النصف الثاني من الثمانينيات بداية تداعي القوة السوفيتية بكافة أشكالها حينما تولي زعيم إصلاحي الحكم هناك، بينما كانت تحدث على الجانب الأمريكي حركة أيديولوجية متشددة تشن هجوماً لا هوادة فيه على الاتحاد السوفييتي والحركات الوطنية، وكانت النتيجة أن أصيب السوفيت بهزيمة مشابهة للهزائم العسكرية الكبرى في التاريخ بدون حرب، وذلك في معظم قضايا التفاوض الأمريكي السوفيتي، حيث انتهج السوفيت سياسة التنازل من طرف واحد تقريباً(2).

وقد قدم السوفيت تنازلات في المجال الاستراتيجي خلال مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتنازل من جانب واحد عن أوربا الشرقية كمجال حيوي للنفوذ السوفييتي، وتوالت الانهيارات إلى درجة تفتت الدولة السوفيتية إلى عدة جمهوريات في إطار الكومنولث، وأصبحت روسيا هي الوريثة للدولة القديمة المنهارة والمنتهية.

وقد كان لهذا الانهيار وذلك التحول أبعاده ليس فقط الدولية، ولكن أيضاً الإقليمية، وخصوصاً في أقاليم أفريقيا المختلفة، فداخل المنطقة العربية

(1) د. طه عبد العليم، "سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفييتي"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (القاهرة: عدد 20، أبريل 1987)، ص 49.

(2) الكسندر بوفين: "أنباء موسكو"، (القاهرة: جريدة يومية، دار التقدم، 1990/4/8).ص 20.

ومع نهاية الحرب الباردة وانحسار الصراع الأيديولوجي، تراجع سعي الاتحاد السوفييتي أيديولوجياً وعسكرياً في كسب حلفاء من الدول العربية، وتم التسليم بواقع النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي في العالم العربي، مما أدى إلى تراجع مدى وحجم دعم الاتحاد السوفييتي العسكري والسياسي للبلدان العربية[1].

وكان ذلك طبيعياً نتيجة اختلال التوازن الدولي. فقدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك في النسق الدولي، تكون أكبر في ظل الطابع التعددي للبنيان الدولي، خصوصاً كلما زادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا البنيان، فبنيان تعدد الأقطاب أو القطبية الثنائية يؤديان إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة[2].

وهذا الأثر الملموس يسري على البلاد العربية والأفريقية كذلك، فسقوط "الحليف" السوفيتي أدى إلى مزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية، وتدهور مكانة البلاد العربية في النسق العالمي، وتدهور مكانتهم في إطار العالم الثالث من ناحية أهمية قضاياهم بصفة عامة.

كما أن قدرة المجموعة العربية والأفريقية داخل الأمم المتحدة لم تعد لها نفس الأهمية، التي كانت عليها إبان الحرب الباردة، فالأمم المتحدة في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة كانت إحدى الأدوات المتاحة لهذه الدول للتعبير عن سياستها الخارجية، وأداة من أدوات تنفيذها والاستفادة من مواردها، كما أن عضوية الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن ساهمت كثيراً في مساعدة دول العالم الثالث، سواء العالم العربي أو أفريقيا في تصفية

---

(1) مازن الرمضاني: "الوفاق الدولي الجديد والعالم الثالث"، مجلة المنار (القاهرة: دار المنار للطباعة والنشر، عدد 66، يونيو، 1990م)، ص 113.

(2) د. محمد السيد سليم: "العرب فيما بعد العصر السوفيتي -المخاطر والفرص"، السياسة الدولية (عدد 108، أبريل 1992)، ص 153.

الاستعمار ومحاربة التمييز العنصري وأغراض التنمية، ولكن مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت الأمم المتحدة أداة تابعة في يد القوة العظمى الأولى.

فقد نجحت الولايات المتحدة في استصدار العديد من القرارات التي تخدم مصالحها، ومن ذلك القرار رقم 731 الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 1992/1/21م والذي يطالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادث "لوكيربي"، وإلغاء القرار رقم 3379 الصادر عن الجمعية العمومية في 1975/11/10م القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية، وإصدار قرار مماثل عن الجمعية العامة بتاريخ 1991/12/16م يلغي القرار السابق، ومن هنا فإن قدرة العرب على التأثير داخل الأمم المتحدة لم تعد بنفس الدرجة التي كانت عليها إبان الحرب الباردة، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمجموعة الأفريقية.

وكانت القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم تأثراً بانهيار الاتحاد السوفييتي، ومن التأثيرات السلبية لهذا الانهيار، من أهمها انهيار النموذج والقدوة، فقد كان الاتحاد السوفييتي وأيديولوجيته مصدر إلهام للعديد من الأنظمة في أفريقيا لسنوات عدة، حيث انتهجت أغلب الدول الأفريقية أشكالاً متنوعة منها.

كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تجميد ووقف المساعدات الكبيرة اقتصادية، وفنية، وعسكرية ... إلخ، والتي كانت تقدم للنظم الأفريقية الموالية للسوفيت ومنظماته الاشتراكية في ظل الحرب الباردة، حيث عمل السوفيت على دعم نفوذهم في أفريقيا بهدف حرمان الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً من الثروات الاستراتيجية، والممرات البحرية، والمواقع الجيوبولتيكية المهمة في أفريقيا.[1]

---

(1) أحمد طه محمد، "قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد"، السياسة الدولية، (عدد 113، يوليو 1993) ص 167.

وعلي الرغم من انخفاض قيمة المساعدات السوفيتية خلال فترة الثمانينيات، إلا أنها ظلت على أهميتها بالنسبة للعديد من الأنظمة في أفريقيا والتي كانت ترى فيها مصدراً مهماً من مصادر الحصول على النقد الأجنبي وتعتمد عليها اعتمادا كليا في اقتصادها، لذلك أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى عدم قدرة هذه الأنظمة على الاستمرار في المساومة بين الشرق والغرب لدفع الدولتين العظميين للعمل على الفوز بولاء تلك الدول لها في الحرب الباردة والحصول على المنح والمساعدات عليها وهو ما لم يعد ممكناً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

والمحصلة الرئيسية لنهاية الحرب الباردة، أن فقدت القارة الأفريقية جانباً كبيراً من القيمة الاستراتيجية لها، ولم يعد هناك مبرر لهذه القيمة لاسيما وأن أوضاعها الاقتصادية منهارة، حيث بلغ حجم دينها الخارجي 272 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1991م، وزاد عدد البلدان الأقل نمواً في القارة من 17 دولة عام 1980م إلى 32 دولة عام 1992، وفقدت القارة ثلث إيرادها من الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع، وانخفضت حصتها في التجارة العالمية من 4.7% إلى 2.2% ما بين أعوام 1980م -1989م، فضلاً عن المشكلات الأخرى المتمثلة في الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي، وتكرار الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.(1)

وفي المقابل، انخفض حجم المساعدات الأمريكية للقارة إلى 700 مليون دولار، وكان من بين الأسباب التي دعت الإدارة الأمريكية وخاصة في عهد "جورج بوش" (1988 -1992) إلى خفض المساعدات للدول الأفريقية هو الضغط عليها لدفعها للأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وحيث ربطت علاقاتها ومساعداتها للأنظمة الأفريقية بمدى سعي هذه الدول

---

(1) الشيماء على عبد العزيز، "العلاقات الأمريكية وجنوب أفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، (عدد 133، يوليو 1991م)، ص 72.

للإصلاحات السياسية، والتي تقوم على الأخذ بالديمقراطية واحترام حقــوق الإنسان والنموذج الغربي في الاقتصاد، وفتح المجال أمام رأسمال الــسوق والعولمة[1].

وقد اتسمت أهداف السياسة الخارجية الليبية بعد انتهاء الحرب الباردة، بالتراجع عن بعض أهداف المرحلة الثورية خاصة في أفريقيــا، ومحاولــة ممارسة دور ذى طبيعة سلمية داخل القارة الأفريقية، يتكيف مــع مــا هــو مطروح من فرص وقيود في النظام الدولى، وهذا التراجع، جاء نتيجة عــدد من الأسباب، منها:

1- تقلص هامش المناورة في النظام الدولى بعد تفكك الاتحاد الــسوفيتى، وتصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا، على خلفيــات أزمــة لوكربى، وسعي الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات دولية على ليبيــا عام 1992.

2- حالة العزلة الإقليمية والأفريقية التي عانتها ليبيا إثر تدخلها في شئون بعض الدول الأفريقية، والتجارب الوحدوية الفاشــلة، وهــو مــا أدى لصورة ذهنية سلبية عن الدور الليبي في أفريقيا.

3- تدهور شرعية النظام الليبي داخليا إثر الفشل في التعاطى مع بعــض قضايا الساحة الأفريقية، وتدنى عوائد النفط بعد تدهور أسعاره، خاصة في النصيف الثانى من الثمانينيات.

4- بدء مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية في 1991 في مدريد، وإقامة عدد من الدول العربية والأفريقيــة لعلاقــات ســلام مــع إســرائيل،

---

(1) ياسين العيوطي: "أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة" الــسياسة الدوليــة، (عــدد 106، أكتوبر 1991م)، ص 118.

(كالأردن في عام 1994، وموريتانيا عام 1999) وهو ما انعكس على ليبيا التي ظلت ترفض التفاوض مع إسرائيل.

غير أن وجود أهداف ذات طبيعة تتسق مع النظام الدولى لم يمنع من استمرار أهداف أساسية، مثل لعب ليبيا دور إقليمى في أفريقيا، واتخاذها منطقة جذب وتأثير لتأمين الأمن القومى الليبي، ودعم الوجود العربى والإسلامى، وتعزيز مصالحها الاقتصادية، والتكيف مع الظروف الإقليمية والدولية لمواصلة هذا الدور، خاصة مع وجود عوامل تتيح هذا الدور مثل: ضعف معظم الدول الأفريقية، ووفرة العوائد الليبية[1].

ثانياً: أزمة لوكيربي:

اتجهت الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة، إلى انتهاج مجموعة من الاستراتيجيات تمثل أبرزها، في: استثمار العلاقات الخلافية الغربية والأفريقية التي تقع بين ليبيا وبين جيرانها، ومحاولة الإضرار بالمواقف الليبية كوسيلة لاستنزاف قدراتها بما يضمن انشغالها وتكوين فريق من العزلة حولها[2]. وقد تركزت تلك الاستراتيجيات على الجوانب الاقتصادية من فرض المقاطعة التي بدأت برفض إدارة الرئيس فورد تصدير ثمانى طائرات نقل عسكرية إلى ليبيا، ثم تطور ذلك إلى ممارسة حظر لأشكال التبادلات التجارية كافة، وخصوصا الجوانب النفطية والفنية والصناعية، إلى أن وصلت حالات التصعيد إلى نجاح الضغوط الأمريكية والأوربية في

(1) Asteris Huliaris Qadafi's Come Back: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s African Affairs (Oxford University Press. Vol. 100 No.398 jan.2001) Pp8-13.

(2) Mahmoud G. El-Warfally, Imagery and Ideology and Ideology in U.S.A. Policy Towards Libya: 1969 – 1982, Pihsburg University Press, PP. 20 – 28.

استصدار قرار من مؤتمر وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة الذى عقد في بروكسل عام 1986 بفرض عقوبات اقتصادية تحت حجة أن ليبيا تساند "الإرهاب الدولى".

وسياسياً: نجحت الولايات المتحدة بالضغط على المجموعة الأوربية لاتخاذ عقوبات دبلوماسية ضد ليبيا، وقد استجابت الدول المشاركة في مؤتمر طوكيو عام 1986 بإدانة ليبيا بالإرهاب واتخاذ عقوبات جماعية ضدها[1].

وإعلامياً: قادت أجهزة الاستخبارات الأمريكية حملة إعلامية ضد ليبيا كدولة إرهابية، ولتصوير المواقف الأمريكية والأوربية على أنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس ووسيلة لردع الممارسة الليبية الإرهابية[2] والتصدى لها، ضمن فاعلية دولية لإعادة التوازن الأمنى في العالم ومنطقة النفط بشكل خاص، وذلك باعتماد مخططات للإطاحة بالقيادة الليبية ونظام حكمها[3]، تصاعدت حتى وصلت إلى استخدام الولايات المتحدة للإجراءات العسكرية في علاقاتها مع ليبيا تمثلت في مواجهات عسكرية بين طيران البلدين عام 1973 فوق خليج سرت أدت إلى إسقاط طائرة ليبية، تصاعدت بعدها الأعمال العسكرية بصورة خطيرة[4].

وفى ظل العلاقات المتوترة بين ليبيا والولايات المتحدة، وقع انفجار

---

(1) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية -الأمريكية 1940 -1992، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص 414 -415.

(2) صلاح إبراهيم، تحركات "تيمتز" و"الأواكس" في جنوب البحر المتوسط تكشف المخطط الأمريكى ضد الجماهيرية الليبية، مجلة الأفق الاستراتيجى العربى، عددان 6 -7، بيروت، 1983، ص 481.

(3) بوب ودوارد، الحجاب: الحروب السرية للمخابرات الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سامى الرزاز، سينا للنشر، القاهرة، 1990، ص 34 -68.

(4) علاء سالم، تطور العلاقات الأمريكية -الليبية، مجلة السياسة الدولية، عدد 96، القاهرة، 1989، ص 219.

على الطائرة المدنية الأمريكية التابعة لشركة (PAN AM 103) فوق بلـدة لوكربى الاسكتلندية (1988/12/21)[1]، أدى إلى مقتل جميع ركاب الطائرة الذين يحملون في معظمهم الجنسية الأمريكية والبالغ عـددهم 259 راكبـاً، ومقتل 11 مواطنا من سكان مدينة لوكيربى[2].

وقد اعتبرت السلطات الأمريكية ذلك عملا إرهابيا استهدف مصالحها ورعاياها. وبعد ثلاث سنوات من وقوع الحادثة وبعد توجيه الاتهامات إلـى مجموعة من الدول والمنظمات، قامت سلطات التحقيق في الولايات المتحدة وبريطانيا بتحميل الجماهيرية الليبية مسئولية الحادث، وذلك بتوجيـه اتهـام رسمى لاثنين من الرعايا الليبيين (عبد الباسط المقرحـى والأمـين خليفـة فحيمه) وهما حسب الدعوى الأمريكية والبريطانية مـن مـوظفى جهـاز الاستخبارات الليبية[3].

وأرسل الاتهام إلى ليبيا عن طريق إيطاليا، كما تـم إرسـال إعـلان أمريكى – بريطانى مشترك إلى مجلس الأمن يتضمن لائحة الاتهام ضد ليبيا ومطالبا بمجموعة من الإجراءات التي يجب على ليبيا القيام بها ومنها تسليم ليبيا للمتهمين متحملة المسئولية الكاملة عن أعمالهم وأن تقدم كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالحادثة وأن تفسح المجال أمام سلطات التحقيق لمعرفـة المتعاونين مع المتهمين والأدلة المادية والوثائق الخاصة وأن تتكفـل بـدفع التعويضات المناسبة في حال ثبوت التهمة على المشتبه بهما[4].

---

(1) هاكوب دير هوفنسيان، الغارات الأمريكية على الجماهيرية الليبية: الحدث وأبعاده العسكرية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربى، عددان 17 –18، بيروت، 1986 ص 309 –320.

(2) صلاح إبراهيم، المواجهة الأمريكية –الليبية فوق المتوسط: تقييم لإدارة الـصراع للأزمـة، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى 29، بيروت، 1989، ص 161 –191.

(3) على عيسى العدوان، أزمة لوكيربى، 1988 –1999: حالة دراسية، (عمان: دار وائل للنشر، 2003) ص 84 –86.

(4) د. عبد الله الاشعل، الجوانب القانونية للأزمة الليبية –الغربية، (مجلة السياسة الدولية، عـدد 109، القاهرة، 1992)، ص 48.

وقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا عددا من الدلائل والمستندات، التي اعتبر البعض أنها لا ترق إلى مستوى الإقناع، ولا تشكل قرينة اتهام ذات اعتبار قانونى[1]. وبرفض ليبيا الادعاءات الأمريكية والغربية، وامتناعها عن تسليم المتهمين ثارت أزمة جديدة بين الطرفين، وضغوط كبيرة أمريكية وأوربية أصدر مجلس الأمن القرار رقم 317 تاريخ 1992/1/21، الذي أدان فيه أشكال الإرهاب الدولى كافة وخاصة الموجه للطيران المدنى.

وأعرب عن قلقه من عدم تجاوب الحكومة الليبية مع المطالب الأمريكية والأوربية، ثم تلاه قرار آخر (رقم 748 الصادر في 1992/3/31) والذي هدد ليبيا، بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وجوية عليها ابتداءً من 1992/4/15 [2].

وتطورت الأزمة بعد يوم 1992/4/15، عندما دخلت العقوبات المفروضة على ليبيا حيز التنفيذ. واستمرت ليبيا في رفض تلبية المطالب الأمريكية والأوربية حسب شروط الغرب. إلا أنها اتجهت إلى التعامل مع الأزمة قانونياً، وذلك بالرجوع إلى الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والجامعة العربية، وأبدت ليبيا تعاونا واضحا مع السلطات البريطانية بالكشف عن نشاطاتها مع الجيش الجمهورى الايرلندى، فضلا عن استعدادها رسميا لدفع التعويضات اللازمة في حال ثبوت التهمة على المشتبه بهما وإدانتهما قضائيا[3].

---

(1) على عيسى العدوان، مصدر سابق، ص 92 –93.

(2) د. عطية حسين أفندى، قرار مجلس الأمن 731 في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، في: د. إبراهيم العنانى (محرر)، النظام القانونى الدولى في مفترق الطرق، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامى، الطبعة الأولى، 1992، ص 130.

(3) سامح غالى، المبادرة الليبية في أزمة لوكربى، مجلة السياسة الدولية، (عدد 131، القاهرة 1998)، ص 256، وأيضا: ود. عبد الله الاشعل، أزمة لوكربى من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية، مجلة السياسة الدولية، (عدد 134، القاهرة، 1999)، ص 197.

وفي عام 1995، خاضت ليبيا "معركة" الترشيح لشغل مقعد دائم بمجلس الأمن الدولى، بهدف أن يؤمن ذلك لها مكانة دولية، ويتيح لها حضورا فاعلا ومشاركة إيجابية على المسرح الدولى، واكتساب المصداقية والقبول في التفاعلات الدولية، أى تحسين صورتها في مواجهة الحملات والاتهامات بتبنى الإرهاب ورعايته، فضلا عن مواجهة مساعى الدول الغربية في الإبقاء على عزلتها، وانكفائها الداخلي. وقد استندت مرجعية ليبيا للحصول على المقعد غير الدائم على قرار لجنة الترشيحات بمنظمة الوحدة الإفريقية، بتأييد تمثيل الجماهيرية مع غينيا بيساو، وقرار المجلس الوزارى للمنظمة والذى دعمه مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا في يونيو 1995، وأيضاً تأييد الدورة العادية رقم 103 لمجلس جامعة الدول العربية.

وفى المقابل، ولإحباط المسعى الليبي قادت الولايات المتحدة، وبتوافق مع كل من فرنسا وبريطانيا، تيارا مناهضا ورافضا، ارتكز على "عدم معقولية أن تحتل دولة يطبق عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات مقعدا في مجلس الأمن، وشنت الإدارة الأمريكية حملة دبلوماسية واسعة استهدفت الدول العربية والإفريقية لوقف ترشيح ليبيا بدعوى "عدم الجدارة". وإمعانا في تفويت أية فرصة حقيقية مواتية لانتخاب ليبيا، لجأت الدول الغربية الثلاث إلى ترشيح دولة بنين إلى جانب غينيا بيساو، لإحداث تصدع وتفتت في الأصوات داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما مارست شتى صور التأثير للحيلولة دون تكتل دولى مناصر لليبيا.

وبات واضحا استحالة أن يتم انتخاب ليبيا في ظل المعطيات الراهنة. وثارت المخاوف من إلغاء أى تمثيل عربى في مجلس الأمن في حالة إصرار ليبيا على السباحة ضد التيار المعاكس، مما فرض عليها التعاطى مع هذه المسألة بقدر عال من الحكمة. وبالفعل تنازلت ليبيا عن حقها لصالح مصر، على أمل الاستفادة من دور مصر الإقليمى المتميز وحركتها النشطة

في الوساطة وتقريب الرؤى فيما يتعلق بأزمة لوكيربى، مع إعلان احتفاظها بفرصة عضوية المجلس في مرحلة لاحقة متى تحسنت الظروف والمعطيات[1].

وفي عام 1996، تركزت الضغوط الأمريكية عل ليبيا في مجالى اتهامها بتشجيع الإرهاب، وبالسعى لامتلاك أسلحة كيميائية. واتخذت الولايات المتحدة خطوة جديدة للضغط على ليبيا، تمثلت في التشريع الذى أصدره الكونجرس وصدق عليه الرئيس الأمريكى، والمعروف بقانون "داماتو"، والذى يقضى بحظر تعامل الولايات المتحدة والشركات الأمريكية مع الشركات التي تستثمر أو يزيد حجم تعاملاتها مع ليبيا و إيران عن 40 مليون دولار.

ويهدف هذا القرار إلى تعطيل استخراج وصناعة النفط والغاز ذات الاستثمارات المكلفة، والتي تعتمد بشكل أساسى على الاستثمارات الأجنبية. ويضاف هذا القانون إلى تشريع أمريكى سابق يقضى بحظر تعامل الشركات الأمريكية مع كل من ليبيا وإيران. وقد ووجه هذا القرار بحملة انتقاد عنيفة من حلفاء الولايات المتحدة التقليديين الذين رأوا فيه محاولة أمريكية لفرض سياساتها على الدول الأخرى، كما رأوا فيه تعطيلا لمبدأ حرية التجارة والاستثمار.

أما في مجال الأسلحة الكيماوية، فقد صعدت الولايات المتحدة من حدة اتهامها لليبيا بالسعى لامتلاك أسلحة كيماوية، فاتهمتها بالعمل لبناء مصنع لإنتاج هذه الأسلحة في مدينة ترهونة الليبية. ولوحت واشنطن باحتمال اللجوء لاستخدام القوة المسلحة لمنع ليبيا من استكمال بناء هذا المصنع. كما حاولت الولايات المتحدة كسب تأييد حلفائها الدوليين والإقليميين لهذا الاتهام.

---

(1) د. محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجى العربى 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص 162 –163.

كما استمر مجلس الأمن الدولي في تجديد فرض الحظر الجوى المفروض على ليبيا، وبالرغم من تزايد عدد الدول أعضاء المجلس المعارضين لاستمرار فرض الحظر على ليبيا فإن توحد مواقف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، منع استصدار قرار معاكس من المجلس. وتطبيقا للحظر الجوى المفروض على ليبيا فقد أدان مجلس الأمن ليبيا بنقل حجاج ليبيين إلى السعودية مباشرة من ليبيا على متن طائرات تابعة للخطوط الليبية [1].

وفي عام 1998، بدأت الأزمة بالانفراج عندما أدركت الولايات المتحدة والدول الأوربية أن نظام العقوبات لم يجد نفعا، ورأت دول العالم أن ليبيا قدمت كثيرا من المساهمات الدافعة نحو الأزمة، لذا فقد قبلت الأطراف الغربية والأمريكية مبادرة أسفرت عنها جهود الوساطة التي قادتها السعودية وجنوب أفريقيا، على الأسس التالية: رفع العقوبات المفروضة على ليبيا بموجب قرارى مجلس الأمن 748 "1992" و 883 "1993"، والدعوى إلى ضرورة حل الخلاف بالطرق السلمية، محاكمة المتهمين في بلد محايد "هولندا".

وعلى إثر حصول ليبيا على الضمانات اللازمة لإجراء محاكمة عادلة، قامت بتسليم المشتبه فيهما لمبعوث الأمم المتحدة الأمين العام المساعد للشئون القانونية بتاريخ 1999/4/5 بحضور ممثلين عن المنظمات الإقليمية والعديد من مندوبى الدول العربية والأجنبية. وبالرغم من انتهاء الأزمة والإفراج عن أحد المتهمين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل متشددة حيال أى قرار يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن لرفع العقوبات نهائيا عن ليبيا [2].

---

(1) د. محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجى العربى – 1996، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997، ص 121.

(2) خليفة عبد السلام الشاوش، الدور السياسى لمنظمة الوحدة الإفريقية في دعم القضايا العربية في الفترة من "1990 –2000"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، عمان، 2003)، ص 196 –199.

وفي 15 أغسطس 2003 أعلنت ليبيا في رسالة إلى مجلس الأمن، أنها تتحمل المسؤولية عن تفجير الطائرة "بان أميركان". وبعد ذلك بيوم واحد أعلنت أمريكا عدم ممانعتها في رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات عن ليبيا، لكن العقوبات الثنائية بين البلدين ستبقى.

ومن جانبها أعلنت فرنسا أنها تريد تعويضات لعائلات 170 قتيلا بحادث تفجير طائرة يوتا UTA قبل الموافقة على رفع عقوبات الأمم المتحدة عن ليبيا بسبب لوكربي، ولوحت فرنسا باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن لرفع تلك العقوبات. واستطاعت ليبيا الاتفاق مبدئيا مع فرنسا على دفع تعويضات، وتم رفع العقوبات في 12 سبتمبر 2003.

وقد كان للمواقف الدولية والإقليمية العديد من الانعكاسات على السياسة الخارجية الليبية، وخاصة تجاه الدول الأفريقية، وفي هذا الإطار تبرز مواقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية:

- **جامعة الدول العربية وأجهزتها:** تعاملت مع أزمة لوكيربى وفقا للموقف العربى الواضح منذ بدايتها والمؤكد على التضامن مع ليبيا والمشيد بتعاونها لتسوية الأزمة سلميا، وقد افتقرت الجهود الكبيرة التي بذلتها جامعة الدول العربية في المراحل الأولى من الأزمة، إلى العوامل الدولية القانونية والسياسية التي كان من الممكن أن تعطى لهذه الجهود دورا أكثر فاعلية، خاصة عندما صدر حكم محكمة العدل الدولية في 1998/2/27 الذى جاء لصالح ليبيا. وما أن بدأت مرحلة الانفراج حتى أصدرت الدول العربية سلسلة من القرارات، أكدت فيها على المواقف الرسمية للجامعة المؤيدة لليبيا والمشيدة بتعاونها المطلق في سبيل حل الأزمة[1].

---

(1) على عيسى العدوان، مصدر سابق، ص 158 -160.

وتفاعلت جامعة الدول العربية بدرجة أكبر، مع المشكلة، وبدأت تدرجها على جداول أعمال المؤتمرات التي تعقدها، وعلى كل المستويات، كما بدأت تحمل القضية إلى المحافل الدولية. كما رفضت الجامعة كل أساليب التهديد التي تعرضت لها ليبيا. كما طالب مجلس الجامعة اللجنة السباعية بمواصلة جهودها إلى حين الانتهاء من تسوية النزاع.

وما أن بدأت الأزمة بالانفراج، حتى اتجهت الأمانة العامة للجامعة إلى التعاطى مع مستجدات المرحلة بصورة تكميلية للجهود التي بذلتها الأمانة العامة وأجهزة الجامعة الأخرى في مراحل سابقة. وفى ذات السياق وظفت الأمانة العامة، والأمين العام، والأمناء العامون المساعدون، وبعثات الجامعة في الخارج، كل الإمكانات المتوافرة لتحقيق حل عادل وسلمى ودعم التوجهات الليبية وإبراز الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي جراء العقوبات التي فرضت عليه بموجب قرارات مجلس الأمن، خاصة بعد أن أخذت ليبيا بالتعامل مع القضية بمرونة وإيجابية.

ـ **منظمة الوحدة الإفريقية:** تعاملت مع الأزمة، على أساس أن ليبيا هى دولة إفريقية وأنها تعرضت لعدوان أمريكى أوربى، وبالتالى هو اعتداء علي الأرض الإفريقية. وأخذت القضية موقعها على كل جداول أعمال المنظمة وعلى جميع مستوياتها وأنشطة كل أجهزتها ذات الاختصاص. فأصدرت مجموعة من القرارات الداعمة للموقف الليبي، كما شكلت لجنة خماسية لمتابعة القضية. وقد استمرت القضية تحت نظر المنظمة حتى بعد انتهائها وذلك لأن الدول الإفريقية رأت أن هناك تقصيرا من قبل مجلس الأمن الدولى الذى لم يصدر قراراه الصريح برفع العقوبات عن ليبيا.

لذا، فقد اتجه معظم الرؤساء الأفارقة إلى خرق الحظر الجوى، ووصلوا أكثر من مرة على طائراتهم الخاصة إلى طرابلس، لحضور العديد من المؤتمرات الإفريقية، وذلك بعد أن انتهت المهلة التي كانت قد حددت

وفقا لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات ومنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد في دورته العادية، الرابعة والثلاثين في "واجادوجو"، عاصمة بوركينافاسو، خلال الفترة من 8 -10 يونيو 1998، والذى نص على: "عدم الاستمرار في الامتثال للعقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1992/748 رقم 1993/883 بحلول شهر سبتمبر 1998 في حالة عدم استجابة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمقترح إجراء محكمة للمشتبه فيهما في بلد ثالث محايد".

وكان هذا الخرق يتم دون أخذ إذن من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن لمعرفتهم أن قرار المجلس كان نتيجة لضغوط أمريكية وبريطانية، وكان ذلك موقفا متقدماً، حتى على الدول العربية، التي لم تعلن رفضها العملى والصريح للحظر الجوى على ليبيا، وإضافة إلى ذلك فقد عمدت الدول الإفريقية إلى الدعوة وعلى كل المستويات إلى دعم ليبيا والتعامل معها وكأن قرار مجلس الأمن غير موجود [1].

وقد كان لأزمة لوكيربى العديد من التأثيرات الإيجابية، على الدور الليبي في القارة الأفريقية، ومن ذلك:

1- انتهاج ليبيا سياسة أكثر مرونة وعقلانية تجاه هذه المشكلة، فقد ركزت على التعامل القانونى، وأعلنت قبولها عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، باعتبارها أداة الاختصاص الدولى في الفصل في الخلافات ذات الطابع القانونى، استنادا إلى اتفاقية مونتريال 1971، كما قبلت بتسليم المتهمين بضمانات سياسية، وقد جلبت هذه المرونة تأييد الدول الأفريقية لليبيا، وهو الأمر الذى مثل عاملا مساعدا على بناء صورة جديدة للسياسة الخارجية الليبية داخل أفريقيا، خلافا للصورة التي خلفتها هذه السياسة أثناء الحرب الباردة.

---

(1) خليفة عبد السلام الشاوش، مصدر سابق، ص 200 -201.

2- دفعت الضغوط الدولية التي أعقبت فرض العقوبات في عام 1992، ليبيا إلى إنهاء جميع العداوات الإقليمية التي كانت قد أقامتها أثناء الحرب الباردة، فقبلت بقرار المحكمة الدولية حول إقليم أوزو في تشاد عام 1994، وأوقفت دعم المعارضة المسلحة في عدد كبير من الدول الأفريقية؛ وهو ما مثل عاملا مساعدا أيضا للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

3- أدى الموقف الأفريقي، الداعم لليبيا في مشكلة لوكيربى في مقابل، ما اعتبرته ليبيا تقاعساً من الجانب العربى، إلى إعلاء الدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، حيث شن العقيد القذافي هجوما على العرب الذين رفضوا خرق الحصار، وأثنى على موقف الزعماء الأفارقة الداعم لبلاده.

4- أدت الأزمة إلى إدراك النظام الليبي ضرورة تغيير سياساته في أفريقيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حتى يستطيع مواصلة دوره الإقليمى، فقد أدرك أن استمرار السياسات الثورية لن يكون مقبولا من الولايات المتحدة التي تهيمن على النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة، ويمكنها محاصرة النظام الليبي من خلال أداة العقوبات.

5- دفع قبول ليبيا للاعتراف بالمسئولية عن أزمة لوكيربى وتعويض أسر الضحايا، بعض الدول الأفريقية لمطالبة ليبيا بالتعويض عن بعض سلوكياتها إبان الحرب الباردة[1].

---

(1) فقد أعلن الرئيس التشادى "إدريس ديبى" (سبتمبر 2003) أن بلاده لا تستبعد مطالبة ليبيا بدفع تعويضات عن احتلالها لشريط أوزو شمال تشاد من 1973 إلى 1994، على غرار مشكلة لوكيربى. كما طالب نقابيون سودانيون في رسالة إلى الرئيس السودانى "عمر البشير" باتخاذ إجراءات ضد ليبيا التي قامت عام 1971 بإنزال طائرة بريطانية فوق أراضيها واعتقال ضابطين سودانيين كانا بداخلها وتسليمهما إلى حكومة الرئيس "جعفر نميرى" وقتها ليتم أعدامهما لاحقا.(أنظر: صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد 2003/9/20).

6- أدى قبول ليبيا بالمطالب الغربية في أزمة لوكيربي إلى تحسين العلاقات مع الدول الأوربية والولايات المتحدة، وهو ما يمثل بدوره عاملا مساعدا للسياسة الخارجية الليبية في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة.

7- استطاعت ليبيا بعد تطبيق العقوبات الدولية عام 1992، تعميق صورة ذهنية إيجابية عنها لدى الرأى العام العالمى والأفريقى من خلال توسطها لتسوية الأزمات الدولية، وخاصة في أفريقيا، وهو الأمر الذى مثل عاملا وفر بيئة تقبل الدور الليبي في تسوية الأزمات بين الدول الأفريقية وتعزيز الوحدة الأفريقية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ثالثاً: أحداث سبتمبر 2001 وتطور العلاقات الليبية - الأمريكية:

استطاعت ليبيا، بعد تسوية أزمة لوكربي، إنهاء حالة العداء بينها وبين الولايات المتحدة، حيث قامت بعدة سلوكيات طمأنت واشنطن بأن الوجه الثورى القديم للجماهيرية قد تغير وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي وعدم معارضة سياسات الولايات المتحدة. وتعددت المؤشرات الدالة على رغبة طرابلس في عودة العلاقات مع الولايات المتحدة، والتي من بينها:

1- **الموقف الليبي من أحداث سبتمبر:** حيث أعلنت ليبيا إدانتها للإرهاب وتأييدها للولايات المتحدة في حق الانتقام، وحضر مسؤولون ليبيون من جمعية الصداقة الليبية الأمريكية (غير رسمية أنشئت عام 1999)، حفلات تأبين ضحايا هذه الأحداث، ووضح ذلك في تصريحات الزعيم الليبي معمر القذافي (13 يناير 2003) حول وجود تعاون أمنى ليبي أمريكي للقضاء على تنظيم القاعدة ، وتحدث عن تعاون ليبيا مع المخابرات الأمريكية ضد الإرهابيين.

2- الموقف الليبي من الغزو الأمريكي للعراق (في 20 مـــارس 2003): حيث جاء هادئا وانطوي على تصريحات تحذيرية تارة مثل الحـــرب ستؤدي إلى فوضى شاملة في المنطقة، أو الدعوة للتوسط بين الـــرئيس الأميركي جورج بوش ونظيره العراقي صدام حسين.

3- تصريحات الزعيم الليبي: والتي برز فيها التأكيد على انتهاء الـــصراع مع الولايات المتحدة وعبر عن رغبته في عودة العلاقات، قائلاً: "نحن لا مصلحة لنا في معاداة دولة عظمى مثل الولايات المتحدة. نحن نأمل أن تكون علاقاتنا معها جيدة لأننا سنستفيد من ذلك. فإذا كنا في خصام مع أميركا فإننا سنكون الطرف الخاسر، وقد كافأت الولايات المتحـــدة ليبيا بشكل غير مباشر على ترطيبها هذه الأجـــواء وســـلوكياتها فـــي مناطق أخرى بإخراج ليبيا من محور الشر الذي وضـــعت فيـــه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش العراق أثناء حكم صدام حسين وإيران وكوريا الشمالية[1].

غير أن الولايات المتحدة علقت عودة العلاقات كاملة مع ليبيـــا علـــى شرطين: أولهما إصلاح الأوضاع السياسية الداخلية والتخلي عـــن أســـلحة الدمار الشامل وهو ما ظهر واضحا في بيان البيت الأبيض في 15 ســـبتمبر 2003 الذي أيد رفع العقوبات الدولية على ليبيا، وأبقي بالمقابل على العقوبات الثنائية التي فرضتها الولايات المتحدة على طرابلس.

4- زيارة وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية (23 مارس 2004) إلى طرابلس: حيث قام بتسليم رسالة من الرئيس بـــوش إلـــى العقيـــد القذافي تتعلق بسبل تحسين العلاقات بين البلدين، وكان المتوقع بعد هذه الزيارة، أن تعود العلاقات الأمريكية كاملة وترفع بقية العقوبات خلال

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط 13 أغسطس 2003.

عام. غير أن الولايات المتحدة مازالت تؤكد على أن ثمة نواقص في السياسة الليبية الجديدة وهي مجال الإصلاح الداخلي، وهو ما عبر عنه الرئيس بوش بقوله: "أن هناك شكوكاً حيال سياسة ليبيا في مجال حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي".

وفي مقابل هذه المؤشرات الصادرة عن الجانب الليبي، يمكن القول إن ثمة مصالح أمريكية وأوربية مباشرة من تحسين العلاقات مع ليبيا، أبرزها:

(أ) **النفط الليبي**: حيث تمتلك ليبيا احتياطات نفطية تقدر بنحو 30 مليار برميل، أي أكبر من احتياطي نفط بحر الشمال، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا بحوالي 314 مليار متر مكعب. كما أن تذبذب أسعار البترول، سيجعل النفط الليبي أكثر أهمية، ذلك أن استغلاله يكلف الشركات النفطية 5 دولارات فقط للبرميل الواحد، أي نصف تكلفة استغلال نفط بحر الشمال.

(ب) **الفرص الاستثمارية المتوقعة**: وتمثل هذه الفرص إغراء كبيرا للشركات الغربية والأمريكية لاسيما وان الفترات التي يعقبها فك الحصار يحدث فيها انفتاح استهلاكي إنفاقي، وقد أماطت السلطات الليبية اللثام عن خطة استثمارية قيمتها 35 مليار دولار لتحديث البنية التحتية التي أضيرت من جراء فترة العقوبات، كما تسعى ليبيا لجذب الاستثمار الأجنبي لتطوير قطاعات النفط والغاز والسياحة والاتصالات.

(ج) **التعاون الأمني**: حيث تزمع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر عمل شبكة معلومات شرق أوسطية لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة التي تعارض سياسات واشنطن، وهذه الشبكة ستعتمد على تعاون أجهزة استخبارتية وأمنية داخل المنطقة مع الاستخبارات

الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالى، ومن المؤكد أن واشنطن تعمل على الاستفادة من علاقات ليبيا الطويلة السابقة في دعم منظمات تدخل ضمن المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي.

(د) **التعاون العسكري:** حيث يُطرح لهذا التعاون أشكال وأدوات مختلفة، منها ما يمكن أن تقدمه ليبيا من تسهيلات للقوات الأمريكية إذا ما تقرر التدخل في مناطق إنتاج ثروات النفط والمعادن سواء في غرب أفريقيا أو البحيرات العظمى[1].

رابعاً: المبادرة الليبية بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل:

ظهر ملف أسلحة الدمار الشامل الليبي، منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أرجعت المصادر الاستخباراتية الأميركية مساعي ليبيا لامتلاك أسلحة فتاكة إلى عقد السبعينيات، ولم يكن هذا مستغربا على النظام الليبي الذي ارتبط مشروعه السياسي منذ وصوله للحكم بمقاومة المشروع الصهيوني وإنهاء الدولة العبرية ومصادمة المشروع الإمبريالي الأميركي، وتكرر على لسان العقيد القذافي في مناسبات متعددة حق ليبيا في امتلاك أسلحة جرثومية وحتى نووية ما دامت إسرائيل تستمر في تطوير ترسانتها النووية.

وحسب تقرير "فدرالية العلماء الأميركيين" الذي رفع إلى أجهزة صناعة القرار الأميركي في أواسط التسعينيات، فإن ليبيا سعت إلى الحصول على دعم العديد من الدول لإنتاج أسلحة نووية منها روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوكرانيا، وأن التعاون الليبي الباكستاني في أواخر عقد السبعينيات يقضي بأن تمد ليبيا باكستان بالدعم المادي وتمرر شحنات اليورانيوم المصدر من نيجيريا في مقابل تطوير قدرات ليبيا في هذا الاتجاه.

(1) السنوسي بسيكري، ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط، موقع الجزيرة نت، تحليلات سياسية، 2003/12/25.

كما تضمن التقرير معلومات عن خطة ليبية عام 1979 لشراء محطة توليد طاقة نووية، ولكنها عدلت عن ذلك لعدم ارتياحها للتكنولوجيا الروسية، ثم تعاقدت مع شركة Belgonucleaire البلجيكية عام 1984 لتنفيذ المشروع ولكن الحكومة البلجيكية عدلت عن السماح بتنفيذ العقد، الذي قدرت تكلفته بمليار دولار، رضوخا للضغوط الأميركية. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن مواقع في "ترهونة" و"تاجوراء" يعتقد أنها تصنع أسلحة كيميائية.

أما في ما يتعلق بامتلاك ليبيا صواريخ طويلة المدى، فإن التقرير يشير إلى قدرات ليبيا، على إطلاق صواريخ متوسطة المدى من نوع سكود قادرة على حمل رؤوس نووية، ويكشف التقرير عن تعاقد ليبيا مع شركة من ألمانية، لبناء قاعدة إطلاق صواريخ طويلة المدى، ولكن لم ينجح المشروع بسبب التدخلات الأميركية.

كذلك أشارت تقارير وكالة المخابرات الأميركية (CIA) إلى نوايا النظام الليبي لامتلاك السلاح النووي، غير أن نقص الخبراء المختصين والعجز عن الحصول على التقنية اللازمة حال دون تحقيق ذلك، وتشير إلى امتلاكه أسلحة كيميائية غير أنها تؤكد أن قدراته على إنتاج أسلحة بيولوجية لا تزال متواضعة. وفي ما يتعلق بالصواريخ فإن تقارير الوكالة تشير إلى نجاح ليبيا في تحقيق بعض التقدم في تطوير صواريخ طويلة المدى يصل مداها إلى إسرائيل ودول جنوب القارة الأوربية، وذلك بفعل الدعم الكوري الشمالي[1].

كما أعلن مساعد وزير الخارجية الأميركي، جون بولتون، أن طرابلس "أنتجت 100 طن على الأقل من أنواع مختلفة من الأسلحة الكيميائية قبل أن يقفل مصنعها في الرابطة، وأعيد فتحه عام 1995 على أساس مصنع

---

(1) المصدر السابق.

للأدوية"، وأضاف: "في أعقاب تعليق عقوبات الأمم المتحدة عام 1999 أعادت ليبيا اتصالاتها مع مصادر أجنبية غير شرعية من الخبراء وقطع التجهيزات وعناصر رائدة في مجال الكيمياء في الشرق الأوسط وآسيا وأوربا الغربية". وأشار إلى أن "الولايات المتحدة تعتقد أن ليبيا تواصل برنامجها في مجال الأسلحة البيولوجية، وعلى الرغم من أنها لا تزال في مرحلة البحث والتطوير فإن ليبيا قد تكون قادرة على إنتاج كميات صغيرة من المواد البيولوجية، مشيرا إلى جهود ليبية أخرى تبذل من أجل إنتاج القنبلة الذرية وصواريخ متوسطة المدى، وقال إنه "ما من شك في أن ليبيا مستمرة منذ زمن بعيد في السعي لامتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية وصواريخ بعيدة المدى".

وفي محاولة لإزالة أي شكوك من جانب الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية الليبية، وتوجهاتها الجديدة، أصدرت وزارة الخارجية الليبية بيانا في 2003/12/19 قالت فيه: إن ليبيا قررت بإرادتها الحرة التخلص تماما من كل أسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا. وأضاف البيان أنه تم التوصل لهذا الاتفاق بعد اجتماعات مع خبراء من بريطانيا والولايات المتحدة.. وبررت ليبيا ذلك بأن سباق التسلح لا يخدم أمنها ولا أمن المنطقة ويتعارض مع حرصها الشديد على عالم ينعم بالأمن والسلام داعية كل الدول إلى أن تحذو حذوها بدءا بمنطقة الشرق الأوسط من دون استثناء.

واستبق الاعتراف الليبي بشكل وقائي الضغوط التي كانت ستمارس علي طرابلس سواء من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية أو الولايات المتحدة، لاسيما وأن امتلاك السلاح النووي مثل أحد المبررات الأمريكية المعلنة لغزو العراق، وقد اعترف العقيد القذافي في حديث لشبكة "CNN" الأمريكية (2003/12/22) بأن ما حدث في العراق مثل دورا في اتخاذ

قراره بشأن الأسلحة النووية". كما يمكن تفسير تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل بأنه يتفق مع رؤية القذافي في مرحلة ما بعد الثورية، كما يعني التوجه إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة [1].

وقد جاء القرار الليبي عقب مفاوضات في العاصمة البريطانية وضمت خبراء وتنفيذيين في حكومات الأطراف الثلاثة، ولم يعلن عن طبيعة وفحوى المفاوضات وظهرت بعض الإشارات من الأطراف الأميركية والبريطانية أنها تتعلق بالملفات العالقة وعلى رأسها ملف أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وملف حقوق الإنسان، وقد تخللت هذه الجلسات زيارات قام بها أميركيون وبريطانيون لمواقع يعتقد أنها تصنع مواد فتاكة.

فقد وصف وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" البرنامج النووي الليبي بأنه أكثر تقدما مما كان متصورا، وذكر أن خبراء أميركيين وبريطانيين زاروا عشرة مواقع لها علاقة ببرنامج ليبيا لإنتاج الأسلحة النووية في أكتوبر ونوفمبر 2002، واطلعوا على "مواد ومعدات وبرامج" يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة، وشاهدوا مكونات برنامج للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، كما رأوا "كميات كبيرة من غاز الخردل" أنتجت منذ ما يزيد عن العقد في مصنع بمنطقة الرابطة الذي يعتقد أنه لا يعمل الآن.

كما أعلن البيت الأبيض أن القرار الليبي جاء نتيجة لإستراتيجية الرئيس بوش الأمنية بتخيير النظام الليبي بين السعي للحصول على مثل هذه الأسلحة بثمن باهظ والتخلي عنها والعودة إلى حظيرة المجتمع الدولي، وبناء على بيان الحقائق الصادر عن البيت الأبيض (2003/12/22) فقد كشفت ليبيا للولايات المتحدة وللمملكة المتحدة عن معلومات هامة حول برامجها

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد 2003/12/24.

للأسلحة النووية والكيميائية علاوة على نشاطاتها في مجالي الأسلحة البيولوجية والصواريخ البالستية.

وتعهدت ليبيا أيضا بالتخلص من كل عناصر برامجها الخاصة بالأسلحة الكيميائية والنووية، والكشف عن كل نشاطاتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتخلص من الصواريخ البالستية (التي يزيد مداها عن 300 كم وتزيد حمولتها عن 500 كجم)، والقبول بالتفتيش الدولي لضمان التزامها التام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على البروتوكول الإضافي، والتخلص من كل مخزون الأسلحة الكيميائية والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والسماح بعمليات التفتيش الفوري والمراقبة للتحقق من تطبيق كل هذه الإجراءات، أن تشارك مشاركة كاملة في الحرب على الإرهاب.

وكان من شأن القرار الليبي، والموافقة على هذه الشروط، أن يخفف من حدة التوتر بين الولايات المتحدة وليبيا، وسيعزز من ذلك حرص الإدارة الأميركية على تسويق النموذج الليبي في الرضوخ للمطالب الأميركية، وهذا ما يشير إليه ترحيب الرئيس الأميركي بقرار ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، حيث قال "يمكن أن تسترد ليبيا مكانة آمنة ومحترمة بين الدول، ومع الوقت ستتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة" [(1)].

(1) السنوسي بسيكري، مصدر سابق.

المطلب الثاني

انعكاسات المحددات الدولية على الدور الليبي

كان للمحددات الدولية التي تناولها الباحث (نهاية الحرب الباردة، وأزمة لوكربي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمبادرة النووية الليبية)، العديد من الانعكاسات على الدور الإقليمي الليبي، تجاه الدول الأفريقية، من أهمها [1]:

1- إعادة تنشيط دور ليبيا في أفريقيا: إذ يمثل إحياء ليبيا لدورها في أفريقيا استفادة أمريكية غير مباشرة، ففي ظل انشغال أمريكا والغرب عن الأزمات السياسية في أفريقيا يبدو من المهم السماح لقوة إقليمية بحجم ليبيا أن تلعب دورا في هذه القارة، خاصة وأن هذا الدور ليس تحريضيا ضد مصالح واشنطن بل يتفق ومنطق النظام العالمي الجديد، من حيث قيامه بالوساطة في النزاعات وتقديم الدعم المالي ولعب دور من خلال التكتلات الإقليمية. وقد كشف وليم بيرنز في 26 /2004/2 أن ليبيا قطعت بالفعل وعداً لواشنطن بأن تكون بناءة في أفريقيا، وقال بيرنز أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إن الليبيين وعدونا بلعب دور بناء أكثر في أفريقيا.

2- تطور العلاقات الليبية -الأوربية: شرعت ليبيا في تحسين علاقاتها مع الدول الأوربية وبدأت ببريطانيا، ففي شهر يوليو 1999 عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إثر صفقة سياسية وأمنية، تم بموجبها إقرار طرابلس بالمسؤولية عن قتل الشرطية البريطانية "إيفون فليتشر"، ودفعت مبلغ ربع مليون جنيه إسترليني لعائلتها.

---

(1) عبد المجيد خليفة الكوت، مصدر سابق، ص 146 -150.

في المقابل، قبلت لندن إجراء تحقيق في نشاط المعارضين الليبيين المقيمين على أراضيها، خاصة عناصر الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بزعامة د. محمد المقريف، وكذلك الحركة الليبية للتغيير والإصلاح (المنشقة عن الجبهة الوطنية)، والجماعة الإسلامية التي حاولت اغتيال القذافي أكثر من مرة.

غير أن إنهاء ملف أزمة لوكيربي وتوقف ليبيا عن دعم الارهاب، شجع بريطانيا على تطوير تعاونها مع طرابلس التي زارها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في 25 مارس 2004، وكانت بمثابة ثمرة المشروع الليبي الجديد، وأعاد القذافي تعهده خلال لقائه مع بلير بمحاربة الإرهاب، وتقديم مزيد من المعلومات الاستخباراتية من أجل المساعدة في استئصال تنظيم القاعدة، في المقابل ستوفر بريطانيا الخبرات لطرابلس من أجل استحداث إستراتيجية دفاعية تقليدية جديدة بعد أن تخلت عن أسلحة الدمار الشامل[1].

على جانب آخر، استطاعت ليبيا أن تعيد علاقاتها مع فرنسا حيث قامت بدفع 34 مليون دولار كتعويضات لضحايا طائرة يوتا التي أدانت محكمة فرنسية ستة ليبيين بينهم صهر العقيد القذافي بتفجيرها فوق النيجر عام 1989، كما قبلت ليبيا إصرار فرنسا على تعديل اتفاق التعويضات وهو ما رضخت له ليبيا في 9 يناير 2004، حيث وقعت على تعويض إضافي للضحايا 170 مليون دولار.

كما حرصت ليبيا على تثبيت وجودها، في منتدى "5+5"، الذي يضم خمس دول عربية مغاربية وخمس دول أوربية. وساعد على هذا التقارب مع أوربا، ليس فقط النفط الليبي الذي يمثل أهمية خاصة لأوربا، إنما الفرص الاستثمارية المتاحة في ليبيا بعد تعليق العقوبات عام 1999.

---

(1) فاينانشال تايمز، لندن، عدد 26 مارس 2004.

3- **تحسين صورة ليبيا الدولية:** حيث بدأت ليبيا في السنوات التي أعقبت أحداث سبتمبر 2001، محاولة بناء صورة إعلامية إيجابية عنها في وسائل الإعلام الدولية، تقوم على أنها دولة السلام والقيم، واعتمدت السياسة الليبية في ذلك على العديد من الوسائل، السياسية والاقتصادية والإعلامية، فإعلامياً، ينشر موقع القذافي على الإنترنت، عناصر رؤيته لعالم يملؤه السلام والأمن، واستعراضه للحل السلمي لأزمة كوريا، وكيفية التعامل مع ظاهرة الإرهاب وأزمة 11 سبتمبر، وسياسياً توسطت ليبيا في عدد من الأزمات الدولية، وأبرزها التوسط للإفراج عن الرهائن الغربيين المحتجزين لدى جماعة "أبو سياف"، جنوب الفلبين، ولعبت دورا في تسوية الأزمات بين الدول الأفريقية (السودان - سيراليون - الكونغو) [1].

(1) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية، مصدر سابق، ص 129 -130.

الفصـــل الثالث

الدور الليبي وقضايا النزاعات المسلحة في أفريقيا

(1990- 2005)

كان للسياسة الليبية دور بارز في دعم حق الشعوب الأفريقية في تقرير المصير والحصول على الاستقلال، فاتجهت إلى تقديم دعم كبير لحركات التحرر الوطنية الأفريقية، حتى تم لها الاستقلال، إلا أن هذا الاستقلال كان في غالبه شكليًا، حيث تركت الدول الاستعمارية العديد من بؤر التوتر في معظم الدول الأفريقية، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، مما ترتب عليه تعدد الصراعات والنزاعات الأهلية داخل وبين هذه الدول.

واستكمالاً لدورها في القارة اتجهت ليبيا، في أعقاب ثورة الفاتح من سبتمبر، إلى بذل كل الجهود التي من شأنها المساهمة في إطفاء بؤر الصراعات المشتعلة فى أنحاء مختلفة من القارة، والتى تقف وراءها الأصابع الاستعمارية والصهيونية الخفية ونزاعات الهيمنة باسم الفرانكفونية والأنجلو فرانكفونية، وخاصة بعد أن شكلت هذه النزاعات والتوترات، أحد أهم عوائق نهوض القارة واستقرارها.

وانطلقت ليبيا من تدخلها في حل وتسوية هذه النزاعات وتلك الصراعات من كون هذا التدخل، واجبًا قوميًا ودينيًا، وسعيًا نحو تحقيق العديد من الأهداف في مقدمتها: نشر الدين الإسلامى فى أنحاء القارة الأفريقية، وحماية أراضيها من خلال البعد الأمنى، وتكوين علاقات قوية مع الدول الأفريقية، وحماية ثرواتها وتنمية مواردها، والتصدي للمحاولات الاستعمارية الخارجية.

ومن هنا انتهجت ليبيا سياسة مؤثرة فى سبيل حل هذه النزاعات، وساهمت بدور فعال في إيجاد حلول للعديد من المشكلات الأفريقية، وفي هذا الإطار يمكن تناول الدور الإقليمي الليبي في تسوية النزاعات الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على النحو التالي

المبحث الأول: طبيعة النزاعات المسلحة في أفريقيا وتوزيعها.

المبحث الثاني: الدور الليبي في تسوية النزاعات المسلحة أفريقيا

المبحث الأول
طبيعة النزاعات المسلحة في أفريقيا وتوزيعها

تعتبر مشكلة الحروب الأهلية واللاجئين واحدة من أخطر الظواهر السياسية في القارة الأفريقية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب ما يترتب عليها من آثار ونتائج إنسانية سياسية واقتصادية وخيمة، وأيضًا بسبب ما تحدثه من تغييرات في القارة الأفريقية الموبوءة بصورة تقليدية بالحروب الأهلية بسبب كثرة الصراعات الداخلية بها منذ بداية عهد الاستقلال فيها، لا سيما أن الكثير من هذه الصراعات يعتبر إثني اجتماعي ممتد، مما يؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومستديمة لها. [1]

المطلب الأول
أسباب الصراعات في القارة الأفريقية

تتعدد الأسباب التي أدت لانتشار الصراعات والنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية، ومن بين هذه الأسباب:

أولاً: الأسباب التاريخية والاجتماعية:

1- **الاستعمار:** فرضت التجزئة على القارة فى ظل الاستعمار وانتهت بأضرارها ميراثا، إلى عهد الاستقلال، لينتقص من إمكانياته السياسية

(1) المفوضية العليا لشئون اللاجئين ، **حال اللاجئين في العالم 97 – 1998**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1997. ص 53.

والاقتصادية ويسيء إلى العلاقات الدولية، ولقد تم تقسيم القـارة فـي خطوات أساسية، بدأت أولها فى عام 1884 فى مؤتمر برلين وكانـت الخطوة الثانية بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى والثانية بعد هزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية، وجاء تقسيم القـارة نتيجـة للصراع بين القوى الاستعمارية من أجل التوسع الاستعمارى فى حدود التوازن بين هذه القوى.

لذلك، جاءت الوحدات السياسية الجديدة، مليئة بالمشكلات، تتنافى فـي أوضاعها مع ما يجب أن يكون عليه التقسيم، فلم تأت اتـساقا مـع طبيعـة حدودها أو اقتصادها، بل كانت نمط مفروضا من الخارج، تقسيم صـناعى مختلق، كان من شأنه أن يثير الخلاف بين الوحدات السياسية.

ومع كثرة الحدود المتداخلة، نشأت المشكلات، وتعـددت محـاولات الضم والابتلاع بل وبدأ تشابك القوميات، فتعددت الصراعات الدولية، فـإذا كان من مشكلات التقسيم طول الحدود وما تفرضه من التزامات، فإن مشكلة حرمان أغلب الدول الساحلية من جهاتها الساحلية الكافية، كانت لونا آخر من المشكلات فليس هناك دولة ساحلية على القارة، لها أكثر من جبهـة بحريـة واحدة إلا فى مصر وجنوب أفريقيا والصومال والمغرب.

على أن الأشد من ذلك خطورة هو الدول الداخلية التى تبرز بـصورة خطيرة فى التركيب السياسي منعزلة، فبجانب ما تعانيه من أضرار التفتـت والتجزئة، فإنها تعاني من حرمانها من التجارة الدولية مع الخارجي، ومـن عدم توفر طرق المواصلات بل وانعدامها كلية، بل إنها وضعت تحت رحمة دول المخرج، بدافع الضرورة وذلك فى اتفاقات لمرور التجارة وقد تـسعى

تلك لإيجاد اتحاد جمركى قد يصل بها لدرجة التبعية الاقتصادية[1].

2- **الأساس القبلي:** فالمجتمع الأفريقى مجتمع قبلي فى أصول بنائه، وقد ظل كما يريد الاستعمار فى بنائه الاجتماعى تسوده النزعة القبلية وتسيطر عليه، ويعانى فقرا فى البناء القومى، ويقوم على أساس إثني، أساسه رابطة الدم، ويسوده ولاء مطلق نحو رئيس القبيلة، ومن هنا كانت نزعة ذلك البناء، نزعة قبلية مسيطرة.

وللقبيلة في أفريقيا مشكلاتها السياسية المباشرة، والتي تمثل فرصا مواتية لنشاط الاستعمار فى تمزيق وحدة الإقليم، ومع سيطرة النزاعات القبلية كان من الطبيعى أن تنتفى النزعة الفردية، وليس ثمة تجمع للأفريقيين من أجل الحياة القومية إلا شعور قومى ناشىء بين المثقفين، أما أقوى ما يجمعهم من أجل الحياة معًا فهو ما يثيره الاستعمار من روح التضامن بالمصلحة المشتركة فى مواجهته.

فالأساس الذى تقوم عليه الدول الأفريقية لا يوفر الاستقرار الداخلى فلا يجعل هذه العلاقات امتداد لإرادة الدولة، ومع ضعف النزعة الفردية فى ظل سيادة النزعة القبلية، تضعف وحدة الدولة الحديثة، ويؤثر ذلك على كل تنظيم سياسي داخلي كما يؤثر على نمط علاقاتها الخارجية[2].

3- **الانقسامات الإثنية:** تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية.

فلغوياً، توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلا أن هذا العدد

---

(1) د. عبد العزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية ..، مصدر سابق، ص 233 - 236.

(2) د. عبد العزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1969، ص 189 - 195.

يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة، والاقتصار على اللغات الرئيسية.

ودينياً يشهد الواقع الأفريقي تعددًا وتنوعًا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة؛ إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[1].

وقد ساهم الاستعمار الغربي والسياسات الاستعمارية في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الصراعات في القارة، وإذا كان وجود الظاهرة الإثنية في ذاتها لا يعتبر سببًا كافيًا لظهور الصراعات الأهلية؛ فإن الصراعات تبرز عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة ..... إلخ[2].

فالظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساسًا للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة، وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادًا إلى أسباب عرقية. فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية في رواندا (من ثلاثة جماعات فقط هي: الهوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%)، وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة

(1) د. حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م) ص 30 – 37.

(2) أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص 154.

ونمط التنظيم، فإن العنف الإثني الذي وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة، جاء ليس نتيجة لظاهرة التعددية في حد ذاتها، وإنما نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب التاريخية والثقافية والاجتماعية الداخلية والخارجية[1].

4- **المشكلات الاجتماعية:** ومن بين هذه العوامل: ارتفاع نسبة الأمية، وغياب القدوة التي كانت متمثلة في قادة حركات التحرر الوطني إبان الاستعمار، وسيادة مفهوم الانتماء للقبيلة وليس للوطن، إضافة إلى سيادة الفساد السياسي والرشوة والمحسوبية [2].

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

من بين العوامل الاقتصادية التي ساهمت في إشعال الصراعات في القارة الإفريقية:

1- **التخلف الاقتصادي:** التخلف الاقتصادى ظاهرة مرتبطة بالفقر الكامن فى المجتمع، مع الاقتصاد المزدوج والتخصص فى إنتاج وتصدير المواد الأولية والتبعية التجارية والعجز التجارى وضعف الصناعة أو انعدامها وضآلة المدخرات القومية وضعف تكوين رؤوس الأموال وانخفاض المستوى الفنى والمستوى الصحى وكثرة الأمراض والأوبئة وانتشار البطالة وغير ذلك.

وينعكس التخلف الاقتصادي، في العديد من المؤشرات، منها: تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون، تدني

---

(1) د. صبحي قنصوة، العنف الإثني في رواندا، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، العدد (2)، سبتمبر 2001م)، ص 3.

(2) صحيفة البيان، الإمارات، عدد 642، 2003/9/5.

متوسطات دخول الأفراد، تدني مستوى البنية التحتية.... إلخ، ويعتبر هذا التخلف سببًا مباشرًا لنشوب الحروب الأهلية؛ إذ إن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بما يعنيه ذلك من استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، ومن ثم تنشب الصراعات الأهلية إما من جماعات تسعى للحصول على نصيب من هذه الموارد، أو من جماعات ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية دون مشاركة الجماعات الأخرى(1).

2- **السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية:** والتي ساهمت بقدر كبير في تعميق مشكلات الصراعات الأهلية؛ إذ اتبعت الدول الإفريقية حديثًا سياسات اقتصادية تمييزية، استهدفت في الغالب إرضاء الجماعات الإثنية التي ينتمي الرئيس أو النظام الحاكم إليها، بما يعنيه ذلك من غياب للعدالة التوزيعية للسلع والخدمات فضلًا عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية، وهو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات الإفريقية(2)، وفي التسعينيات، تفاقمت الأزمة الاقتصادية نتيجة إتباع الدول الأفريقية سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية(3).

(1) Ibrahim Elbadawi, Nicolas Sambanis, "Why are there so many civil wars in Africa ?Understanding and preventing violent conflict". (Washington DC., World Bank working papers, December 2000) p.1.

(2) أحمد إبراهيم محمود، م.س.ذ.، ص 175 – 176.

(3) Sahr Jhon Kpundh, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Uni. Press, vol.32, no.1, 1994) p140.

3- **الصراع على الموارد والثروات:** فقد شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعًا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التى أصبحت "هدفًا" في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية، و"أداة" لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة، وفي هذا السياق أوضح رئيس البنك الدولي أن الماس يمول نحو 75%من الحروب في إفريقيا، ولعل هذا هو ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار (1306) للتحقيق في العلاقة بين الاتجار في الماس والاتجار غير المشروع في السلاح[1].

واستغلال الثروات الطبيعية ليس هدفًا للجماعات المتصارعة فقط، بل للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية أيضًا، فالولايات المتحدة اهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من اجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا (شابا)[2].

4- **أزمة الفقر:** فى النصف الأخير من التسعينيات، بدأ الاقتصاد الأفريقي فى التراجع بشده، وأمام التأثير الضخم للعولمة، فإن أفريقيا باقتصادها الضعيف جدا والمتأثر بالظروف الطبيعية والأسعار المتذبذبة للمنتجات الأولية فى السوق العالمي، أصبحت أفقر قارة فى العالم. وتظهر إحصاءات الأمم المتحدة أن أكثر من نصف سكان القارة يعيشون تحت خط الفقر، وبمعدل دخل أقل من دولار أمريكى فى اليوم، وهناك 200 مليون نسمة ليس لديهم القدرة على الحصول على الخدمة الطبية العادية.

إن الفقر والبطالة، وعدم العدالة فى توزيع الثروات أصبحت متوافرة وسببا رئيسيا للنزاع. فالفقر والحروب وجهان لعملة واحدة، فالحرب تستهلك كما هائلا من ثروة الدولة. وحتى فى الدول التى توقفت فيها النزاعات القبلية

---

(1) مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 4، شتاء 2001/2000، ص 77 – 78.

(2) المصدر السابق، ص 180.

فإن عددا كبيرا من البشر لا يجدون وظائف، مما يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار الدولة. فى تلك الدول تراجع الاقتصاد وواجهت الشعوب ظروفا حياتية صعبة للغاية. فسيراليون، وإثيوبيا، واريتريا تعد من أفقر خمس دول ضمن 48 دولة فى العالم أعلن عنها البنك الدولى، ومن تلك ال-48 دولة يوجد 33 دولة فى أفريقيا[1].

ثالثاً: الأسباب الخارجية:

1- **تنافس القوى الكبرى:** في أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوربية للسيطرة على القارة الأفريقية، والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوربية الرئيسية في القارة الأفريقية. وقد صورت هذه القوى مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوربي[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعًا. ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوربية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين. ففي ظل نظام القطبية الثنائية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي محل القوى الأوربية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية، وتركز اهتمام القطبين

---

(1) Wang Yingying, Further Study on Aferican Regional Conflicts at The Turn of The Century, International Studies, April/May 2001.

(2) حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998)، ص 51 – 55.

بالقارة على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات على تراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، ولم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى أمام تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى للقارة، والربط بين تقديم المعونات وبين التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

ومع تضاؤل أهمية القارة السياسية؛ تراجعت أهميتها الاستراتيجية، كما تراجعت أهميتها تنمويًا؛ وعاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوربا والتي تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق، ولكن مع منتصف التسعينيات برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى في القارة، ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعًا لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة، والتي تطورت سياساتها تماشيًا مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة [1].

ومن أهم القوى ذات الدور المتزايد في القارة الأفريقية:

(1) **الولايات المتحدة:** بعد قيام حرب الخليج فى يناير 1991 اضطرت الولايات المتحدة إلى التخلي عن شروطها، فى التعامل مع أنظمة الحكم فى المنطقة نتيجة لاحتياجها للتسهيلات البحرية وخاصة فى كينيا.. مما حدا بالرئيس الكيني إلى اتهام السياسة الأمريكية بأنها وراء

(1) نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، في: صلاح سالم (محرر)، **العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (جامعة القاهرة، مركز دراسات الدول النامية، 2000م)، ص 49– 53.

الاضطرابات المطالبة بالتعددية الحزبية فى كينيا. حينما فرغت من حرب الخليج ولم تصبح بحاجة إلى خدماته بعد إسهامه فى ترحيل الأسري الليبيين من تشاد إلى زائير.. ونفس الاتهام وجهه الرئيس الزائيري موبوتو للإدارة الأمريكية.. فى اعتبار أن أيديولوجية حقوق الإنسان إنما هى سلاح يستخدم لتطويع قيادات الدول الأفريقية وليس لحل مشكلات التنمية.. ورغم هذا الهجوم من قبل القيادات الأفريقية.. فإن الاتجاه الأمريكي هو عدم التخلص من القيادات حتى لا تتفتت أقاليم دولها فى صراعات انفصالية، ويتعرض القادة الأفارقة لاستخدام الولايات المتحدة لمؤسسات التمويل والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لإجبار حكومات هذه الدول على تطبيق معاييرها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي تهم السياسة الخارجية الأمريكية[1].

(2) أوربا: في ظل النظام العالمي الجديد في التسعينيات، نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوربي والأفريقي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما؛ فقد وجدت الدول الأوربية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة.

ولذلك عملت الدول الأوربية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية في العديد من المجالات؛ وخاصة الاقتصادية والأمنية:

(1) أنس مصطفي كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 107، يناير 1992، ص 55 – 57.

(أ) **الناحية الاقتصادية**: تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها[1]:

- **اتفاقية لومي**: وهي أحد أهم قنوات العلاقات التي تربط دول الاتحاد الأوربي والدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي، وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات الأولى عام 1975 وضمت 46 دولة، وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي 69 دولة في اتفاقية لومي الرابعة للفترة من 1995-2000، وبعد انتهائها؛ تمت صياغة اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو 2000م[2].

- **إطار الشراكة الأوربية المتوسطية**: عملت الدول الأوربية في تعاملها مع القارة الأفريقية على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطارًا جديدًا للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الاورومتوسطية.

وقد أسس مؤتمر برشلونة 1995م هذا الإطار تعبيرًا عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا، يقوم على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية.

فأمنياً، أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة

---

(1) محمود أبو العينين، العلاقات الأوربية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 140، إبريل 2000م، ص 8 - 32.

(2) اتفاقيات لومي هي اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوربي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي، في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو، كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

واقتصادياً، أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010م، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

ويعد هذا المشروع معبرًا عن التنافس الأوربي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوربي لمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيدًا لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوربية بهذه الدول.

(ب) **الناحية الأمنية:** سعت الدول الأوربية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية. وقد حاولت دول الاتحاد الأوربي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام[1].

(3) **اليابان:** انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم

---

(1) نيفين حليم، مرجع سابق، ص 78 – 79.

التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد - عام 1993م ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1998م. وبصفة عامة تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

(4) **الصين:** تحول اهتمام الصين بالقارة، بعد الحرب الباردة، من دعم حركات التحرير في أفريقيا، إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والاستراتيجية بعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

ويعد هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ولكن لا يزال السؤال مطروحًا: هل مشروع التنمية الجديد يعبر بالفعل عن شراكة جديدة، أم أنه مجرد مؤشر جديد على التنافس الدولي في أفريقيا، ومحاولة لفرض النموذج الغربي للتنمية على الدول الأفريقية؟ (1).

2- **الطبيعة المصطنعة للدول الإفريقية:** فالتقسيم الاستعماري للقارة الذي

(1) راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، http://albayan-magazine.com/files/africa/8.htm

جرى في مؤتمر برلين 1884 -1885م جاء متسقًا فقط مع مصالح المستعمرين واتجاهاتهم للتوسع، بينما جاء هذا التقسيم متناقضًا مع الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات الإفريقية. وقد أفرز هذا التقسيم الصناعي وضعين شكّلا أساسًا للبعد الإثني في الحروب الأهلية الإفريقية. فقد جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معًا، كما فصلت الحدود السياسية المصطنعة "عرى" التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة [1].

3- **ضغوط مؤسسات التمويل الدولية فى أفريقيا:** منذ الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة (مايو 1986) والتي ناقشت استعداد الحكومات الأفريقية لتطبيق سياسات الضبط الهيكلي.

4- **دور المرتزقة:** تلعب شركات الارتزاق دورا في تنفيذ سياسات الدول الكبرى، فالدعم الأميركي الخفي لهذه الشركات يقوض موقف الأمم المتحدة الذي يدين نشاط الارتزاق، وتعمد واشنطن إلى التلاعب في تعريف تلك الشركات بحيث تنفي عنها صفة الارتزاق، كما أن بريطانيا تسمح للعديد من هذه الشركات بممارسة نشاطها علنا، ومن أمثلة ذلك شركة "ساند لاين" البريطانية في سيراليون، ولنفس الشركة مكاتب تمثيل في العاصمة الأميركية، كما أن وكالة مخابرات الدفاع الأميركي دعت مدير شركة "النتائج الحاسمة" ومدير "ساند لاين" لاجتماع سري عام 1998.

وقد حصلت بعض هذه الشركات على عقود ضخمة من الأمم المتحدة

---

(1) د. السيد فليفل، الحروب الأهلية في إفريقيا: محاولة للتفسير التاريخي، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999م)، ص 32 - 33.

لتنفيذ أعمال ذات طبيعة عسكرية، ومن ذلك نجاح شركة "سارسين" في الفوز بعقد لتطهير مناطق الألغام في موزمبيق وأنجولا وأوغندا، كما تقدم تلك الشركات نفسها بصورة تثبت كفاءتها في القضاء على أي تمرد، لذلك لم يكن غريبا أن تبرم هذه الشركات عقودا تتيح لها القيام بعمليات عسكرية في العديد من دول القارة، بدعم الدول الكبرى، وأن تفوز بعقود للتدريب والتسليح، وحراسة أنابيب النفط ومناطق المعادن، وحماية الزعماء والرؤساء [1].

5- **ضعف جهود المجتمع الدولى لحل الصراعات:** فمع انتقاد المجتمع الدولى للتدخل الأمريكي فى الصومال عام 1993، والتدخل غير الفعال للأمم المتحدة فى رواندا عام 1994، فقد الغرب أى حماس أو مصلحة من التدخل فى الصراع الأفريقية.

فقد اعتادت أمريكا اتخاذ موقف سلبى فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام فى الكونغو وحتى فى بداية عام 2000 نجدها قد وافقت على قرار الأمم المتحدة بإرسال قوات إلى الكونغو، إلا أنها رفضت إرسال قواتها الخاصة. كما أن فرنسا أصبحت أكثر حذرًا بخصوص التدخل فى النزاعات الأفريقية.

وعلى النقيض يتحول موقف الغرب فى دول أفريقيا ذات النمو الاقتصادى، والتى تمثل مصادر غنية وأسواقا محتملة. فنجد الغرب يشجع قوى إقليمية كنيجيريا والجزائر وجنوب أفريقيا، وتحث المنظمات الإقليمية على تحمل مسئولية حفظ السلام. ظاهر الأمور أن الغرب يدعم الحلول الأفريقية، لكن دون أى اعتبارات برجماتية واشتراك فعلى. مثلا فى سيراليون عبرت أمريكا بوضوح أن مهمة حفظ السلام يجب إتمامها، ولكن بقوات تجهزها دول غرب أفريقيا، ولا يجب أن تتجاوز الأمم المتحدة وظائفها وحدودها، وأدى ذلك إلى إجهاض فرصة حل مشكلة سيراليون[2].

---

(1) البيان، الإمارات، عدد 642، 2003/9/5.

(2) حسام الإمام، الصراعات الإقليمية في أفريقيا، قراءات استراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 11، نوفمبر 2002، ص 29 – 33.

المطلب الثاني

أنواع الصراعات في أفريقيا

تشهد القارة الأفريقية العديد من الصراعات التي تتنوع ما بين، انقلابات عسكرية، وتمرد ضد دكتاتورية، وصراعات عرقية، وصراع على الجزر والحدود والثروات، ومن بين 42 دولة أفريقية جنوب الصحراء انخرطت 13 منها في حروب أهلية أو أرسلت قواتها إلى مناطق نزاع مجاورة، إما دفاعا عن مصالحها أو لزيادة نفوذها الإقليمي أو حتى هربا من مشكلات داخلية.

ويمكن تناول أهم أنواع الصراعات التي شهدتها القارة الأفريقية، على النحو التالي:

1- **الحروب الأهلية:** تعد ظاهرة الحروب الأهلية من أخطر الظواهر التى شهدتها القارة الأفريقية منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، بحكم ما أدت إليه هذه الحروب من قتل مئات من البشر وتشريد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين، وتدمير البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية، بل ووصل الأمر إلى حد انهيار دول، فضلا عما أسفرت عنه هذه الحروب من تدخلات دولية، بصورة مباشرة، وكل هذا وغيره جعل القارة الأفريقية من أفقر قارات العالم وأكثرها اضطرابا.

وهذه الظاهرة لم ترتبط بإقليم معين داخل القارة الأفريقية، فنجدها فى الشرق "الصومال – إثيوبيا – أوغندا" وفي الغرب "نيجيريا – ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو" وفي الوسط "رواندا – بوروندى – الكونغو الديمقراطية" وفي الجنوب "انجولا – موزمبيق" وفي الشمال "السودان –

الجزائر". كما تخطت الحدود الأيديولوجية، فقد انفجرت في دول تأخذ بالتوجهات الاشتراكية "إثيوبيا، الصومال، أنجولا" وأخرى تأخذ بالتوجهات الرأسمالية "ليبيريا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا".

ولم تكن هذه الحروب مقصورة على فترة على الحرب الباردة، بل إنها انفجرت في ظروف ما بعد الحرب الباردة "رواندا – بوروندي – ليبيريا – الصومال – سيراليون – غينيا بيساو" وإن كانت قد اختلفت نوعيا، حيث أخذت في بعض الأحيان شكل إبادة الجنس "رواندا" وازدادت ضراوة هذه الحروب بصورة أسفرت عن ألوف القتلى وملايين المشردين، بل وصل الأمر إلى انهيار دول "الصومال – غينيا بيساو – ليبيريا – سيراليون".

وقد كان الطابع الغالب على الحروب الأهلية الأفريقية في فترة الخمسينيات والستينيات، أنها كانت حروبا انفصالية بدرجة أساسية "السودان – الكونغو الديمقراطية – نيجيريا" وعبرت بشكل أو بآخر عن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا عقب الاستقلال، وكان التدخل الدولي في الحروب محدودا. في حين أنها في السبعينيات والثمانينيات، انصرفت بدرجة أساسية إلى الصراع على السلطة السياسية "إثيوبيا – أنجولا – موزمبيق" وكانت في الغالب الأعم نتاجا للصراع بين حركات التحرر الطامعة في السلطة، فضلا عن أن التدخل الدولي في الحروب كان واضحا بدرجة كبيرة، ويحمل في طياته البعد الأيديولوجي.

أما في التسعينيات، فالملاحظة الأساسية على هذه الحروب أنها أسفرت عن انهيار دول "الصومال – ليبيريا.."، وكانت نتاجا بصورة أساسية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي عنوة وبضغوط دولية في العديد من الدول الأفريقية. وقد شهدت هذه الفترة تدخلات إقليمية بدرجة أساسية، وبمساندة دولية أحيانا، أو باستخدام عناصر المرتزقة "شركات الأمن"

"الكونغو الديمقراطية زائير سابقا - سيراليون - ليبيريا"، وهو ما يعكس بشكل أو بآخر التأثيرات السلبية لظروف ما بعد الحرب الباردة[1].

2- **الانقلابات العسكرية:** وهي من أبرز أنماط الصراعات التي تعاني منها القارة الأفريقية، حتي أصبحت ملمحًا أساسيًا من ملامح الصراعات التي تعاني منها، ويوضح الجدول التالي (جدول -1) أهم هذه الانقلابات خلال السنوات العشر بين 1993 و2003:

جدول: أشهر الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية (1993 -2003)[2]:

التاريخ	الدولة	الانقلاب
أكتوبر 1993	بوروندي	اغتيال أول رئيس في البلاد من الهوتو - ملشيور نداداي خلال الانقلاب العسكري الفاشل الذي قام به عسكريون من التوتسي.
يوليو 1994	رواندا	الجبهة القومية الرواندية ذات الأغلبية التوتسية تتمكن من السيطرة على العاصمة كيغالي ليصبح بيزيمنغو، من الهوتو، رئيسا للدولة.
يوليو 1994	جامبيا	انقلاب ضد الرئيس داودا جوارا، بقيادة العقيد يحيا جامح.
أغسطس 1995	ساوتومي وبرنسيب	انقلاب ضد تروفوادا، غير أن هذا الأخير يتمكن من استعادة السلطة بعد أسبوع، بعد منح العفو للانقلابيين.
سبتمبر 1995	جزر القمر	انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس سعيد جوهر، غير أن التدخل العسكري الفرنسي أعاد الأمور إلى نصابها.

(1) د. أحمد الرشيدي (محرر)، موسوعة أحداث القرن العشرين، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000، ص 341 - 343.

(2) http://www.ahdath.info/Members/elbadri/AhdatDawlia.2003_06_10.3934

التاريخ	الدولة	الانقلاب
يناير 1996	سيراليون	قيادة الجيش تقيل الرئيس فالنتين ستراسر من المنصب الذي كان يتولاه منذ أربع سنوات.
يناير 1996	النيجر	عسكريون بقيادة العقيد ابراهيم ميناسارا تقيل الرئيس المنتخب صاحامان عصمان من منصبه.
يوليو 1996	بوروندي	انقلاب عسكري يتزعمه رئيس الدولة السابق من التوتسي بيير بويويا يؤدي لعزل الرئيس المنتخب منذ ١٩٩٤ سلفستر نتيبا نتنغانيا من الهوتو.
مايو 1997	الكونغو الديمقراطية	لوران كابيلا يقود حركة تمرد ضد موبوتو سيسي سيكو، ويتولى الحكم في البلاد.
مايو 1997	سيراليون	انقلاب عسكري ضد الرئيس المدني أحمد تاجان كباح بقيادة جوني بول كوروما، ولكن تدخل قوات مجموعة غرب إفريقيا أعاد الرئيس كباح لمنصبه.
أكتوبر 1997	الكونغو برازفيل	استيلاء دونيس ساسو نغيسو الذي سبق أن حكم البلاد خلال الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٩٢، على السلطة بعد انتصار ميليشياته على ميليشيات الرئيس المعزول باسكال ليسوبا.
أبريل 1999	النيجر	اغتيال الرئيس إبراهيم ميناسارا من طرف بعض أفراد حرسه الخاص بقيادة الضابط داودا مالام وانكي.
أبريل 1999	جزر القمر	قائد الجيش العقيد "أزالي أسوماتي" يستولي على السلطة في هوروني ويعلن نفسه رئيسا للدولة.

التاريخ	الدولة	الانقلاب
مايو 1999	غينيا بيساو	الرئيس جاو برناردوفييرا يتعرض لانقلاب عسكري يقوده عسكريون بقيادة الجنرال أسنومان ماني.
ديسمبر 1999	كوت ديفوار	انقلاب عسكري بقيادة الجنرال "روبير جي"، ضد الرئيس هنري كونان بيدي وإنشاء مجلس عسكري أكتوبر ٢٠٠٠
مارس 2003	إفريقيا الوسطى	انقلاب بقيادة الجنرال فرنسوا بوزيزي ضد الرئيس انج فيلكس باتاسي الذي يحكم منذ ١٩٩٣.

المطلب الثالث

آثار الصراعات الأفريقية

تعددت الآثار التي عانت منها دول القارة، نتيجة هذه الصراعات، ومن أهمها:

1- **مشكلة اللاجئين:** تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الآثار التي أفرزتها الصراعات في القارة الإفريقية، حيث تضم القارة الإفريقية حوالي نصف اللاجئين في العالم، وتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء، وعلى الرغم من اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا، فهناك صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم، منها:

- عدم قدرة دولة المنشأ على وضع عدد دقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي، وتأتي الصومال على رأس هذه الدول، ثم بوروندي وليبيريا والسودان وسيراليون وإريتريا وأنجولا والكونغو الديمقراطية ورواندا وإثيوبيا.
- ميل دولة اللجوء إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعيًا إلى الحصول على مزيد من المساعدات الدولية، وتعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين، حيث وصل عدد اللاجئين فيها إلى أكثر من 560 ألف لاجئ، تليها غينيا، والسودان، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيرًا زامبيا.

ويتضح التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء؛ فالدولة الواحدة قد تكون طاردة للاجئين ومستقبلة لهم، فالكونغو الديمقراطية تعاني من مشكلة

اللاجئين منذ عام 1960، ويقدر حجم اللاجئين الفارين منها بأكثر من 200 ألف لاجئ. وفي نفس الوقت تستضيف الكونغو الديمقراطية اللاجئين من أنجولا وبوروندي وأوغندا ورواندا، وينطبق الوضع على كل من السودان وإثيوبيا[1].

2- **استغلال الأطفال في الصراعات المسلحة:** يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضًا لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم، ثم استخدامهم كأداة في الحرب، ففي عام 1988 قدر عدد الأطفال المشاركين في الحروب الأهلية بنحو 200 ألف طفل، ارتفعوا إلى 300 ألف عام 1995؛ حيث تستخدمهم الجيوش النظامية كطهاه، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام..... إلخ[2].

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة ففي سيراليون معظم المحاربين من الجانبين من الأطفال. وفي رواندا رصدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف عام 1995م) حالات لأكثر من 3000 طفل تعرضوا لمستويات عالية من الإصابات خلال عمليات التطهير العرقي عام 1994، كما قدرت منظمة العفو الدولية عدد الأطفال الذين يقومون بإعالة أسرهم بنحو 60.000 طفل، ثلاثة أرباعهم من الفتيات[3].

3- **انهيار الدولة:** أي تقويض مؤسساتها وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، وهذا الانهيار قد يكون شاملاً، حيث انهيار السلطة المركزية للدولة، ويحدث عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث

---

(1) أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص 354 – 364.

(2) د. عزيزة بدر، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا، ندوة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، ص 835.

(3) المصدر السابق، ص837 – 838.

حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة، أو انهيارًا جزئيًا مع ضعف سلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي بسبب عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويكون هذا الانهيار مؤقتًا، ولفترة محددة [1].

ويعود انهيار الدولة الإفريقية إلى أسباب عدة منها: الضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الاختلالات والمشكلات، وطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة، ودولة وقف، ودولة نخبة[2]. هذا بجانب تأثير العوامل الخارجية؛ ففي فترة الحرب الباردة كان للمساعدات التي تقدمها القوى الكبرى للدول الإفريقية أكبر الأثر في صمود هذه الدول في وجه التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها[3]، ومع انتهاء الحرب الباردة توقفت هذه المساعدات لتجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة لمواجهة هذه التحديات بمفردها، ونجح عدد قليل منها في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني[4].

وتمثل الصومال نموذجًا لانهيار الدولة الشامل في أفريقيا، وجاء انهيار الدولة فيها بسبب: نظام الحكم الفردي لنظام سياد بري، والاعتماد الكثيف

---

(1) خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001م، ص 72

(2) د. إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في إفريقيا، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد (130).

(3) بياتريس أيبو، أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا، محاضرة نظمها المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، بتاريخ 24-6-1370ب و.ر (2002).

(4) United Nations, The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa, Report of the Secretary-General,1997

على المؤسسات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولـــة، والأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية[1].

وعلى الرغم من أن انهيار الدولة هو إحدى نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا، فإنه كان أحد أسباب استمرارها، فغياب ســلطة مركزيـــة تفــرض سلطتها على أرض الواقع وهو ما يؤدي في التقدير إلى إطالة أمد الحـــرب الأهلية، وصعوبة حسمها لصالح أي من الأطراف المتصارعة[2].

4- **انتهاكات حقوق الإنسان:** والتي تعتبر من أسباب نشوب الصراعات ذاتها بسبب الانتهاكات الواسعة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لحقوق الأفـــراد والجماعات الاثنية في الدولة، مما يدفعها إلى التمرد واللجوء إلى العنـــف المسلح ضد نظام الحكم في الدولة، ثم تتفاقم الانتهاكات بكثافة عالية بعـــد اندلاع القتال من جانب طرفي الصراع، إضافة إلـــى عمليـــات الابـــادة الجماعية لجماعة اثنية معينة والتي تمثل ذروة العنف في أي صراع مسلح بوصفها محاولة للقضاء على جذور هذه الجماعة من الوجود.

5- **انتشار المجاعات والأمراض والمشكلات البيئية:** فهناك ارتباط وثيـــق بين الحروب والمجاعات ونشأة الاقتصاديات الخفية التي تعتمد علـــى الأصول الاقتصادية التي تسعى كل جماعة للاستيلاء عليها في ظروف الصراع أو الحروب الأهلية، وتنشأ أنظمة اقتصادية على أساس السلب والنهب من جانب الجماعات المتصارعة وهو ما يـــسهم فـــي نـــشوء المجاعات فهناك ارتباط قوي بين ممارسات هذه الجماعات المـــسلحة وبين تضاؤل كميات الغذاء المتاح [3].

---

(1) د. نجوى الفوال، المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية في معهد البحوث والدراســات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، مصدر سابق، ص 345 - 389.

(2) جان فرانسوا بايار، أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا، محاضـــرة نظمهـــا المركـــز العـــالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، بتاريخ 24-6-1370ب و.ر (2002ف).

(3) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الصراعات في أفريقيا، سلسلة الدراسات السياسية والاقتصادية والفكرية، صحيفة البيان، الإمارات، عدد 2001/9/11

المبحث الثاني

الدور الليبي في تسوية النزاعات المسلحة في أفريقيا

مارست ليبيا دورا نشطا فى تسوية النزاعات بين الدول الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، تعددت أهدافه، ومظاهره:

1- **الأهداف:** جاء الدور الليبي سعيًا نحو تحقيق عدد من الأهداف، من بينها:

- تحسين الصورة الذهنية عن ليبيا لدى الأفارقة، وإثبات أن سياستها الجديدة فى القارة تتوافق مع رغبة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية فى إحلال الاستقرار فى أفريقيا، ونبذ العنف والنزاعات المسلحة.
- تأمين العمق الاستراتيجى الأفريقى، بما يوفر للسياسة الخارجية الليبية الدعم السياسي فى مواجهة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى ومؤسساته، وإيجاد بيئة فى أفريقيا تساعد السياسة الخارجية الليبية على تحقيق أهدافها الأخرى فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتساهم في تجديد شرعية النظام الليبي فى أفريقيا.
- تعزيز المصالح الاقتصادية لليبيا فى داخل القارة الأفريقية، من خلال وجود توافق ليبي أفريقى بشأن رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره، وعدم الرهان على الغرب فى إحداث التنمية. وفي المقابل يمكن استخدام الثروات الأفريقية لتحقيق التنمية فى إطار الاعتماد على الذات.
- استثمار قدرات ليبيا للعب دور إقليمى "عوائد النفط، الموقع

الجغرافى،..." بأدوات ذات طبيعة تناسب المرحلة التى يمر بها النظام الدولى، خاصة بعد حالة العزلة التى تعرض لها هذا الدور[1].

2- **المؤشرات:** تعددت الخطوات والإجراءات الليبية، لتعزيز دورها الإقليمي بين دول القارة، وكانت هذه الخطوات بمثابة تطمينات لهذه الدول لقبول ودعم الوساطة الليبية فى النزاعات، ومن بين هذه الخطوات:

- **تخلى ليبيا عن دعم الإرهاب:** ففي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم 731 لسنة 1992، أعلنت الجماهيرية أنها قطعت علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التى تتورط فى الإرهاب الدولى بجميع صوره وأشكاله، كما أنه ليس لديها معسكرات لتدريب الإرهابيين وإيوائهم، ودعت لجنة من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، أو أى هيئة تابعة للأمم المتحدة، للتحقق من ذلك[2].
- **التوسط في حل وتسوية الأزمات الدولية الكبرى:** وأبرزها التوسط للإفراج عن الرهائن الغربيين المحتجزين لدى جماعة أبو سياف فى جنوب الفلبين.
- بدء ليبيا فى إصلاح العلاقات مع الدول الأوربية، وترطيب أجواء العلاقات مع الولايات المتحدة، بما يؤشر على أن ليبيا راغبة فى العودة للساحة الدولية لإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم.
- إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء فى فبراير1998، والدعوة لإقامة

---

(1) بدر حسن شافعى، "**السياسة الليبية فى أفريقيا فى التسعينيات**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 140، أبريل 2000، ص 109 - 110.

(2) سامح غالى، مصدر سابق، ص 253.

الاتحاد الأفريقي بدلا من منظمة الوحدة الأفريقية، مع تغيير لغة الخطاب الإعلامي الخارجي، بدرجة تتواكب مع تقنيات العصر وتحولاته، السياسية والتكنولوجية(1).

وفي إطار هذه الأهداف، وتلك الخطوات يمكن تناول الدور الليبي في تسوية النزاعات الأفريقية، في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

الجهود الليبية لتسوية النزاعات الأفريقية

تعددت الجهود التي قامت بها الجماهيرية الليبية، لتسوية النزاعات التي شهدتها القارة الأفريقية، سواء تلك التي كانت طرفاً فيها، أو التي لم تكن طرفاً فيها، انطلاقاً من رؤيتها لمفهوم الأمن الأفريقي الشامل، ومن أهم نماذج هذه الجهود:

1ـ **تسوية الأزمة التشادية:** تدور المصالح الليبية في تشاد حول ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

- اعتبارات الأمن الاستراتيجية الليبية، فتشاد تشترك مع ليبيا في حدود طويلة جدا تشمل الجنوب الليبي كله، وتشكل عمقا هاما خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها في الشرق والغرب.
- التجانس البشرى والثقافى بين الجنوب الليبي وشمال تشاد، وهو تجانس أعلى من ذلك القائم بين شمال وجنوب تشاد نفسها، فهناك قبائل تنتمى أساسا لمجموعات قبلية ليبية، كذلك تنتشر الحركة السنوسية فى شمال

(1) موقع العقيد معمر القذافي على شبكة الإنترنت http://www.algathafi.org/

تشاد بدرجة واضحة، وقد استتبع هذا التجانس درجة ملحوظة من الترابط السياسي والولاء.

- الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تطلع به فى القارة الأفريقية، يدفعها هذا التصور إلى مساندة حركات التمرد ضد الحكومات المحافظة والمرتبطة بعلاقات وثيقة مع الدول الغربية عموما، يقوى هذا الاتجاه وجود مشروع ليبي بإنشاء إمبراطورية عربية وإسلامية فى وسط أفريقيا.

وتتبلور في إقليم أوزو هذه المحاور الثلاثة، فالإقليم يشكل حزاما للأمن الليبي، ويبرز فيه بشكل واضح التجانس البشرى بين جنوب ليبيا وشمال تشاد، كذلك تشكل احتياطيات اليورانيوم فيه مصدرا هاما من مصادر القوة التى تسعى ليبيا لامتلاكها لخدمة أغراضها السياسية.

وترتبط هذه المصالح مع بعض المصالح التى يسعى المتمردون الشماليين لتأمينها وهى مصالح تتعلق بتغيير النظام القائم بصفته نظاما لا يمثلهم وإنما يمثل الجنوبيين، ولا يستفيدون منه - اقتصاديا - كما أن فرنسا تشكل - تاريخيا - عدوا لهم على عكس ليبيا، وبالطبع فإن هذه المصالح ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية لدى جميع فصائل الشمال، الأمر ينعكس على علاقات بعض هذه الفصائل بليبيا وسيمكنها من تحويل ولائها وتحالفاتها إلى فرنسا مباشرة.

ومرت الأزمة الليبية بالعديد من التطورات، كان أبرزها:

(أ) التطورات العسكرية:

فى ديسمبر 1986 قامت القوات الحكومية التشادية - بدعم فرنسى وأمريكى - بمهاجمة مواقع "بن عمر" فى الشمال واستطاعت الاستيلاء على

مدينة "فادا" في منتصف ديسمبر، ثم استولت على "فايا - لارجو" نفسها في 27 مارس 1987، وفي 8 أغسطس 1987 استطاعت القوات الحكومية المدعومة أن تستولى على مدينة أوزو، إلا أن ليبيا استعادت المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعة أيام[1].

وكانت هذه التغيرات على ساحة العمليات هى الإطار الموضوعى الذى تم فى سياقه اتخذ القرار الليبي بالانسحاب من الأراضى التشادية واللجوء للمفاوضات لحل النزاع، إلا أن هذا القرار لا يعنى أن تطورا حقيقيا قد طرأ على مضمون الموقف الليبي، فهذه الخطوة جاءت نتيجة:

- الانفتاح الذى يسود العلاقات الليبية - المغاربية بعد التصالح مع تونس وبدء الوحدة مع الجزائر وعودة العلاقات المغربية - الجزائرية وتشكيل لجنة مغربية لاستشراف إمكانيات بناء المغرب العربى الكبير، أدى هذا من جانب إلى تخفيف الضغط وكسر العزلة المفروضة على ليبيا، ومن جانب آخر تبذل تونس والجزائر جهدا عند ليبيا لتخفيف التوتر فى المسألة التشادية.
- الاتجاه العام للسياسة الخارجية الليبية نحو تخفيف حدة اندفاعها، وتحسين صورتها الدولية وهو الاتجاه الذى بدأ بعد الغارات الأمريكية على ليبيا مباشرة [2].

(ب) الجهود الأفريقية لتسوية الصراع الليبي التشادى:

واصلت اللجنة الخاصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية جهود

---

(1) السيد يسين، الصراع الليبي التشادى، التقرير الاستراتيجى العربى 1987، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1988، ص 155 - 157.

(2) عز الدين شكرى، ليبيا الخروج من تشاد، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد94، أكتوبر 1988، ص231 - 234.

الوساطة وفقا للجدول الزمنى الذى تم الاتفاق عليه بين رؤساء الدول الأعضاء فى اللجنة فى اجتماع لوساكا فى سبتمبر 1987، وقد اجتمع خبراء اللجنة فى ليبرفيل عاصمة الجابون فى منتصف يناير 1988 واستمرت أعمالهم 15 يوما لبحث الخرائط والنصوص التى طرحها الجانبان الليبي والتشادى.

وفى ليبرافيل أيضا، اجتمع وزراء خارجية أعضاء اللجنة الخاصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى أول فبراير لبحث التقرير الذى أعده الخبراء القانونيين وخبراء الخرائط اجتماعهم فى ليبرفيل. وقد اشتركت ليبيا وتشاد فى هذا الاجتماع بإيفاد وزيرى خارجيتهما. وقدمت ليبيا مشروعا ينص على عقد لقاء بين الرئيس حبرى والعقيد القذافى قبل موعد التقاء رؤساء الدول أعضاء اللجنة الخاصة. وقد تحفظت تشاد على المشروع الليبي لأنه من وجهة نظرها يهدف إلى تأجيل الجهود السلمية من أجل استكمال ليبيا لاستعداداتها العسكرية بهدف شن هجوم جديد.

وبدلا من عقد اجتماع بين رؤساء الدول أعضاء اللجنة الأفريقية الخاصة فى داكار عاصمة السنغال "وفقا لتوصيات اجتماع لوساكا" فقد عقد هذا الاجتماع فى أديس أبابا فى 24مايو على هامش اجتماع القمة الرابعة والعشرين. وقد حضر الرئيس التشادى حبرى اجتماع رؤساء دول اللجنة الخاصة أما العقيد القذافى فقد علق حضوره على تسوية مشكلة أسرى الحرب الليبيين المحتجزين فى تشاد والذين يبلغ عددهم 2000 رجل (1).

وقد انتهى هذا الاجتماع دون التوصل إلى قرار حاسم اللهم إلا قرار باستمرار المساعى للتوصل إلى حل لمشكلة قطاع أوزو وكان سبب ذلك

---

(1) السيد يسين، النزاع الليبي التشادى، **التقرير الاستراتيجى العربى 1988**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1989، ص 167 - 169.

رغبة "عمر بونجو" رئيس اللجنة فى إنجاح أعمالها، ورغبته فى عدم إصدار قرار بأحقية إحدى الدولتين حتى لا تنقسم المنظمة وبالتالى تفشل اجتماعات القمة الأفريقية الرابعة والعشرين التى تزامنت اجتماعاتها مع اجتماعات اللجنة الخاصة، كما أن اللجنة الأفريقية الخاصة بالنزاع لم ترد تدويل المشكلة وأرادت استمرار حل المشكلة عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية.

وفى تطور مفاجئ، أعلن العقيد القذافى فى 25 مايو مع بدء اجتماعات القمة الأفريقية الرابعة والعشرين فى أديس أبابا عن استعداد بلاده للاعتراف بنظام حسين حبرى وإنهاء المشكلات رسميا وإطلاق سراح أسرى الحرب التشاديين الموجودين فى ليبيا فورا، ودعا القذافى الرئيس حبرى وجوكونى عويضى إلى طرابلس للتصديق على المصالحة الوطنية.

وشهدت الفترة التالية للإعلان الليبي تطورات مهمة تمثلت فى اجتماع وزيرى خارجية كل من ليبيا وتشاد فى ليبرفيل عاصمة الجابون فى الفترة من 5 إلى 7 يوليو لبحث استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ودعا الرئيس حبرى فى 26 يوليو 1988 إلى استئناف العلاقات الطبيعية مع ليبيا وقال أن الوقت قد حان لكى تعقد تشاد صلحا مع ليبيا حتى تمهد الطريق أمام مجالات الصداقة والتعاون بين البلدين، أما الرئيس القذافى فقد أعلن فى 8 أغسطس عن استعداد بلاده لفتح سفارة لها فى نجامينا عاصمة تشاد والسماح لتشاد بفتح سفارة لها فى طرابلس وقد جاء هذا البيان على أثر وساطة تونسية جرت أثناء زيارة الرئيس التونسى "بن على" إلى ليبيا. وقد أعقب هذا الإعلان الليبي عدد من المبادرات من جانب القذافى فقد أرسلت ليبيا فى 7 سبتمبر مواد إغاثة عاجلة إلى الشعب التشادى لمساعدته فى مواجهة الفيضانات التى اجتاحت تشاد، كما قررت ليبيا إطلاق سراح جميع الأسرى التشاديين الذين سقطوا فى أيدى قواتها خلال سنوات الحرب.

وقد كانت هذه الخطوات مقدمة لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الثالث من أكتوبر 1988 واتفاق البلدين على تبادل السفراء قبل نهاية أكتوبر من ذات العام.

(ج) سقوط نظام الرئيس حبرى في تشاد 1990 :

فقد أعلن النظام التشادي الجديد برئاسة "ديبى"، عن رغبة بلاده في تحسين وتطوير العلاقات مع جيرانه ولاسيما ليبيا. وبالرغم من قيام طائرات عسكرية أمريكية بنقل بعض الأسرى الليبيين الذين كانوا محتجزين في تشاد إلى بلدان أفريقية مجاورة -تحت دعاوى إنسانية -الأمر الذى اعترضت عليه ليبيا واعتبرته قرصنة أمريكية، إلا أنها من جانب آخر تفهمت الظروف التى أحاطت بهذه العملية، وإنها تمت فى وقت لم تكن فيه قوات "إدريس ديبى" قد أحكمت سيطرتها بعد على كافة الأوضاع فى البلاد، وبالتالى فقد أعفت النظام الجديد من المسؤولية وقد تلا ذلك إفراج النظام الجديد عما بقى من الأسرى الليبيين وتسليمهم إلى بلدهم، فى نفس الوقت الذى عبرت فيه ليبيا عن رغبتها فى دعم ومساندة نظام "إدريس ديبى" سياسيا واقتصاديا[1].

(د) تسوية النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية :

بدأت محكمة العدل الدولية فى أغسطس عام 1990 النظر فى القضية المقدمة من كل من ليبيا وتشاد بشأن النزاع بينهما حول شريط "أوزو"، وذلك استنادا إلى اتفاقية الإطار الموقعة بين الطرفين فى 31 أغسطس عام 1989، والتى نصت على أنه فى حالة فشل التسوية السياسية للنزاع خلال فترة لا تتجاوز عاما واحد، يلجأ الطرفان إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع، على

---

(1) السيد يسين (محرر)، التقرير الاستراتيجى العربى 1990، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991، ص 137 – 138.

أن يتزامن انسحاب قوات الدولتين من مواقعهما الحالية مع الإجراءات القانونية لتسوية النزاع بإشراف لجنة من المراقبين الأفارقة.

وقد رفضت المحكمة الاعتقاد الليبي بأن لفظ الاعتراف بالحدود كما جاء فى اتفاقية 1955 يسرى فقط على الحدود المنشأة قبل ذلك عن طريق المواثيق الدولية المختلفة. أما المناطق التى لم تقام فيها حدود قبل ذلك "أى فى الجنوب" فإنه ليس من صلاحيات هذه المعاهدة إنشاء مثل هذه الحدود. وقد رأت المحكمة، على عكس ذلك، إن المعاهدة محل الدراسة تشير إلى اعتراف الأطراف الموقعة عليها بالحدود الكاملة لأقاليمها والناتجة عن المواثيق الدولية المبينة فى الملحق الأول.

كما رفضت المحكمة أيضا اقتصار الاعتراف الليبي بالمواثيق الدولية القائمة أو النافذة وقت حصول ليبيا على الاستقلال والتى لا تشمل اتفاقيات الملحق الأول لمعاهدة 1955، على اعتبار أن إدراج هذه النصوص فى ملحق المعاهدة تشير إلى نية الأطراف اعتبار هذه المواثيق أدوات دولية عاملة ونافذة فى هذا الخصوص.

وتجاهلت الحكومة الليبية فى بادئ الأمر حكم محكمة العدل الدولية تماما، ولم تحدد موعدا للالتزام بسحب قواتها من منطقة أوزو باعتبارها أراض تشادية، وبعد أيام من صدور الحكم، اتهمت الرئاسة التشادية ليبيا بقيامها بتعزيز قواتها المنتشرة فى شريط أوزو الصحراوى وحدوث عمليات ملاحقة ضد أبناء الجالية التشادية فى ليبيا وتحريك جديد للمجموعات المعادية للحكومة التشادية، ثم غيرت ليبيا من موقفها وطالبت بالانتهاء من تطبيق اتفاق الإطار الموقع فى أغسطس 1989 والذى نصت مادته الثالثة على الإفراج عن جميع أسرى الحرب. وربطت ليبيا بين الانسحاب وبين الإفراج عن 500 أسير ليبي تم أسرهم أثناء الحرب على شريط أوزو عام 1987 ونقلوا إلى الولايات المتحدة.

ثم وافقت على التفاوض مع تشاد لوضع جدول زمنى للانسحاب من قطاع أوزو، وقد تم فى 14 أبريل 1994 توقيع اتفاق "سرت" بين الجانبين، والذى بدأت القوات الليبية بمقتضاه سحب قواتها من القطاع وتعهد الطرفان بموجبه أيضا بعدم تشجيع الجماعات المعادية لأى منهما. وتبنى مجلس الأمن فى قراره رقم 915 مشروع القرار الفرنسى الذى دعا إلى إنشاء فريق مراقبة فى قطاع أوزو لمدة أربعين يوما وذلك للتأكد من تنفيذ الاتفاق بين الطرفين[1].

وجاءت تسوية هذه الأزمة لتحد من التداعيات السلبية التي عاني منها الدور الليبي في أفريقيا، فالدول الأفريقية خشيت من التدخل الليبي في شئونها، كما نظرت إلى هذا الدور على أنه توسعى، خاصة أن ليبيا استغلت الأزمة مع تشاد ونشرت خريطة فى عام 1979 ضمت فيها أراضى من الدول المجاورة؛ حيث عدلت من حدودها الجنوبية بحيث تضم (96200) كم^2 من تشاد و(19500) كم^2 من النيجر، ومثلها تقريبا من الجزائر [2].

ومع تسوية الأزمة بين ليبيا وتشاد، وتحسن العلاقات بين الجانبين، كان للجماهيرية دورًا مهمًا في التوصل إلى الاتفاق الذى أبرم فى يناير 2002 بين حكومة تشاد وقادة المتمردين لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ أكتوبر 1998. وينص الاتفاق على الوقف الفورى لإطلاق النار، وإطلاق سراح السجناء، ودمج قوات المتمردين فى صفوف الجيش، إضافة لمنح مناصب حكومية لقادة "حركة الديمقراطية والعدالة فى تشاد".

---

(1) أمانى محمود فهمى، النزاع الحدودى بين تشاد وليبيا والدور المرتقب للقضاء الدولى، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، عدد 117، يوليو 1994، ص 188 - 190.

(2) Mary- Jane Deed. op-cit ,Pp181-183; Ronald Bruce St. John, "the Libyan in Sub-saharan Africa 1969 – 1987" In Rene Lemarchand, The Green and the Black…op. cit, Pp. 135-136.

وقد وقع على الاتفاق كل من زعيم حركة الديمقراطية والعدالة، ووزير الدفاع السابق "يوسف تاجومى"، وعن الجانب الحكومى، وزير الداخلية "عبد الرحمن موسى" بعد ثلاثة أيام من المفاوضات فى العاصمة الليبية طرابلس. وقد وقع على الاتفاق أمين الوحدة الأفريقية الليبي "على عبد السلام التريكى" نيابة عن العقيد القذافى الذى رعى محادثات السلام.. وللدلالة على أهمية الدور الليبي؛ فقد نص الاتفاق على أن تتولى الحكومة الليبية مسؤولية ضمان التزام الطرفين بتنفيذ ما اتفق عليه لاسيما أن العقيد القذافى يرتبط بعلاقات وثيقة مع الرئيس التشادى "إدريس ديبى" منذ وصوله إلى السلطة عام 19990 [1].

2ـ **تسوية الأزمة السودانية:** يعانى السودان من حرب أهلية دامية بين الشمال والجنوب، يسعى الجنوب بموجبها إلى الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي، بالإضافة إلى الحرب الأهلية بين التيارات أو القوى السياسية في الشمال ذاته . وقد بدأت مشكلة جنوب السودان تتصاعد منذ منتصف الخمسينيات بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومات الشمالية المختلفة التي توسعت في تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة في إطار عملية بناء الأمة، وهو ما أدى تدريجيا إلى اندلاع الحرب الأهلية .

وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقية أديس أبابا عام 1972م والتي أنهت الحرب الأهلية في الجنوب، إلا أن الحرب الأهلية تجددت مرة أخرى عام 1983م عقب تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، والذي استأنف الصراع المسلح بسبب إصرار النظام الحاكم في

(1) د. محمود أبو العينين "محرر"، التقرير الاستراتيجى الأفريقى...، مصدر سابق، ص 260، ص258، ص 259.

السودان على تقسيم الإقليم الجنوبي، والبدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان. [1]

وخلال عقد التسعينيات، دخلت الحرب الأهلية في السودان منعطفًا خطيرًا، حيث تعددت أطرافها وتناقضت وتشابكت مواقفها من ناحية، واتسع نطاق الحرب بحيث لم تعد قاصرة على الجنوب، وإنما امتدت أيضًا إلى الشرق والغرب من ناحية أخرى. وفي إطار هذه الحرب، نشأت مشكلة اللاجئين في السودان، حيث يقدر عدد اللاجئين الفارين من السودان بحوالي 340 ألف لاجئ.[2]

فقد تقدمت الجماهيرية، بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية، بمبادرة لحل الأزمة السودانية فى عام 1999، كان أبرز بنودها: الوقف الفورى للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية، والشروع فى حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطنى لإيجاد حل سلمى شامل، وتشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد لحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطنى، على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية[3].

وقد استهدفت هذه المبادرة البحث عن حل شامل للسودان ككل، وليس فقط مشكلة جنوب السودان، فى إطار الحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن، " مشكلة جنوب السودان، دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع" (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م) ص 26.

(1) د. إبراهيم نصر الدين "قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 30 مايو 1999م) ص. ص 6-9.

(3) د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 59، 2000، ص 134 - 135.

بمشاركة جميع الفرقاء؛ الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى الحفاظ على هوية السودان الثنائية "العربية الأفريقية"، ويضمن اقتساما عادلا للسلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان[1].

لكن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون جارنج" تحفظت على المبادرة؛ حيث طلب جارنج ليس فقط حق تقرير المصير للجنوب السودانى، وإنما أيضا لمناطق فى شرق وغرب السودان، كما تحفظت أيضا الولايات المتحدة على المبادرة، وطالبت باستبعاد ليبيا منها، وذلك فى إطار العلاقات العدائية بين الجانبين، وعدم رغبة الولايات المتحدة فى امتداد الدور الليبي إلى السودان[2].

وبسبب هذه التحفظات، لم تنجح المبادرة المصرية -الليبية، حيث فضل جارنج ومعه الحكومة السودانية بضغط من الولايات المتحدة التعامل مع مبادرة منظمة إيجاد "الهيئة الحكومة للتنمية" التى كانت قد اقترحت فى عام 1994 وتم إحياؤها من جديد فى عام 1999[3].

ومع تعاظم الدور الأمريكي في تسوية الصراع في السودان، وتوقيع اتفاق ماشاكوس، فإن ذلك لم يغيب الدور الليبي في الأزمة السودانية، فقد عقدت تحت رعاية ليبية في السابع من فبراير 2006، جولة المفاوضات الأولى بين "جبهة شرق السودان" والحكومة السودانية، بعدما تأجّل عقدها عدة مرات بسبب وجود عقبات ومهددات عدة تتربص بهذه المبادرة، ومن هذه العقبات، من وجهة نظر مجموعة إدارة الأزمات الدولية[4]:

---

(1) عبد المجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 2001، ص 160 – 163.

(2) حسن ساتى، **"هل تتأهل ليبيا لحل مأزق الحكم فى السودان؟"**، الشرق الأوسط، 1999/3/22.

(3) د. محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا**، مصدر سابق، ص 136.

(4) http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?l=6

- تعامل حزب المؤتمر الوطني الحاكم مع الأزمة في شرق السودان من منطلق مصلحي وتصادمي ضيّق. وأسفر عن ذلك إرسال الحكومة مئات الجنود إلى مدينة همشكوريب في الحادي عشر من يناير 1006، وتهديد تلك القوات بطرد الحركة الشعبية لتحرير السودان ومقاتلي "جبهة الشرق" من المدينة.

وقد حدث هذا التصعيد على رغم اتفاق حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، في حضور ممثلين لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، على تأجيل تاريخ انسحاب قوات الحركة من المنطقة التي تسيطر عليها شرق السودان من 9 كانون الثاني إلى 9 شباط (فبراير) 2006. وجاءت هذه الحملة العسكرية بمثابة تهديد باستعمال القوة ضد "جبهة شرق السودان" إذا أصرت الأخيرة على مواصلة السيطرة على المدينة بعد انسحاب الحركة الشعبية منها.

- إصرار مسئولي الحزب الحاكم على عسكرة القبائل في مساعيهم للحفاظ على السلطة، على رغم المأساة الإنسانية التي أدّت إليها هذه السياسة في جنوب السودان وغربه حيث أدّت إلى مقتل ما يزيد على مليوني مواطن سوداني والمعاناة المستمرة لملايين أخرى في الإقليمين.

- سعى المؤتمر الوطني إلى استغلال المبادرة الليبية في شق صف "جبهة الشرق" بإبرامه اتفاقًا منفردًا في الأسبوع الأخير من كانون الأول (ديسمبر) 2005 مع حركة "الأسود الحرة" لقبيلة الرشايدة، الشريك الأصغر في "جبهة الشرق". وفي رد فعل غاضب على تلك المناورة أعلن "مؤتمر البجا" انسحابه من الوساطة الليبية، إلا أن شمل "جبهة الشرق" التأم مرة أخرى بعد ذلك، وأعلنت أخيرًا تمسكها بالمبادرة الليبية.

- فشل الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى الآن في استخدام نفوذها الجديد في حكومة الوحدة الوطنية بطريقة بناءة لدفع المؤتمر الوطني، شريكها في الحكم، الى التخلي عن تعامله الصدامي والمصلحي الضيق مع قضايا الاقليم التي اضطرتها عقود من الإهمال الحكومي إلى رفع السلاح ضد سلطة الخرطوم [1].

3- **تسوية الأزمة الكونغولية:** تمتد جذور الأزمات التى مرت بها الكونغو إلى سنوات بعيدة تمتد إلى عصر الاستعمار البلجيكي، وساعد على تفاقم هذه الأزمات بعد الاستقلال سوء استغلال الحكام والمسئولية للسلطة، وقد بدا الاستعمار البلجيكى عام 1879[2]، وكان استعمار بلجيكا للكونغو قضية شخصية للملك ليوبولد الثانى، ففى عام 1889 أوصى أن تؤول الكونغو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا، وابتدعت بلجيكا أسلوبا مستحدثا فى الحكم وأسمته (الرعاية الأبوية)، والذى طبقا له اعتبر شعب الكونغو قاصرا عن رعاية أمور نفسه[3].

وأثناء استعمارها للكونغو، عملت السلطات البلجيكية على تهجير عدد كبير من الوطنيين من رواندا وبوروندى إلى الكونغو البلجيكى بدعوى تخفيف حدة كثافة السكان، ا يخفى ما للصراع العرقى من أثار كبيرة على اتجاه الأحداث فى الكونغو فى السيطرة على أقاليم الكونغو البلجيكية، وعندما تم الاتفاق على منح الاستقلال للكونغو فى مؤتمر المائدة المستديرة عام 1960 فى بروكسل، تم ذلك بشرط منح السيطرة للكونجوليين وتمكينهم من السيطرة على مناطق إنتاج البن فى كيفو بشرق الكونغو، ومناطق تعدين الماس فى

(1) سليمان على بلدو، الوساطة الليبية لإنهاء الصراع في شرق السودان: المهدّدات ومتطلبات النجاح، صحيفة الحياة، لندن، عدد 2006/2/4.

(2) صلاح صبري، أفريقيا وراء الصحراء، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1960، ص 27.

(3) أنس مصطفي كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 107، يناير 1992، ص 37 - 38.

إقليم كاساى ومناطق تعدين النحاس فى كاتنجا، وبدأت القبائل الأخرى فى هذه المناطق تتمرد على هذا الاتفاق. وحدثت حرب أهلية وقتل فيها لومومبا[1].

وتفاقمت الحرب الأهلية في التسعينيات، وكانت عبارة عن حرب خاطفة في أكتوبر 1996م، استطاع خلالها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو (زائير سابقًا) بقيادة لوران كابيلا أن يسيطر على البلاد في غضون 8 أشهر فقط، ويطيح بنظام موبوتو الذي كان قد حكم زائير لمدة ثلث قرن من الزمن. ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية سرعان ما اشتعلت مجددا في الكونغو الديمقراطية في أغسطس 1998م حيث جاء نشوب الجولة الجديدة منها بسبب فشل كابيلا في اكتساب شرعية سياسية مناسبة خلال فترة حكمه القصيرة، وتدهور علاقاته مع المعارضة السياسية التي كانت قائمة منذ فترة الكفاح ضد موبوتو، بالإضافة إلى أن شخصية كابيلا وممارساته السياسية، والتي أدت إلى ابتعاد قطاعات مهمة من الشعب الكونغولي عنه، بمن فيهم مؤيدوه وحلفاؤه وفي هذا الإطار [2]

وقد تقدمت ليبيا بخطة لإقرار السلام فى منطقة وسط أفريقيا، عام 1998، حيث دعت أربع دول فى هذه المنطقة: الكونغو الديمقراطية، أوغندا، إريتريا، تشاد إلى قمة سرت المصغرة فى 26 أبريل 1999، وتم خلالها توقيع اتفاق بين الرئيس الكونغولي آنذاك "لوران كابيلا" ونظيره "يورى موسيفينى"، وشهد عليه كل من الرئيسين الاريترى "أسياسى أفورقى" والتشادى "إدريس ديبى".

---

(1) رجاء إبراهيم سليم، الأزمة الكونغولية وتداعياتها، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، عدد 135، يناير 1999، ص 41 – 42.

(2) د. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في ظل الجمهورية الثالثة"، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية 29 – 30 مايو 1999م) ص ص 2 – 6.

ويقضى الاتفاق بضرورة الوقف العاجل لإطلاق النار، وانسحاب كافة القوات الأجنبية المتورطة فى أزمة الكونغو، ونشر قوات محايدة لمراقبة وقف إطلاق النار، وضمان عدم التدخل، فضلا عن سلامة وحدود الدول المجاورة[1].

ونظرًا لأن الاتفاق لم يحضره الثوار الرونديون الذين يقومون بدور بارز فى دعم المعارضة الكونغولية، فضلا عن صعوبة تحقيق شرط الانسحاب الفعلى للقوات الأفريقية؛ فقد قامت ليبيا باستضافة قمة أخرى فى 16 مايو 1999 حضرها رؤساء: رواندا، أوغندا، تشاد، أفريقيا الوسطى. وكان أهم النقاط التى توصلت لها القمة موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة فى اتفاق سلام[2].

وقد أثنت الأمم المتحدة على الدور الليبي فى أزمة الكونغو الديمقراطية، ووجهت رسالة على لسان الأمين العام للأمم المتحدة "للقذافى" تؤكد شكرها على جهوده فى حل الأزمات فى أفريقيا؛ بل إن الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" ثمن هو الآخر الدور الليبي فى أزمة الكونغو وجهوده الأخرى فى الاستقرار فى أفريقيا؛ وهو ما يشير إلى قبول دولى للدور الليبي الجديد[3].

4- **تسوية الصراع في أفريقيا الوسطى:** ساندت ليبيا، رئيس أفريقيا الوسطى السابق "أنج فليكيس باتسيه" ضد التمرد الذى قاده جنود موالون لقائد الجيش المعزول "فرانسوا بوزيزيه" فى نهاية شهر أكتوبر عام 2000. وقد أرسلت ليبيا قوات برية ومدرعة على متن طائرتى نقل عسكريتين لمساعدة الرئيس باتسيه في مواجهة الانقلابيين، كما ساندت ليبيا أيضا باتسيه ضد محاولة انقلابية فى مايو عام 2001.

---

(1) عبد المجيد خليفة الكوت، مصدر سابق، ص 162.

(2) بدر حسن شافعى، مصدر سابق، ص 111.

(3) عمران سلمان، "منطقة البحيرات العظمى والصراع الفرنسى الأمريكى"، الاتحاد، 2000/4/5.

ولم يواجه التدخل الليبي فى أفريقيا الوسطى برفض غربى، خاصة أن مهمته كانت محددة، وهى دعم الحكومة ضد الانقلابيين، ثم الخروج، وقلل من المخاوف الغربية وجود قوات أفريقية أخرى من تشاد وأوغندا، والكونغو، كما أن الدعم الليبي تم بطلب من الحكومة التى قالت إن القوات الليبية موجودة فى العاصمة بانجى بهدف إعادة النظام الدستورى[1].

غير أن الأحزاب السياسية المعارضة فى أفريقيا الوسطى طالبت بخروج القوات الليبية، وشنت حملة واسعة ضد الوجود الليبي، مّذكرة الشعب هناك بما حدث فى تشاد، واعتبرت الأحزاب ال - 14 الموقعة على البيان الصادر في التاسع من نوفمبر 2001 إن "وجود القوات الليبية ليس فقط لا يرتكز على أى قاعدة قانونية.. بل إنها تشارك فى عمليات أمنية وعسكرية تأتى بنتائج وخيمة على السكان. كما نددت المعارضة المعارضة بتدخل ليبيا غير المقبول في الشئون الداخلية لجمهورية أفريقيا الوسطى[2].

وقد انسحبت القوات الليبية التى بلغت قوامها 300 جندى ترافقها عدد من المدرعات فى يناير عام 2003، وحلت محلها قوات حفظ سلام، إلا أن هذه القوات لم تنجح فى منع الانقلاب الذي قاده الجنرال "فرانسوا بوزوبويه" فى مارس 2003، والذى تولى السلطة فى البلاد[3].

5- **تسوية الصراع بين إريتريا وإثيوبيا:** مارست ليبيا دورا فى تهدئة الأوضاع بين إريتريا وإثيوبيا فى الحرب الأولى التي نشبت بين الجانبين فى يونيو عام 1998؛ حيث أرسلت بعثات لكلتا الدولتين، كما عرضت إرسال قوات حفظ سلام، ومع تجدد المواجهات بين البلدين مرة أخرى فى عام 2000، تقدمت ليبيا بمبادرة لوقف الحرب بين

(1) http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm

(2) صحيفة الحياة، عدد 2001/11/10.

(3) Lucy Jones, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm.18_3_2003.

البلدين، كما ساعدت الجزائر فى الاتفاق الذى أوقف الحرب فى ديسمبر عام 2000.

وإثر هذا الاتفاق، أجرت ليبيا اتصالات مكثفة مع القيادتين السياسيتين فى البلدين للاستفسار عن الأوضاع المتعلقة بوقف إطلاق النار بين الجارتين، والتأكيد على ضرورة تكريس جهدهما لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة كشرطين أساسيين لتحقيق التنمية فيها.

6- **الأزمة الصومالية:** عانت الصومال من واحدة من أخطر الحروب الأهلية في أفريقيا، وكان اندلاع هذه الحرب الأهلية عائدا إلى العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتأثير الميراث الاستعماري، وفشل التجربة البرلمانية المحدودة التي شهدتها الصومال في عقد الستينيات، واستئثار سياد برى بالسلطة وتبنيه لنظام حكم يقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد، مع افتقاده للسيطرة على إقليم الدولة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم الانقسامات الإثنية الداخلية، كما أن تحولات النظام الدولي ومواقف القوى الإقليمية ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تصعيد الحرب الأهلية في الصومال أو في استمرارها أو في استثمارها لصالح أطراف دولية أو إقليمية معينة.[1]

ففي جنوب الصومال، أعلنت الحركة الوطنية الصومالية انفصال شمال الصومال عقب الإطاحة بنظام الرئيس سياد برى، احتجاجا على الصراعات الدرامية الجارية في مقديشيو بين الفصائل الجنوبية. وفي إطار هذه الحرب، أصبحت الصومال أكبر دولة منشأ للاجئين في أفريقيا، حيث أدت موجات

Rakiya Omaar, "Somalia : At War with Itself", Current History. (Colombia Univ. press) Vol. 91 ,No. (1) 565. May 1992, P.P. 231_232.

الحروب الأهلية المتلاحقة إلى نزوح أعداد هائلة من اللاجئين هربا من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية . وقد وصل عدد اللاجئين الفارين منها في بعض الفترات إلى أكثر من 500 ألف لاجئ . [1]

ومن جانبها مارست الجماهيرية الليبية دورا مهما في الأزمة الصومالية؛ حيث تبنت خطة فى عام 2000 تهدف إلى إحلال السلام في الصومال. وتسعى الخطة إلى إقامة حكومة مؤلفة من فئتين رئيسيتين: الأولى تدعى سودير، والثانية تدعى سالبالا، وهى فئات متحالفة مع القائد العسكرى الرئيسى للعاصمة مقديشو "حسين محمد عيديد"، لكن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح؛ حيث رأت بعض الفصائل الصومالية أنها تعضد من قوة عيديد الذى يتلقى دعما ليبيا[2].

وفى نوفمبر 2003، رعى العقيد القذافى اتفاق سلام بين الرئيس "عبد القاسم صلاد" مع عدد من أبرز خصومه السابقين من قادة الفصائل والمليشيات الصومالية الذين ناصبوه العداء لفترة طويلة[3].

7- **النزاع بين ساحل العاج وبوركينا فاسو:** شهدت العلاقات بين ساحل العاج وبوركينا فاسو توترا بسبب اتهامات بوقوف بوركينا فاسو خلف مساع لزعزعة استقرار حكومة الرئيس "جباجبون"، بعد أعمال عنف سياسية وعرقية اندلعت بسبب المعاملة القاسية التى يتعرض لها مواطنو بوركينا فاسو العاملون فى ساحل العاج[4].

---

(1) د. إبراهيم نصر الدين، **الموسوعة الأفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، المجلد الخامس، مايو ، 1997م) ص 32-33.
(2) د. محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى**، 2001 - 2002، مصدر سابق، ص261.
(3) صحيفة الشرق الأوسط، 2003/11/14.
(4) بدر حسن شافعى، "**القمة الفرنسية الأفريقية: محاولة للتقييم**"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، أبريل 2001، ص 169.

وسعيًا منها نحو تسوية هذا النزاع، قامت الجماهيرية بجهود وساطة أثمرت عن عقد لقاء في مدينة سرت الليبية فى يوليو عام 2001، بين رئيسى بوركينا فاسو "بليز كومباورى"، وساحل العاج "لوران جباجبو"، لتحقيق مصالحة بين البلدين الجارين، ونجحت الوساطة الليبية في إنهاء النزاع الدبلوماسي بينهما.

8- **أزمة سيراليون:** مارست ليبيا دورا فى أزمة سيراليون من خلال التوسط لدى الجبهة الثورية المتحدة بقيادة "فودى سنكوه لوقف الحرب الأهلية، كما توسطت ليبيا لدى دول مثل بوركينا فاسو وليبريا للضغط على "سنكوه" فى أبريل 1999، كما ساهمت أيضا ليبيا مع نيجيريا بقوات لها مع قوات الأيكوموج فى حفظ السلام فى سيراليون.

المطلب الثاني

تسوية النزاعات الأفريقية وانعكاساتها الدور الليبي

اتسم الدور الليبي في تسوية النزاعات فى القارة الأفريقية، بعدد من الخصائص، منها:

1- الاتساق مع طبيعة النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من حيث قبوله العمل تحت مظلة الأمم المتحدة، بل وأن يمارس دوره من خلالها فى بعض الأحيان، فشاركت ليبيا بقواتها ضمن قوات حفظ السلام الدولية.

2- عدم السعى لفرض وجهة النظر الليبية على أطراف النزاع؛ وهو ما أدى لقبول طرابلس كطرف يتوسط فى هذه النزاعات بحيادية.

3- رفض الانقلابات ومساندة الحكومات الشرعية فى أفريقيا، وهذا الموقف يتسق مع موقف الاتحاد الأفريقى الذى أدان الانقلاب فى أفريقيا الوسطى.

4- استخدام الأدوات الدبلوماسية فى تسوية المنازعات، وتقليص استخدام الأدوات العسكرية، اللهم إلا فى أضيق الحدود، كحالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي هذه العملية تم التدخل العسكرى الليبي بناء على طلب من النظام الحاكم فيها، وانتهت العملية بانتهاء الهدف منها.

5- اتفاق الدور الليبي فى تسوية المنازعات مع الرؤية الأمريكية الراهنة للقارة، من حيث ضرورة تصفية النزاعات داخل القارة لإيجاد بيئة أفضل للاستثمار، والاستفادة من الثروات النفطية فى أفريقيا.

6- استفادة ليبيا من دورها فى تسوية النزاعات فى أفريقيا. فعلى سبيل المثال: فى مقابل الدور الليبي فى إفشال محاولتين انقلابيتين ضد الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقع البلدان اتفاقا فى عام 2002 لمدة 99 عاما يكون من حق طرابلس بمقتضاه التنقيب عن النفط والمعادن فى أراضى أفريقيا الوسطى التى تمتلك ثروات كبيرة من النفط والذهب واليورانيوم والماس ومعادن أخرى لم يتم استغلالها.

كما تم تأسيس شركة تمثل البلدين للإشراف على عمليات التنقيب. وقد أبدت فرنسا عدم ارتياحها لهذا الاتفاق، لاسيما أنها تمتلك حقوق التنقيب عن المعادن - خاصة اليورانيوم - فى أراضى أفريقيا الوسطى منذ الاستقلال[1].

وقد أفرز الدور الليبي فى تسوية النزاعات الأفريقية، عددًا من النتائج الإيجابية على مكانة ليبيا في القارة، من أهمها[2]:

- تقديم الجماهيرية كدولة لها علاقات طبيعية مع أفريقيا، ولها أيضا دور قيادى فى صنع السلام والاستقرار السياسي فى النطاق الإقليمى الأفريقى، وتسعى لهذا الدور بأدوات تتفق مع مجمل ما يطرحه النظام الدولى من قواعد منظمة للفاعلين الدوليين فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

- حصول الجماهيرية على دعم ومساندة الدول الأفريقية إبان أزمة لوكيربى، حيث قررت هذه الدول خرق العقوبات الدولية، وهو ما لاقى ترحيبا من الجماهيرية، وتوسيعًا في مجالات ومستويات علاقاتها الأفريقية.

- قبول دول أفريقية الانضمام إلى تجمع دول الساحل والصحراء، حيث

(1) http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.html.

(2) http://www.freerepublic.com/forum/a3b5a1a5e4681.html.

طمأن الدور الجديد للجماهيرية عددا من الدول الأفريقية بأنها لا تتدخل فى الشؤون الداخلية؛ كما فعلت مع بعض الدول إبان المرحلة الثورية.

- ساعد دور الجماهيرية فى تسوية النزاعات على توفير بيئة إيجابية دافعة للدعوة الليبية لتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقى يواكب التحولات الدولية ويواجه عمليات تهميش أفريقيا، كما ساعدها على المشاركة بفاعلية في المساهمة في مواجهة أزمات القارة الاقتصادية.

الفصـــل الرابـع

الدور الليبي وقضية الوحدة الأفريقية

(1990- 2005)

العلاقة الليبية مع أفريقيا يحكمها، بالأساس، عاملان عامل الجغرافيا، وعامل التاريخ، ولم يكن التوجه نحو أفريقيا توجه غير مدروس مقطوع من صلته الاجتماعية والتاريخية أو مفصول عن التوجه الاستراتيجى، ولكنه كان تعبيرًا موضوعيًا عن حقيقة التوجه، عن حقيقة الجغرافيا والتاريخ وتفاعلهم بالنسبة للمجتمع الليبى.

فقد كانت ليبيا ممرًا أو جسر عبور بين المشرق والمغرب، وكل من كتب فى التاريخ العربى الإسلامى، أكد على أهمية هذا البعد، فالتوجه من الغرب نحو الشرق يسمى بالرحلات الحجازية أى التوجه الحجازى لتأدية فريضة الحج، والتوجه من الشرق إلى الغرب يسمى بالرحالات الجهادية العسكرية أو الاقتصادية وبالتالى انتماء الشعب الليبى عبر عن نفسه من خلال ارتباطه بالمشرق والمغرب(1).

وأمام هذا الارتباط تعددت جهود الجماهيرية لتوحيد القارة الأفريقية، فشاركت في العديد من التنظيمات والمحاولات الوحدوية في القارة، منذ حصولها على الاستقلال عام 1951، وحتي الآن، وتزايد هذا التوجه، مع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، في ظل التوجه الأممي للعقيد معمر القذافي، والذي تكللت جهوده بالإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي 2001.

ومع هذا الإعلان تعددت القمم الأفريقية لاستكمال جوانبه الهيكلية والتشريعية، ووصف البعض القمة الإفريقية التي عقدت عام2002 في ديربان بجنوب افريقيا، بأنها كانت بمثابة القمة التي تم خلالها بناء الهيكل العظمي للاتحاد الأفريقي الجديد، وقمة مابوتو التي عقدت في موزمبيق 2003، بأنها

---

(1) جمعة مهدى الفزانى، المبادرة الليبية بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقى، لقاء القمم، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 2002، ص 94 ـ 102.

القمة التي تم خلالها كسو هذا الهيكل العظمي باللحم، وقمة أديس أبابا (يوليو 2004) بأنها قمة زرع الأعصاب والشرايين في هذا الكيان الأفريقي الجديد أملا في أن تدب في أوصاله الحركة.

وفي إطار هذه التحولات، يأتي تناول الدور الإقليمي الليبي في تحقيق الوحدة الأفريقية، على النحو التالي :

المبحث الأول: مشروعات الوحدة الأفريقية وتطورها.

المبحث الثاني: الدور الليبي ودعم المشروعات الوحدوية في أفريقيا

المبحث الأول
مشروعات الوحدة الأفريقية وتطورها

تأخر استقلال الدول الأفريقية، ولهذا تأخر ميلاد منظمتهم الإقليمية، فعند الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية عام 1945 لم يكن عدد الدول الأفريقية المستقلة يتجاوز ثلاث دول (مصر وأثيوبيا وليبيريا)، إلا أن فترة الخمسينيات وبداية الستينيات شهدت استقلال معظم الدول الأفريقية، حيث استقلت سنة 1960 فقط حوالي 17 دولة أفريقية، وبدأت الدول المستقلة تفكر من خلال مؤتمراتها الثنائية والجماعية في محاولات إنشاء نوع من التكامل يربط بينها، ومن أبرز هذه المؤتمرات:

- مؤتمر أكرا (15 – 24 أبريل 1958): وشاركت فيه ليبيا وتونس ومصر والمغرب والسودان وأثيوبيا وليبيريا إلى جانب الدولة المضيفة (غانا) وتناول المؤتمر معظم القضايا الأفريقية القائمة آنذاك ودعى لتعزيز التعاون بين دول القارة وتنسيق جهودها.
- اتحاد مالي (17 يناير1959): أعلن عنه في عاصمة السنغال (داكار)، بين السودان وداهومي (بنين حاليًا) وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا) إلى جانب السنغال، وأسس عدداً من المؤسسات (مجلس وزراء، وبرلمان، ومحكمة دستورية).
- ميثاق الدار البيضاء (3 – 7 يناير 1961): بين المغرب وغانا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجزائر المؤقتة، ودعا لضرورة التنسيق والتعاون الأفريقي – الأفريقي ونصرة حركات التحرر، وإتباع سياسة عدم الانحياز.
- مؤتمر مونروفيا (8 – 12 مايو 1961): حضرته 20 دولة أفريقية،

منها: الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو برازافيل وداهومي والجابون وساحل العاج ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا، وليبيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو.

ونجح المؤتمر في ضم دول لم يسبق لها الانضمام لأي مجموعة أفريقية، وفي التقريب بين الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والأخرى الناطقة بالفرنسية، وصدر عنه بيان مشترك أوصى بإنشاء منظمة شاملة لها صفة استشارية تسعى لتحقيق المبادئ التي نادى بها المؤتمر مثل المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة جميع الدول وإقرار التعاون بين الدول الأفريقية، واستنكر الحركات الهدامة الممولة من الدول الخارجية.

- مؤتمر لاجوس (يناير 1961) : عقد بحضور الدول المشاركة في مؤتمر مونروفيا، ونجح المؤتمر في طرح مشروع إنشاء منظمة أفريقية تتكون من ثلاثة هياكل هي: مجلس رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء وهو الجهة المنفذة في المنظمة، ثم الأمانة العامة وهي بمثابة الهيئة الإدارية للمنظمة، واقترح المشروع كذلك العمل مستقبلاً على إنشاء هيئة للتعاون والتنمية الاقتصادية .
- الاتحاد الأفريقي الملجاشي (11سبتمبر 1961): تأسس في تاناناريف عاصمة مالاجاش (مدغشقر حاليًا)، وحضرته الكاميرون وداهومي، والجابون والسنغال وفولتا العليا والكنغو برازافيل وموريتانيا وتشاد وساحل العاج والنيجر وأفريقيا الوسطى، وأعلن عن تأسيس منظمة تشتمل في هياكلها على مؤتمر رؤساء الدول ومجلس للوزراء وأمانة عامة، وقرر أن تكون مدينة كوتونو بجمهورية داهومي هي مقر المنظمة، التي ركزت اهتمامها على المسائل الاقتصادية للدول الأعضاء.

- اتحاد الدول الأفريقية (يوليو 1961): تكون من غانا وغينيا ومالي، وشكل بعض المؤسسات على مستويات مختلفة مثل مؤتمر الاتحاد ويشمل رؤساء الدول الأعضاء، وكذلك لجان فنية متخصصة [1].

وكانت هذه المحاولات تمهيدًا لبروز المؤسسة الأم للقارة الأفريقية، وهي منظمة الوحدة الأفريقية، التي تأسست في مايو 1963، وصولاً إلى قمة تطورها ممثلاً في الاتحاد الأفريقي، وهو ما يمكن تناوله في مطلبين وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: منظمة الوحدة الأفريقية

المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي

(1) البشير على الكوت، منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - دراسة مقارنة، مجلة دراسات، طرابلس، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002)

المطلب الأول

منظمة الوحدة الأفريقية

كان الوضع الأفريقي يعاني نوعًا من التمزق بين عدة مجموعات وتيارات لعب فيها الميراث الاستعماري دورًا مهمًا (الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالإنجليزية) وبدعم من الدول الاستعمارية نفسها، إلى جانب قضايا أخرى خلافية قسمت الدول الأفريقية إلى مجموعات (مجموعة منروفيا ومجموعة برازافيل ومجموعة الدار البيضاء)، فمجموعة الدار البيضاء تسعى إلى الاستقلال وعدم الانحياز على عكس المجموعتين الأخريين الأكثر اعتدالاً، وتجلى ذلك في قبول حكومة الجزائر في مجموعة الدار البيضاء ورفض قبولها في المجموعتين الأخريين، وكان لابد من تنازلات لتحقيق وحدة أفريقيا، وإن اقتضى ذلك تجاوز رغبة الدول الاستعمارية التي أرادت تأسيس مجموعات من دول تضم مستعمراتها السابقة، وإذ صدقت النوايا لحدٍ ما في تجاوز العراقيل ولدت منظمة الوحدة الأفريقية لكي تحقق حلمًا أفريقيًا شاملاً.

وبعد جهود أفريقية مبعثرة ومتكررة لتنسيق العمل الأفريقي في سبيل إنشاء منظمة قارية تضم كل دول القارة وصلت هذه الجهود إلى غاياتها في 15 / 5 / 1963 حين اجتمع وزراء خارجية ثلاثين دولة أفريقية (5)، في عاصمة أثيوبيا (أديس أبابا) حيث جهز الوزراء بعد مناقشات ودراسات مشروعًا عرض على مؤتمر الرؤساء الذي أنعقد في الفترة من 22 إلى 25 / 5 / 1963 والذي انتهى بالإعلان عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد كانت الفترة التي ولدت فيها المنظمة حافلة بالاستقلال والتحرر

على المستوى الأفريقي، وكانت حركة عدم الانحياز تلعب دورًا مهمًا في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وكان أعضاؤها يتزايدون وهم في مجملهم دول من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت الحرب الباردة في أوجها بين المعسكرين الشرقي والغربي[1].

ورغم الصعوبات التي واجهتها فإنها أنجزت أهدافها الرئيسية التي وردت بالميثاق، ومن أهم هذه الأهداف:

- تصفية الاستعمار التقليدي في القارة، وقد تحقق هذا الهدف على نحو كامل بفضل جهود شعوب القارة وحركات تحريرها وحكوماتها، سواء فرادى أو من خلال آليات المنظمة وأهمها (لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا)، وهي لجنة مستقلة كانت مهمتها تتلخص في تنسيق المعونات لحركات التحرير الوطني، وحينما انتهت مهمة التحرير والاستقلال انتهت مهمة اللجنة ذاتها في أواخر عام 1994.
- مكافحة التمييز العنصري ومقاومة نظم حكم الأقلية البيضاء في منطقة الجنوب الأفريقي. وقد أنجز هذا الهدف أيضًا بعد التحول السياسي الذي حدث في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي عام 1980) والتحول السياسي في جنوب أفريقيا من نظام الآبارتهيد(نظام الفصل العنصري) إلى نظام الحكم الديمقراطي حيث تحكم الأغلبية الأفريقية السوداء الآن منذ عام 1994.
- أرست المنظمة قواعد لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء خاصة نزاعات الحدود حيث أقرت مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار عند الاستقلال، وكذلك مبدأ عدم الاعتراف بالحركات الانفصالية في سياق الحروب الأهلية. كما سعت منذ عام 1993 لبناء آلية لمنع وإدارة

(1) البشير على الكوت، المصدر السابق.

وتسوية النزاعات تركزت جهودها المتواضعة على مجال الدبلوماسية الوقائية أكثر من معالجة الأزمات[1].

- التنسيق الاقتصادي: فقد ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية؛ وذلك بسبب المصالح المشتركة والظروف المتقاربة التي خلقها الاستعمار بين دول القارة، وظهور تخوف لدى هذه الدول بعد الاستقلال من مواجهة عقبات التنمية الاقتصادية، وقد وصل عدد هذه التكتلات إلى حوالي 14 تكتلاً، بعضها يسعى إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، والبعض الآخر يهدف إلى إقامة مشروعات مشتركة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولتوحيد جهود هذه التكتلات ودمجها معًا فقد أنشئت "الجماعة الاقتصادية الأفريقية" في إطار "منظمة الوحدة الأفريقية"، وتعتبر هذه الجماعة أكبر وأشمل اتفاقية تعقد في هذا الإطار، حيث وقّعت عليها 54 دولة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبوجا وذلك في يونيو 1991، ودخلت الاتفاقية حيِّز التنفيذ في إبريل 1993.

وسعت الجماعة إلى تحقيق عدد من الأهداف السياسية، أهمها: تعزيز وضع التجمعات الاقتصادية الأفريقية القائمة بهدف الوصول إلى الاندماج الاقتصادى الكامل بينها، ووضع سياسات تجارية موحَّدة تجاه الغير، وإنشاء تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأفريقية، والعمل على إزالة العوائق أمام حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[2].

---

(1) خالد حنفي، نهاية المنظمة ومولد الاتحاد الأفريقي، إسلام أون لاين.نت/9-7-2001 http://www.islamonline.net/Arabic/news/2001-07/09/Article18.shtml

(2) علي الدين عبد الرحمن، لجنة الوساطة تفشل في حل النزاعات والدول تفضل التعاون مع الغرب _ الأمم الأفريقية.. اتحاد بلا وحدة، موقع إسلام _ ون لاين، 2001/7/14.
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/07/article6.shtml

ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، فقد عانت المنظمة، وغيرها من منظمات العمل المشترك في القارة الإفريقية من العديد من التحديات، التي انعكست على معدلات التعاون والوحدة بين دول القارة، وخاصة بين دول الشمال الأفريقي العربية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن بين هذه الإشكاليات:

1- **غياب التنسيق:** فهناك تعدد في القنوات والمستويات والمبادرات مع عدم وجود تنسيق فى صورة مؤسسية، وعدم وجود ترتيبات وأولويات ملزمة تتكيف مع متطلبات كل مرحله فى البيئات الدولية والإقليمية منذ عام 1945 حتى اليوم، يضاف إلى هذا عدم وجود قاعدة بيانات عما حدث وصدر من قرارات، وعما جرى من خطوات تنفيذية مالية واقتصادية وثقافية واجتماعية... الخ.

2- **غياب وعدم تحديد المنظومة الفكرية للتعاون:** فقد بدأ تاريخ العلاقات المتبادلة على أساس العروبة، والأمة العربية، والقومية العربية فى إطار التمسك بوجود الدول العربية المستقلة. في مقابل أفكار الزنوجة والأفريقانية، ثم ظهر على الجانب العربى عمل التيارات والمفاهيم الإسلامية والثقافية العربية الإسلامية. وكانت النتائج هى التداخل بين المفهوم العربى والمفهوم الإسلامى، والاختلاف فى ترتيب أولويات العمل والتعاون طبقا لأولوية أى من المفهومين.

كما نشطت أحزاب سياسية عربية فى حياة الأقليات العربية الموجودة فى إفريقيا، وهذا أوجد مشكلات وتعقيدات فى العلاقات المتبادلة بين الطرفين العربى والإفريقى، وأوجد رد فعل إفريقى على المستوى الدينى المسيحى، وعلى المستوى الثقافى واللغوى الحكومى الأوربى والأمريكى.

3- **المتغيرات العالمية والإقليمية:** فقد ظهرت دعوات التحول

الديموقراطى وأولويات التعاون مع السياسة الأمريكية وحلف شمال الأطلسى، ودعوات لمفاهيم جديدة عن التنمية الإفريقية، مع تغيير جذرى فى البنية الاقتصادية للدول، كما تغيرت أولويات الأهداف الأوربية والأمريكية فى الدول الإفريقية، وظهرت سياسات لدول آسيوية فى الشرق الأقصى، ودخلت مجالات العلاقات مع أفريقيا دول مثل البرازيل وكندا... الخ[1].

وظهر تغيير فى أسس وشكل التجمعات الإفريقية الفرعية، كانتهاء اتفاقية لومى وسريان اتفاقية كوتونو عام 2000، ومنتدى التعاون التجارى الاقتصادى لدول أفريقيا جنوب الصحراء تأسيسا على إقرار قانون النمو والفرص الاقتصادية الأمريكية عام 2000، ورابطة دول المحيط الهندى، وارتباطات واتفاقيات ثنائية فى مجالات المعونات والاستثمار والمعونة الفنية بين دول آسيوية ودول أفريقية متنوعة.

وظهور ترتيبات جديدة بشأن إنشاء أسواق مشتركة ومناطق جمركية واحدة فى مجال عمل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية، مثل سادك وإيكواس وكوميسا وتجمع دول الساحل والصحراء، وعدد من المنظمات النقدية والجمركية التى تجمع دول فرانكوفون فى غرب أفريقيا وفى وسط إفريقيا مع فرنسا.

وكذلك التوجه الإفريقى العام بعد إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقى بديلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، وإعلان المبادرة الإفريقية للتنمية، مثل خطة ماب التى تبنتها جنوب أفريقيا، وخطة أوميجا التى تبنتها السنغال. و الاتفاق بين هاتين المجموعتين من الدول على إدماج الخطتين للتوصل إلى مبادرة أفريقية

---

(1) د. حمدى عبد الرحمن حسن، **إفريقيا والعولمة**، القاهرة،أعمال المؤتمر السنوى الأول للدراسات المصرية الإفريقية، فبراير، 2004، ص 453 ـ 457.

واحدة، وقد حدث هذا فى مؤتمرات عقدت فى السنغال وفى نيجيريا فى عام 2001، باسم المبادرة الإفريقية الجديدة فى مجالات التنمية على المستوى القارى، والتى سميت فيما بعد بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد".

4- **التغيير فى المفاهيم والالتزامات العسكرية الأجنبية:** حيث تقوم سياسات الدول الأوربية والأمريكية على أساس التدخل العسكرى أو التعاون العسكرى لحفظ السلام الإفريقى، وهذا يرتب التزامات عسكرية واقتصادية وفنية فى الدول الإفريقية، انعكست على مستوي تفاعلاتها، وعلي فاعلية منظماتها.

5- **التغيير فى مفاهيم وأدوات التنافس الثقافى والمعونة الفنية:** أحدثت الثورة التكنولوجية فى وسائل الاتصال والتعليم نتائج واسعة وعميقة فى مجالات نشر وتعليم اللغات الأوربية، وتكونت منظمات أمريكية وأوربية للعمل فى هذه المجالات الثقافية والتعليمية والإعلامية، كما أن العديد منها منظمات غير حكومية.

6- **التغيير فى تراكيب النخب الحاكمة فى إفريقيا:** ليس فقط على مستوى الأشخاص والأسماء، إنما أيضا فى المفاهيم التى تعلنها هذه النخب والقيادات. فالنخب والقيادات التى تعاملت مع الجانب العربى منذ منتصف القرن العشرين وخلال فترة الحرب الباردة أصبحت غير موجودة، وما تبقى منها صار غير فاعل فى السياسة الخارجية الإفريقية، كما أن موازين القوى والدور المؤثر للدول الإفريقية فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الفرعية قد تغير، وظهرت أدوار وطموحات وخطط جديدة لتنظيم وترتيب العلاقات الإفريقية داخل هذه المنظمات [1].

---

(1) د. حمدى عبد الرحمن حسن، **إفريقيا والعولمة**، مصدر سابق، ص 453 ـ 457.

وسعيًا نحو التغلب على هذه التحديات، برز الدور الليبي في الـــدعوة لمستوي أعلي من المؤسسية في العلاقات الأفريقية، وبرزت الجهود الحثيثة لتفعيل خطوات الوحدة الأفريقية، ونقلها إلى مستوي أكثر طموحًـــا فكانـــت الدعوة للاتحاد الأفريقي.

المطلب الثاني

الاتــحـــاد الأفــريــقـــي

لم تكن ولادة الاتحاد الأفريقي مفاجأة، أو عملاً جاء من فراغ بل كان حصيلة لجهود مختلفة وتقييمًا لمرحلة قاربت الأربعة عقود من عمر منظمة الوحدة الأفريقية واستجابة لطموح أفريقي شعبي ورســمي لتطــوير آليــات التكامل والتعاون الأفريقي، وتعود أولى الخطوات إلى قرار القمة الأفريقيــة سنة 1979 التي وافقت على إنشاء لجنة مهمتها مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بغرض تطوير مؤسساتها وآلياتها وبما يواكب التغيرات الأفريقيــة والدولية خاصة بعد تحقيق المنظمة لهدف التحرير والاستقلال إلا أن اللجنــة المذكورة لم تحقق الغرض المطلوب حتى بعد مضي 20 سنة (1999) .

حتي جاءت فكرة الاتحاد الأفريقي، والتي تبنتها الجماهيرية، ودعمهــا الدور الشخصي الذي لعبه قائد الثورة العقيد معمر القذافي في المناداة بهــذا الاتحاد حتى الإعلان عنه في قمة سرت (1999/9/9) رغــم أن المــشروع الأصلي المقدم من الجماهيرية (الولايات المتحدة الأفريقية) هو أكثر طموحًا من مشروع الاتحاد الأفريقي .

وجاءت الدعوة لتشكيل الاتحاد الأفريقي، أمام إخفاق منظمة الوحــدة الأفريقية في بعض القضايا ومنها، قضية التنمية، حيث ركزت المنظمة جل جهودها على مسألة تحرير القارة من الاستعمار والعنصرية، إلا أنها فــشلت في تبني برنامج للتنمية، مما دعاها إلى أن توكل الأنشطة التنمويــة للأمــم المتحدة أو إلى المنظمات الإقليمية الفرعية في القــارة مثــل الأيكــواس أو السادك .

كما فشلت المنظمة في خلق مشاركة شعبية ضمن آلياتها ومؤسساتها وخاصة العجز عن خلق برلمان أفريقي وهو ما حاولت اتفاقية أبوجا (1991) أن تعالجه ولكن لم يكتب لها النجاح، هذا بجانب الفشل في معالجة قضايا الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين وغيرها .

ومن هنا جاء الاتحاد الأفريقي، ليشكل خطوة نحو الأمام إلى التعاون والتكامل، وليعكس حرص الأفارقة على تطوير مؤسسات وآليات التعاون بينهم [1].

وفكرة أو مشروع الاتحاد الأفريقي (African Union)، التي ترجمت في أبريل 2001 إلى إطار مؤسسي قانوني، لا يمكن النظر إليها على أنها فقط ثمرة لجهود بعض المفكرين والقادة الأفارقة المحدثين، وإنما باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لفكرة الوحدة الأفريقية التي ظلت تراود الكثيرين على امتداد القارة، خلال المرحلة السابقة على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، والتي لم تخب جهودها حتى بعد إنشاء هذه المنظمة الأخيرة .

وتعتبر نقطة بداية إنشاء الاتحاد، موافقة القمة الإفريقية (1979)، على تشكيل لجنة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تحديث مؤسساتها وتطوير آلياتها، بما يتواكب والتطورات المستجدة على الصعيدين الدولي العالمي والدولي الإفريقي، وكان الدافع وراء طرح فكرة التعديل هذه، متمثلاً في الاقتناع بحقيقة أن المنظمة الإفريقية القارية قد اطلعت بالدور المنوط بها منذ إنشائها، سواء فيما يتعلق بقضايا التحرير الوطني الإفريقي أو فيما يتصل ببناء بنية تحتية مهمة للتكامل الإفريقي الإقليمي، أو فيما يخص بلورة موقف إفريقي موحد أو متجانس إزاء القضايا العالمية المطروحة وخاصة داخل الأمم المتحدة.

---

(1) البشير على الكوت، منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، مصدر سابق.

ومع أن اللجنة المذكورة لم تتمكن طيلة الفترة الممتدة بين عام 1979، 1999 من إنجاز الهدف الأصلي الذي أنشئت من أجله ألا وهو تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أنها لم تكن بعيدة عن العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت على صعيد تعزيز العمل الإفريقي المشترك منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومنها على وجه الخصوص: انعقاد قمة لاجوس الاقتصادية لعام 1980، وقمة أبوجا عام 1991 التي أسفرت عن إنشاء ما سمى بالجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

على أن الخطوة الأهم على طريق إنشاء الاتحاد الإفريقي، هي تلك التي جاءت في إطار قمة الجزائر الإفريقية التي انعقدت خلال الفترة من 12 – 14 يوليو 1999، حيث اتفق المشاركون في القمة على قبول الدعوة التي وجهها العقيد معمر القذافي، لاستضافة مؤتمر قمة إفريقي استثنائي يعقد خصيصًا للبحث في سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية والارتقاء بمستوى أدائها، بما يتناسب والتطورات الراهنة في النظام الدولي. وقد انعقدت هذه القمة في سرت، والتي اعتبرت القمة الرابعة في ترتيب مؤتمرات القمة الإفريقية الاستثنائية، وصدر عنها في ختامها ما سمي "إعلان سرت" في 9 سبتمبر (الفاتح) 1999، وطبقًا لما تضمنه الإعلان، فقد أعلن المشاركون عن عزمهم التوصل إلى إطار مؤسسي جديد للعمل الإفريقي للمشترك، أطلق عليه الاتحاد الإفريقي، يستفيد من التجارب الإفريقية السابقة عليه، وبخاصة تجربتا منظمة الوحدة الإفريقية المنشأة وفقًا لأحكام معاهدة أبوجا عام 1991.

وتأسيسًا على ذلك، بادرت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى

---

(1) د. أحمد الرشيدي، الاتحاد الأفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية، حول أفريقيا والعولمة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 12-2002/2/14، مجلة دراس ـ ـ ات، طرابلس، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002).

إعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي لهذا الاتحاد الجديد وهو المشروع الذي تمت دراسته بعمق من جانب الخبراء والمتخصصين، ثم اعتمدت صياغته النهائية في مؤتمر قمة لومي (توجو)، القمة الإفريقية السادسة والثلاثون، التي انعقدت في 11 يوليو 2000، بعد أن وقعت عليه في ذلك الحين 27 دولة إفريقية .

أما عن الخطوة الرسمية لإعلان قيام الاتحاد الإفريقي، فقد جاءت من خلال مؤتمر القمة الإفريقي الاستثنائي الخامس الذي عقد في مدينة سرت الليبية يومي 1 – 2 مارس (الربيع) 2001، بمبادرة أخرى من الحكومة والقيادة في ليبيا، وقد نص في الاتفاق المنشئ على دخول هذا الاتحاد إلى حيز التنفيذ، بعد تصديق ثلثي عدد الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، أي 36 دولة من إجمالي 53 عضوًا في المنظمة، وهو ما تحقق بالفعل في 6 إبريل 2001 بإيداع جمهورية نيجيريا الاتحادية تصديقها على هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية . وبحصول هذا التصديق من جانب جمهورية نيجيريا، دخل مشروع الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ من الناحية القانونية، وليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية.

ويرتبط هذا التوجه بجملة التحديات التي باتت تواجه الدول الإفريقية على وجه العموم، والتي فرضت بإلحاح ضرورة التفكير في آليات جديدة تتمتع بقدر كاف من المرونة والفعالية بما يمكنها من الارتقاء بالعمل الإفريقي المشترك من أجل التصدي لهذه التحديات.

وبجانب التحديات النابعة من معطيات البيئة الدولية العالمية، فإن هناك العديد من التحديات النابعة من واقع البيئة الإفريقية ذاتها، وظهور أنواع جديدة من المشكلات، على نحو يكاد يفوق قدرة منظمة الوحدة الإفريقية بوضعها الراهن، كان من بين الأسباب المهمة وراء التفكير في إعادة النظر

في الإطار التنظيمي القائم للعلاقات الإفريقية – الإفريقية، وتطويره بما يستجيب لهذه التحديات[1].

وقد جاء في ديباجة الاتحاد الأفريقي تأكيده على الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الأفريقية من خلال أهدافها ودور المؤسسين لها، كما يعكس القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في ديباجته الاستجابة للتطورات العالمية والتكيف مع التغيرات التي يشهدها العالم مما يضع أهدافًا جديدة لهذا الاتحاد غير تلك التي تجاوزها الزمن والخاصة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار المباشر الذي كان الهّم الأول للقارة الأفريقية غداة إنشاء المنظمة عام 1963، كما حددته ديباجة ميثاقها والمادة الثانية منه، فالأهداف الجديدة هي التصدي للتحديات المتعددة على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية وحل النزاعات[2].

وقد اكتسبت القمة الإفريقية السابعة والثلاثون التي تمّ عقدها في لوساكا عاصمة زامبيا في الفترة من 9 – 11 يوليو 2001م أهمية خاصة، حيث دشنت الميلاد الرسمي للاتحاد الإفريقي الجديد الذي كتبت له شهادة الميلاد الرسمية في السادس والعشرين من مايو 2001م بعد تصديق ثلثي دول القارة (36 دولة من إجمالي 53) على الميثاق التأسيسي له، وجاءت هذه القمة كنقطة تلاق بين القديم والجديد، أو بمعنى آخر: تقييم أداء المنظمة خلال العام المنصرم من خلال تقرير الأمين العام من ناحية، واستكمال عملية البناء في الكيان الجديد الذي لم تكتمل أركانه بعد من ناحية أخرى، فقد شهدت:

- اعتماد تقرير فريق العمل الإفريقي في نيويورك بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، واقتراح إفريقيا تخصيص عضوين دائمين لها في المجلس؛

---

(1) د. أحمد الرشيدي، الاتحاد الأفريقي .. مصدر سابق.

(2) البشير على الكوت، منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي مصدر سابق.

حيث أحيطت القمة علمًا، وقررت أن يستمر فريق العمل في مفاوضاته مع الأمم المتحدة؛ لبحث العديد من النقاط، أبرزها: المطالبة بتوسيع العضوية الإفريقية في المجلس، فضلاً عن باقي القضايا المتعلقة بأسلوب التناوب ذاته، وكيفية اختيار الدول في حالة الموافقة على الاقتراح، على أن يتم عرض ما تم التوصل إليه في القمة القادمة بجنوب إفريقيا.

- قررت القمة عدم التمديد للأمين العام الحالي للمنظمة السيد "سالم أحمد سالم" (تنزانيا)، الذي تبوأ منصبه هذا منذ عام 1989م، وحدث نوع من الإجماع على وزير خارجية "كوت ديفوار" السابق "عمارا عيسى"، الذي سيُكلف بالإشراف على المرحلة الانتقالية (تحول المنظمة إلى الاتحاد) ومدتها عام على الأقل، على أن تنظر لجنة الاتحاد الإفريقي (التي لم تتشكل حتى الآن، وتمثل الأمانة العامة للمنظمة) في عملية التجديد له بعد ذلك.

- حثّ الدول الأعضاء التي لم تصدق على القانون التأسيسي للاتحاد على سرعة التصديق عليه (يبلغ عدد هذه الدول 8 دول، في حين صدقت عليه 45 دولة).

- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وهو مجلس استشاري مثل البرلمان الإفريقي، وتتسع عضويته لتضم الجمعيات الأهلية، فضلاً عن النخبة المثقفة في القارة، وتختلف نسبة التمثيل بحسب الثقل النسبي لكل دولة.

- اعتبار الجهاز المركزي لمنع وتسوية النزاعات في القارة، والذي استحدثته المنظمة في القارة عام 1993م، أحد أجهزة الاتحاد الإفريقي الجديد، مع مناشدة الدول التصديق على إنشاء البرلمان الإفريقي.

- تفويض الأمين العام الجديد في إجراء المشاورات الضرورية مع الدول

الأعضاء بهدف وضع تفاصيل أجهزة الاتحاد، ووضع لوائحها الداخلية، ومتابعة ممارستها الفعلية لسلطاتها، وكذلك تفويضه في إعادة النظر في برامج وآليات الأمانة العامة للمنظمة، وإدخال التعديلات اللازمة عليها؛ لكي تتمكن من إدارة العمل خلال الفترة الانتقالية، ولحين تشكيل لجنة الاتحاد الجديد التي تماثل الأمانة العامة للمنظمة.

- انتقال ملكية أصول منظمة الوحدة إلى الاتحاد الجديد، وتفويض الأمين العام في ذلك، فضلاً عن مراجعة الاتفاقات بين المنظمة والدول الأخرى، بما في ذلك دولة المقر (إثيوبيا)، كما أجازت للأمانة العامة مواصلة استخدام شعار المنظمة ونشيدها وعَلَمها، لحين انتهاء الأمانة العامة الجديدة للاتحاد، من مراجعة ذلك، وإدخال التعديلات اللازمة عليها[1].

إلا أن هذه القرارات ترد عليها العديد من التحفظات، من بينها:

- **عدم اكتمال الهيكل التأسيسي للاتحاد:** فرئاسة الاتحاد (التي تعد الهيكل الرئيسي وتتكون من رؤساء الدول والحكومات) لم يتم تشكيلها، فضلاً عن أن هناك صعوبات تواجه تشكيلها، لم يتم حسمها، ومن ذلك موقف الرؤساء الذين وصلوا إلى الحكم بطريق غير شرعي، فوفقًا للقرار الذي تم اتخاذه في قمة "إفريقيا - أوربا"، التي تم عقدها في القاهرة (إبريل 2000م)، فإنه من المفترض ألا يشارك هؤلاء أساسًا في مؤتمرات القمة، ولكن لم يطبق هذا القرار في القمة الأخيرة؛ لأنه سيزرع بذور الخلاف في وقت تتركز فيه الجهود على إعلان الوحدة.

---

(1) بدر حسن شافعي، قمة لوساكا.. الاتحاد الإفريقي يخرج إلى النور، موقع إسلام أون لاين.نت،

.2001/7/15 http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/07/article10.shtml

- **الخلاف حول برلمان عموم إفريقيا:** فيما يتعلق بنسب تمثيل الدول فيه، وإقرار مبدأ التمثيل المتساوي لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات على غير رغبة الدول الكبرى كنيجريا وجنوب إفريقيا ومصر، لم يتم تشكيله حتى الآن، بل إن بعض الدول لم تصادق عليه، وبالرغم من أن صلاحياته استشارية فإن عدم تشكيله حتى الآن يطرح تساؤلاً خاصًّا بأسلوب التوصل إلى صيغة توفيقية في المستقبل بشأن القضايا التي ستعرض عليه[1].

وأمام هذه الملاحظات سعت القمم التالية، العادية والاستثنائية، إلى وضع الأسس والأطر النظرية والعملية للكيان الجديد، وفي قمة أديس أبابا (يوليو 2004) طرحت خطة عمل تمثل تحركا عمليا استراتيجيا لتفعيل أجهزة الاتحاد في الفترة ما بين يوليو 2004 وحتي 2007، وتحمل خطة العمل اسم "من الرؤية إلى العمل: التحديات الرئيسية حتي عام2007"، وتبدأ الخطة بالتأكيد على أن التحول من منظمة وحدة افريقية إلى اتحاد أفريقي يضع القارة في مفترق طرق تاريخي، خاصة أن الاتحاد قد حدد عام2025 موعدا للدخول في مرحلة أفريقيا موحدة متكاملة يسودها العدل والسلام والاعتماد المتبادل، وهي القيم التي تتيح لشعوب القارة الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية.

وحددت خطة العمل عددا من التحديات التي تواجه تكامل القارة، من بينها:

- ضعف التكامل في الموارد، وهو ما يتطلب تطوير بنية أساسية مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، وتخفيف إجراءات السفر والانتقال عبر القارة بالإضافة إلى مضاعفة تبادل المعرفة من خلال

---

(1) بدر حسن شافعي، المصدر السابق.

التعاون بين الجامعات ومراكز البحث، والتي يؤدي غيابها ونقصها إلى صعوبة التواصل بين الشعوب سواء على صعيد الأفكار أو التجارة.

- ضعف الإمكانات البشرية والمادية لمفوضية الاتحاد والتي تعد المحرك الرئيسي له في سبيل تحقيق التكامل القاري.

- تعدد التجمعات الاقتصادية تحت الإقليمية، والتي من بين سلبياتها استحالة التوفيق بين أهداف هذه التجمعات وبين الأهداف القارية، واستحالة التخطيط طويل المدى على المستوى القاري، والتنافس الذي يضعف السعي من اجل أهداف مشتركة، فهذا التنافس يؤدي إلى تناقضات تؤدي بدورها إلى ما يسمى إجهاد المانحين الدوليين، كما أن تلك التجمعات بما لها من أجهزة إدارية وفنية تؤدي إلى مزيد من الأعباء المالية على الدول الأعضاء[1].

إلا أن الخطة التي طرحتها القمة، كانت محلاً للعديد من الملاحظات، منها:

- إن الاتحاد قد وضع تكلفة مبدئية لتنفيذ هذه الخطة التي تستمر ثلاث سنوات تقدر بـ1,7 مليار دولار، أي بتكلفة سنوية تبلغ571 مليون دولار، فإذا ما علمنا أنه من بين القضايا التي كانت مثار خلافات شديدة خلال قمة أديس أبابا، محاولة إقناع الدول الأكثر إسهاما في ميزانية الاتحاد رفع الميزانية، فإن من شبه المستحيل أن تطيق الدول الأعضاء توفير تلك الميزانية[2]، وبالتالي يصبح الشركاء الدوليون للإتحاد

---

(1) يحيى غانم، أديس أبابا... قمة التحول من الرؤى إلى الواقع!، الأهرام، القاهرة، عدد 42939، الثلاثاء 2004/6/29.

(2) يذكر أن خمس دول افريقية فقط تقوم بسداد 40% من ميزانية الاتحاد وهي: ليبيا ومصر وجنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا، في حين تقوم بقية الدول بسداد حصص متفاوتة كل حسب إمكاناته.

الإفريقي هم البديل المنطقي لدول القارة المنهكة اقتصاديا إلا أن التحول إلى الجهات الدولية المانحة ليس بالسهولة التي قد يتصورها البعض.

وبناء على التقدير الذي وضعه الاتحاد لتكلفة أول ثلاث سنوات للخطة، فإن تكلفة التنفيذ حتي هذا التاريخ ستتجاوز الـ20 مليار دولار، وهو مبلغ من السهل أن تعد به الجهات الدولية المانحة، إلا أنه من الصعب الالتزام به.

- إنه بالرغم من انه تم الانتهاء من تأسيس خمسة أجهزة مهمة من أجهزة الاتحاد، فإنه يبقي13 جهازا آخر لم تر النور بعد وبالرغم من أن بعضا من الأجهزة التي تم الانتهاء من إنشائها مهمة للغاية، إلا أن البعض الآخر لم ير النور، وتعد أكثر صعوبة في تأسيسها وتفعيلها بالنظر لكلفتها الاقتصادية مثل: البنك المركزي وصندوق النقد وبنك الاستثمار الأفريقي.
- إن العديد من أجهزة الاتحاد قد تم تصميمها كأجهزة تتعامل مع بيئة ديمقراطية، لا تسودها أنظمة تتراوح صعودا وهبوطا ما بين ديمقراطية وديكتاتورية وإذا سلمنا بأن ما يقرب من نصف عدد الدول الأعضاء في الاتحاد تتحرك في المساحة الفاصلة بين ديمقراطية مجتزئة - وبين الديكتاتورية المطلقة، فهل يمكن أن يوفر ذلك فرصا جيدة لنجاح بعض من تلك الأجهزة المهمة؟! وهل يمكن أن تقود أجهزة ديمقراطية لاتحاد قاري مسيرة بناء الديمقراطية في عدد من دول غير ديمقراطية يضمها الاتحاد، أم انه ينبغي استكمال البناء الديمقراطي في هذه الدول، قبل أن تقوم هذه الأجهزة الديمقراطية؟!

فمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بحكم تعامله مع الصراعات في القارة، فإنه يجب عليه أن يتخذ - في بعض الأحيان -

قرارات بالتدخل العسكري في دول أعضاء هذا المجلس يضم في عضويته15 دولة افريقية، بعضها لا يمكن القول بان أنظمتها الحاكمة ديمقراطية، كما أنها تعاني من اضطرابات داخلية قد تستدعي التدخل العسكري من جانب المجلس في بعض الدول الأعضاء به، وهو الأمر الذي سيواجه بمعارضة هذه الدول، فكيف سيمكن التعامل بدون ازدواجية مع تلك المواقف؟!.

- بالرغم من الأهمية القصوي لتأسيس برلمان عموم أفريقيا كقاعدة شعبية للاتحاد الأفريقي، إلا أنه يبقي أن الحديث عن استكمال الثغرات التي شابته مجرد حديث في المطلق، حيث لم يتم تحديد مواعيد دقيقة، كما أن أعضاءه معينون من قبل برلماناتهم الوطنية وليسوا منتخبين للبرلمان الأفريقي انتخابًا مباشرًا، هذا بجانب عدم وجود مؤسسات تشريعية برلمانية بالمعني المتعارف عليه في بعض الدول الأفريقية وهو ما يعني أن الأعضاء المعينين من جانب هذه الدول لا يمثلون سوي حكوماتهم.
- بالرغم من انه حتي بداية أعمال قمة أديس أبابا، تبقت مصادقة15 دولة عضوا على بروتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لاستكمال النصاب اللازم، إلا أنه تقرر تحديد مقر المحكمة وانتخاب القضاة خلال القمة، وهذا التغيير في الإجراءات قصد به تحفيز الدول على سرعة المصادقة على بروتوكول المحكمة.

وخاصة بعد أن أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب من الممارسات اليومية سواء على أيدي بعض الأنظمة، أو على أيدي الطبيعة، لذلك كان من المهم وضوح الجوانب الإجرائية للمحكمة، كالقواعد والمعايير التي سيتخذ على أساسها قرارا بالتعامل مع نظام يقوم بانتهاك حقوق الإنسان ضد شعبه أو ضد قطاعات منه، وتحديد الجهاز الذي سيتخذ هذا القرار، والقواعد الإجرائية التي ستضمن عدم ازدواجية المعايير في هذا الصدد؟[1].

(1) يحيى غانم، أديس أبابا... قمة التحول من الرؤى إلى الواقع!، مصدر سابق.

وإيمانًا بأن ميثاق الاتحاد يحمل في طياته الكثير من الأمل للقارة الأفريقية، حيث أعطى ولأول مرة الشعوب الأفريقية أهمية كبيرة لمشاركتها في حل مشكلات القارة، كما نص ميثاقه على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، وهذا المبدأ سيتم تنشيطه لحل الكثير من المشكلات، كما أن الاتحاد أصبح له حق التدخل في شئون أي دولة عضو في ظل ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الإنسانية، أو إذا طلبت أية دولة تدخل الاتحاد لحسم أي نزاع، كما يسعى الاتحاد إلى التعجيل في تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي من المفترض أن تنتهي عام 2025[1].

فقد طرح البعض عدداً من التوصيات لتفعيل دور الاتحاد، منها:

- دراسة آثار تحرير التجارة في أفريقيا على اقتصاديات الدول الصغيرة والأقل نموًا، ووضع آلية لتعويض هذه الدول؛ وذلك لإزالة تخوفها من عملية تحرير التجارة مع بقية الدول، وتكون آلية التعويض هذه مركزية تحت مظلة الاتحاد الأفريقي الجديد.
- العمل على عقد اتفاقيات مشاركة بين التجمعات الأفريقية وخاصة بين الكوميسا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية الأفريقية، وذلك من أجل التنسيق بين هذه التجمعات في وضع سياسات متكاملة في مجال التجارة والجمارك والاستثمار والضرائب وغيرها.
- التنسيق بين الدول الأعضاء في كل تكتل عند القيام بهيكلة جداول

(1) خالد حنفي، نهاية المنظمة ومولد الاتحاد الأفريقي، إسلام أون لاين.نت/9-7-http://www.islamonline.net/Arabic/news/2001-07/09/Article18.shtml2001

التعريفات الجمركية، سواء بناء على اتفاقيات إنشاء هذه التكتلات أو بناء على برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تقوم بها العديد من الدول، ومراعاة عدم تناقض ذلك مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- قيام التجمعات الأفريقية بالتنسيق فيما بينها للوصول إلى موقف موحَّد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل والمنظمات الاقتصادية الدولية المختصة؛ وذلك ليكون لها صوت مسموع ومؤثر في الترتيبات الاقتصادية الدولية، والبدء في الإعداد لمؤتمر الدوحة الاقتصادي القادم ليكون لها صوت موحَّد ومؤثر في هذا المؤتمر.
- وضع نظام عام داخل الاتحاد الأفريقي الجديد يعاقب الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها تجاه تجمعاتها الإقليمية، وخاصة الوفاء بالالتزامات المالية تجاه موازنة التجمعات، وموازنة الاتحاد الجديد لتوفير التمويل اللازم لمشروعات هذه التجمعات ومنع توقفها، وكذلك بالنسبة للتأخر في الوفاء بتنفيذ خطط تحرير التجارة، وأن يكون العقاب في صورة دفع غرامة كنسبة من الناتج الإجمالي للدولة، وذلك على غرار ما تقرر في ميثاق الاستقرار في الاتحاد الأوربي [1].

(1) علي الدين عبد الرحمن، لجنة الوساطة تفشل في حل النزاعات، مصدر سابق.

المبحث الثاني

الدور الليبي ودعم المشروعات الوحدوية في أفريقيا

في النصف الثاني من مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، تسارعت خطى القيادة الليبية نحو تفعيل جهود الوحدة الأفريقية، استكمالاً للجهود التي قامت بها الجماهيرية، منذ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969[1]، حيث قام العقيد القذافي بزيارة كل من النيجر عام 1997م، ونيجيريا 1997م، وتشاد 1997م، وإلقاء خطبة الجمعة وإمامة المصلين في تلك البلدان، مع مزيد من النشاط لجمعية الدعوة الإسلامية التابعة لليبيا، كما قامت الجماهيرية بتوقيع معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء عام 1998م. ودعت إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية خلال قمة استثنائية عقدت في مدينة سرت عام 1999م لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية، والتي أسفرت عن توصية بإقامة اتحاد أفريقي يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية[2].

ويثير الدور الليبي في دعم جهود الوحدة الأفريقية، عددًا من الأبعاد الأساسية، يمكن تناولها في مطلبين، وذلك على النحو التالي:

---

(2) د. محمود خيرى عيسى، العلاقات العربية الأفريقية ـ دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص 355 ـ 357.

(2) د. محمد عاشور مهدي، بعث الاتحاد المغاربي.. هل تتنكر ليبيا لأفريقيا؟، القاهرة، إسلام أون لاين. نت، 2001/01/27م.

المطلب الأول

الأسس الفكرية للدور الليبي في دعم الوحدة الأفريقية

انطلقت الرؤية الليبية للوحدة الأفريقية من أساسيين رئيسيين:

الأول: نظرية الفضاءات:

طرحت القيادة الليبية هذه النظرية بهدف مواجهة التداعيات السلبية للعولمة والهيمنة الأمريكية الرأسمالية والليبرالية على الشعوب والمجتمعات، وذلك من خلال تكوين فضاءات تتجمع فيها القوة البشرية والمادية، لخلق التوازن المطلوب والتصدى للعولمة، بما يحد من انتهاكات الدول الكبرى للأعراف والقوانين الدولية، ويزيح الظلم والقهر الذى تتعرض له الشعوب النامية من قبل تلك الدول العظمى[1].

حيث يرى العقيد القذافى أن أوربا تشكل مجموعة قائمة بذاتها، ومجالها الحيوى هو الاتحاد الأوربى، لكن روسيا لا تدخل ضمن هذا المجال، وإنما لها مجالها الخاص بها، ويعتبر دول جنوب شرق آسيا مجالا حيويا آخر، وكذلك اليابان والصين وأستراليا ونيوزيلندا، ولكنه يرفض أن تكون الولايات المتحدة مجالا حيويا قائما بذاته، ويحكم عليها بالموت المستقبلى لأنها فى نظره لا تفهم توجهات العصر الجديد وتصر على ثقافة السيطرة[2].

---

(1) خطاب العقيد القذافى فى مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، طرابلس 2004/6/1، ضمن: د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 93 ـ 113.

(2) هانى خلاف، "قراءة فى فكر الأخ العقيد القذافى نحو فضاء عربى أفريقى"، الأهرام، 2000/11/1.

ويرفض العقيد القذافى أن يكون العالم العربى مجالا حيويا قائما بذاته؛ لأن معظم العرب فى نظره يسكنون فى شمال أفريقيا، ومجالهم الحيوى هو القارة الأفريقية وليس التكامل مع الجزء الآسيوى من العالم العربى، ولكنه لا يرفض أن ينضم الجزء الآسيوى من العالم العربى إلى أفريقيا لأنه من الناحية الجغرافية جزء من أفريقيا، وأخدود البحر الأحمر هو ظاهرة تاريخية ولكنها لا تلغى حقيقة أن الجزيرة العربية جزء من القارة الأفريقية.

كما يرى أن المنطقتين العربية والأفريقية تتعرضان لأقصى درجات الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة؛ ولذلك فلابد أن يتحد الفضاءان، ويسقطا كل الحواجز والحدود الوطنية فيما بينهما. ولذلك دعا العرب للانضمام إلى الفضاء الأفريقى لتشكيل الاتحاد العربى الأفريقى[1].

وتفسر هذه النظرية مبادرة الجماهيرية بإنشاء الاتحاد الأفريقى لمواجهة تداعيات العولمة والهيمنة الغربية على أفريقيا، وهو ما عبر عنه العقيد القذافى بقوله: "الاتحاد الأفريقى .. ضرورة للدفاع ضد هيمنة القطب الأوحد وأطماع القوى الاستعمارية السابقة، وأيضا لمواجهة المخاطر المؤكدة والمتوقعة لعملية العولمة بالنسبة للدول الأفريقية بالذات ضمن مجمل دول العالم الثالث"[2].

الثاني: حركة الجامعة الأفريقية:

جاءت دعوة العقيد القذافى إلى اتحاد أفريقى، إحياءً لحركة الجامعة الأفريقية التى برزت فى أواخر القرن التاسع عشر، على يد مثقفين زنوج، ثم تطورت على يد زعماء وطنيين، مثل: "كوامى نكروما، وموديبوكيتا،

(1) محمد عبد الرحمن دياب، "خواطر فى عيد الثورة الليبية"، الأهرام، 2000/9/7.
(2) د. يوسف نور عوض، "القذافى ونظرية الفضاءات"، صحيفة القدس العربى، لندن، 2000/2/6.

وسيكوتورى، وجمال عبد الناصر". ويؤكد العقيد القذافى هذا التواصل التاريخى بقوله: إن مبادرته هى استكمال لجهود زعماء أمثال نكروما وكنياتا لتوحيد أفريقيا، وجعلها أكثر قوة فى مواجهة الاستعمار والغرب[1].

وحاول نكروما البدء بتطبيق أفكاره فى غرب أفريقيا من خلال تكوين الاتحاد الفيدرالى لغرب أفريقيا، حتى يكون نواة للولايات المتحدة الأفريقية، كما نظم نكروما أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة بأكرا 1958، والذى شاركت فيه جميع الدول الأفريقية المستقلة آنذاك بما فيها الدول العربية[2].

وأثمرت هذه الجهود عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 التى سعت للحفاظ على استقلال كل دولة منضمة لها، وفى المؤتمر الأول لها بالقاهرة عام 1964، طرح نكروما مشروع الحكومة القارية إلا أنه تم تأجيل مناقشته إلى مؤتمر أكرا عام 1965، ولكنه لم ير النور بعد الإطاحة بنكروما فى هذا العام[3].

وما طرحه نكروما انتهى إلى الحد الأدنى من التعاون بين الدول الأفريقية الذى تمثل فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وهو ما حدث مع الطرح الليبي، حيث رفض الأفارقة السقف الأعلى، المتمثل فى إقامة الولايات المتحدة الأفريقية، ووافقوا على إنشاء الاتحاد الأفريقى.

---

(1) د. حمدى عبد الرحمن، "قمة لوساكا ومستقبل الاتحاد الأفريقى"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 146، أكتوبر 2001، ص 148.

(2) د. جمال ضلع، "توجهات وجهود نكروما الوحدوية فى إطار حركة الجامعة الأفريقية"، آفاق أفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلد 1، عدد 3، خريف 2000، ص 31.

(3) د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، "دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 93، يوليو 1988، ص 73 ـ 74.

المطلب الثاني

أهداف وأنشطة الجماهيرية لدعم الوحدة الأفريقية

تعددت الأهداف التي سعت الجماهيرية الليبية، إلى تحقيقها، من دعم جهود الوحدة الأفريقية، ولتحقيق هذه الأهداف تعددت الجهود التي بذلتها الجماهيرية، وهو ما يبرز في:

أولاً: الأهداف:

تتمثل أهم الأهداف التي سعت الجماهيرية إلى تحقيقها من فكرة الاتحاد الأفريقي، في:

1- تفعيل الدور الليبي فى القارة الأفريقية؛ من خلال أفكار تتلاءم واحتياجات القارة فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث بدت هناك حاجة ملحة لإصلاح هيكل منظمة الوحدة الأفريقية ليواجه أزمات القارة[1].

2- إعادة تشكيل صورة الجماهيرية في القارة الأفريقية، بوصفها الداعي للسلام والحرية، والتي لن تتحقق إلا من خلال وحدة التوجهات والرؤي، والاتفاق في الأهداف، والسعي المشترك نحو بناء أفريقيا قوية، قادرة على التصدي لما يحاك لها من مخططات من جانب القوى

---

(1) يقول العقيد القذافي عن ذلك: "إن للحرب زمانها، ودورى الآن سلمى؛ فقد ناضلت فى فترة ضد الإمبريالية، غير أننى وجدت فى المقابل مواقف عربية لم تجرؤ أى من دولها على اتخاذ موقف مقارب للموقف الأفريقى خلال أزمة لوكيربى"، أنظر: مجدى عمر، "ليبيا والعقيد القذافى.. خياراتهما الأفريقية مأزق جديد أم مخرج صحيح؟"، صحيفة الاتحاد، الإمارات، عدد 1999/9/1.

الكبري، الساعية في السيطرة على القارة ودولهـــا، والهيمنـــة علـــى مقدراتها، في صور جديدة وأنماط مستحدثة تتفق وعصر العولمة، من الاحتلال والاستعمار [1].

3- محاولة العقيد القذافى، رسم صورة ذهنية شخصية أقرب إلى الزعماء التاريخيين أمثال "كوامى نكروما، وجمـــال عبـــد الناصـــر، وجومـــو كينياتا.." وتزامن هذا مع دوره فى تسوية النزاعات التي شهدتها القارة الأفريقية [2].

4- رد الجميل للدول الأفريقية بسبب موقفها من أزمة لـــوكيربى، فقـــد أصدرت الدول الأفريقية فى قمة واجادوجو 1998، قرارا يقضى بعدم مشروعية الحظر الجوى المفروض على ليبيا؛ وتوافـــدت زيـــارات العديد من المسئولين الرسميين فى الدول الأفريقية إلى ليبيا، متحديـــة هذا الحظر.

5- توثيق الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين ليبيا وأفريقيا، والتي تمثل بيئة مناسبة للدور الإقليمي الذي تسعي الجماهيرية إلى تحقيقه فى أفريقيا [3].

ثانياً: الجهود والأنشطة:

استطاعت الجماهيرية خلال القمة الأفريقية الخامسة والثلاثـــين فـــى الجزائر فى يوليو 1999 إقناع الدول الأفريقية بضرورة إعادة النظـــر فـــى

---

(1) جمعة مهدى الفزانى، المبادرة الليبية بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقى، لقاء القمم، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 2002، ص 94 ـ 102.

(2) سامية بيبرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقى"، السياسة الدوليـــة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 144، أبريل 2001، ص 205 ـ 206.

(3) حوار القذافى مع صحيفة الحياة، 1999/8/27.

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وطرح مشروع وحدوى بديل للمنظمة يكفل لأفريقيا مواجهة التغيرات التي أفرزها النظام العالمى الجديد. وأخذت ليبيا موافقة الدول الأفريقية فى الجزائر على عقد دورة غير عادية فى مدينة سرت الليبية فى سبتمبر 1999 لمناقشة المشروع الليبى للوحدة الاندماجية لأفريقيا(1).

وطرحت الجماهيرية عدة دوافع لإنشاء الاتحاد الأفريقى، هى:

- تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية لتكون أكثر فعالية وتتواكب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحدث داخل القارة وخارجها.
- استلهام المثل التى استرشد بها الآباء المؤسسون للمنظمة والأجيال التى تؤمن بالانتماء الأفريقى، فى تصميمها على تجسيد الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون بين الدول والشعوب الأفريقية.
- استكمال النضال البطولى للشعوب والبلدان الأفريقية خلال القرن الأخير من الألفية الثانية؛ من أجل الاستقلال والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادى، والإنجازات التى حققتها الشعوب والبلدان لتعزيز وترسيخ الوحدة الأفريقية.
- إدراك التحديات التى تواجه القارة وشعوبها وحتمية تعزيز تطلعات الشعوب من جديد لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم فى مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الأيديولوجية والعرقية والقومية.
- التصدى للتحديات ومعالجة الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الجديد فى أفريقيا وفى العالم أجمع على نحو فعال.
- تحقيق طموح الشعوب الأفريقية فى وحدة أكبر وفقا لأهداف ميثاق

---

(1) د. أحمد يوسف القرعى، "هوية الكيان الأفريقى الجديد"، الأهرام، 2002/7/4.

منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، ووضع حد للنزاعات التى تعتبر عقبة رئيسية فى سبيل تنفيذ برامج التنمية والتكامل.

وعرضت الجماهيرية على قمة سرت عام 1999 مشروعين لتحقيق هذه الأهداف، وهما[1]:

- المشروع الأول: هو عمل وحدة أفريقية - أى ولايات متحدة أفريقية - على غرار الولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنى توحيد كامل فى العلاقات الخارجية وهيئات الدولة من ووزارات وقضاء وجيش وغير ذلك، ويكون للولايات المتحدة الأفريقية رئيس يتولى السلطة التنفيذية للاتحاد، ويقر ترشيحه من قبل رؤساء الولايات الأعضاء[2].
- المشروع الثانى: هو ما أطلق عليه "الاتحاد الأفريقى"[3]، ويتضمن إقامة اتحاد أفريقى أشبه بالاتحاد الكونفيدرالى الذى تحتفظ فيه كل دولة بدستورها وقوانينها الخاصة وجيشها وعلاقاتها الخارجية، غير أن لهذا الاتحاد صلاحيات اتخاذ قرارات فى شان قضايا الحرب والسلم وموارد القارة الطبيعية، وهناك برلمان للاتحاد، يضم برلمانات دول الاتحاد، وكذلك يتبع الاتحاد محكمة عليا أفريقية تبت فى النزاعات المختلفة[4].

---

(1) عبد المجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية .. مصدر سابق، ص ص 160 - 163.

(2) د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 29 - 35.

(3) أنظر نص خطاب العقيد القذافى فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة للتحضير للقمة الأفريقية الاستثنائية فى سرت بتاريخ 2004/9/6 فى: د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 29.

(4) أحمد حجاج، "الاتحاد الأفريقى ومنظمة الوحدة الأفريقية: رؤية مقارنة"؛ ضمن د. محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الأفريقية، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2001، ص 92.

وقد رفضت الدول الأفريقية المشروع الأول؛ لأنه يقتضي ضمنيا تنازل الدول الأعضاء فى الولايات المتحدة الأفريقية عن سيادتها، كما اعتبرت بعض الدول مثاليًا وغير قابل للتحقيق [1].

كما أبدت بعض الدول الأفريقية مخاوفها من أن يكون الاتحاد الأفريقى تغطية للدور الليبى الجديد فى أفريقيا، أو هو رد فعل عاطفى للتأييد الأفريقى لليبيا إبان أزمة لوكيربى؛ وهو ما دفع البعض إلى القول بأن الحفاظ على منظمة الوحدة الأفريقية بكل عيوبها أفضل من اتحاد أفريقى قد يلفظ أنفاسه فى أى أزمة محتملة بين ليبيا والدول الأفريقية[2].

أما المشروع الثانى فقد حظى بموافقة أغلبية الدول الأفريقية التى حضرت القمة؛ وذلك لأنه يمثل حلا وسطا يحفظ لها سيادتها[3]، وفى الوقت نفسه يمثل محاولة لتفعيل دور منظمة الوحدة الأفريقية من خلال بنيان جديد بهياكل أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات الأفريقية غير أن الدول الأفريقية طلبت فى قمة سرت 1999 إحالة المشروع الليبى للجنة لإعداد النص النهائى للاتحاد الأفريقى، ليتم عرضه فى القمة رقم 36 بلومى فى يوليو عام 2000[4].

وقد نجحت ليبيا فى إقناع الدول الأفريقية بالتوقيع على القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى فى قمة لومى، ودعت ليبيا إلى قمة غير عادية أخرى فى سرت للتصديق على الميثاق فى مارس 2001. ورغم أن 31 دولة

---

(1) محمد عاشور مهدى، "قمة سرت ومشروع الوحدة الأفريقية.. آفاق الفكرة وقيودها" آفاق أفريقية، المجلد الأول، العدد 3، خريف 2000، ص 158.

(2) محمد عبد الرحمن دياب، "قمة سرت وحلم قيام الولايات المتحدة الأفريقية"، الأهرام، عدد 1999/9/15.

(3) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية، وثيقة إعلان سرت "ليبيا" الدورة غير العادية، 8 ـ 9 سبتمبر 1999.

(4) وثيقة إعلان سرت، ليبيا، الدورة غير العادية، 8 ـ 9 سبتمبر 1999، الأهرام، 2001/4/27.

فقط هى التى صدقت على الميثاق حينما عقدت قمة سرت الثانية، فقد تم إعلان قيام الاتحاد الأفريقى بقرار سياسى اتخذته القمة، وهو ما يكشف عن حجم الجهود التي مارستها الجماهيرية حتى يخرج الاتحاد إلى النور، وقد اكتمل النصاب المطلوب بتوقيع نيجيريا يوم 26 أبريل 2001. وبعد مضى نحو 30 يوما من ذلك أعلن الأمين العام رسميا أنه تم استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقى، وإبلاغ جميع الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية بدخوله حيز التنفيذ، وتقرر أن يحل الاتحاد الأفريقى محل منظمة الوحدة الأفريقية بعد فترة انتقالية، مدتها عام على الأقل[1].

ورغم أن ميثاق الاتحاد الأفريقى لم يمثل كل طموحات القيادة الليبية التى تسعى لعمل ما يسمى بالولايات المتحدة الأفريقية، فإن الجماهيرية اعتبرت إنشاء الاتحاد خطوة، يمكن بعدها تحقيق خطوات أكبر نحو الوحدة الأفريقية المنشودة[2].

وتحقيقًا لهذا الهدف، تعددت الجهود التي قامت بها الجماهيرية، لحشد التأييد اللازم لإنجاح فكرتها، سعيًا نحو خلق أفريقيا الواحدة، ومن بين هذه الجهود:

1- تأكيد العقيد القذافي، فى معظم خطبه منذ عام 1999 على أهمية الاتحاد الأفريقى، مشيرا إلى أن عصر الدولة "الأمة" قد حل محله عصر الكيانات الكبرى القائمة على فكرة عبر القوميات، وإن الاتحاد الأفريقى المقترح لم يعد أمرا اختياريا للدول الأعضاء، وإنما أصبح ضرورة أملتها مقتضيات الدفاع عن المصالح الأفريقية العليا[3]؛ أسوة بما فعلته

---

(1) السفير أحمد حجاج، مصدر سابق، ص 94.

(2) سامية بيبرس، مصدر سابق، ص 209.

(3) محمد الجبالي، الإتحاد الأفريقي والخروج بالقارة من الأزمات، المؤسسة العامة للإعلام، ليبيا.

الدول الأوربية نفسها التى تناست رواسب حروبها البينية السابقة من أجل إيجاد كيان أوربى موحد. وأكد العقيد القذافى أن أفريقيا لا يمكن أن تبنى وحدتها إلا من خلال قيادة جماعية متمثلة فى قادتها الحاليين الذين أخذوا على عاتقهم تحقيق الآمال والطموحات التى رسخها الآباء المؤسسون للوحدة الأفريقية [1].

2- تكثيف العقيد القذافى لزياراته للدول الأفريقية؛ وذلك لإقناعها بأهمية مبادرته، فقد زار الزعيم الليبى قبل قمة لومى فى عام 2000 مباشرة دولا أفريقية منها: بوركينا فاسو، نيجيريا، والنيجر، وأفريقيا الوسطى، وأوغندا، وتوجو. وحرص الزعيم الليبى على أن يؤكد فى هذه الزيارات وكذلك فى قمة لومى نفسها على وحدة مصير الأفارقة، وأن الاتحاد الأفريقى ضرورى للوقوف أمام الهيمنة الاستعمارية فى ظل النظام العالمى الجديد[2].

3- إعلان الجماهيرية قبل قمة لومى رصدها لأكثر من 200 مليون دولار لتمويل (25000) منحة دراسية للطلاب الأفارقة، كما أعلن الزعيم الليبى عن تحمل بلاده لأى دعم مالى مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقى[3].

4- اقتراح القيادة الليبية إرسال ربع مليون ليبى للعيش فى أفريقيا، وإقامة مشاريع بها، والتزوج منها، وقالت: "إنه سيتم تخصيص جزء من عائدات النفط لهذا الغرض؛ بحيث سيحصل كل ليبى يذهب إلى أفريقيا على نحو 400 دولار شهريا". كما دعا الزعيم الليبى فى هذا الإطار الليبيين إلى التواصل الثقافى مع الأفارقة من خلال تعليم اللغات

(1) د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 82.

(2) د. عبد الملك عودة، **"الاتحاد الأفريقى من سرت إلى لوساكا"**، الأهرام، 2003/9/26.

(3) صحيفة الحياة، 2000/7/6.

الأفريقية فى كافة المدارس الليبية، قائلا: "إننا لن ندخل أفريقيا بدون تعلم لغاتها"، مؤكدا على أهمية وضع ذلك ضمن المناهج المدرسية، وإن مستقبل الشباب الليبى يتوقف على فهمه للغات الأفريقية[1].

5- حثت الجماهيرية دول تجمع الساحل والصحراء على تأييد مشروع الاتحاد الأفريقى أثناء اجتماع التجمع فى فبراير 2000 في إنجامينا، بل أن دول التجمع ساعدت العقيد القذافى فى إقناع الدول الأخرى بالمبادرة الليبية؛ الأمر الذى يبدو فى تصريحات رئيس تشاد إدريس ديبى بأن بلاده تسعى لإقناع الدول الأفريقية بضرورة مشروع الاتحاد الأفريقى[2].

6- تحسين صورة الجماهيرية أمام العالم الغربى؛ وهو ما برز من خلال دعوة العقيد القذافى أمام مؤتمر القمة الأوربية الأفريقية (أبريل 2000) لإقامة شراكة حقيقية بين أفريقيا وأوربا، وتجاوز صور التعاون الجزئى التى لا تفيد الدول الأفريقية [3].

7- تعهد الجماهيرية بدفع مستحقات متأخرة على دول أفريقية لدى منظمة الوحدة الأفريقية مثل: الكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وغينيا وبيساو، وليبيريا، وساوتومى، وبرنسيب، وسيشل، والصومال، وقد طبقت على أغلب هذه الدول المواد المنصوص عليها فى الميثاق بشأن العقوبات، مثل: منع المشاركة فى التصويت، ومنع ترشيح مواطنيها فى وظائف الاتحاد وفروعه، وقد دفعت الجماهيرية

---

(1) نص خطاب العقيد القذافى أمام قمة سرت الثانية، 3 مارس 2001، الحياة، 2001/3/3.

(2) محمد عبد الرحمن دياب، "ميثاق الاتحاد الأفريقى الجديد.. وقمة لومى"، الأهرام، 2000/7/27.

(3) د. عبد الملك عودة، "قراءة سياسية فى المؤتمر الأفرو - أوربى أبريل 2000"، آفاق أفريقية، المجلد الأول، العدد الثانى، صيف 2000، ص 114.

نيابة عن بعض هذه الدول جزءا من المستحقات حتى تستطيع المساهمة بإيجابية فى الاجتماعات، خاصة عند التصويت على القرارات التى تؤيدها السياسة الليبية[1].

8- دعوة العقيد القذافى المؤتمرات الشعبية إلى إصدار ميثاق يتعهدون فيه بأن المشروع الأفريقى هو المشروع الرئيسى للأمة الليبية، كما دعاها أيضا إلى أن تمارس سلطاتها؛ بحيث يتفرغ العقيد القذافى لإتمام مشروع الاتحاد الأفريقى؛ باعتبار أن القادة هم الذين ينهضون بالأمور الاستراتيجية، أما الأمور الأخرى فهى إدارية تتولاها المؤتمرات الشعبية فى أنحاء الجماهيرية[2].

ثالثاً: انعكاسات الدعوة للاتحاد الأفريقي على الدور الليبي في أفريقيا:

أدي نجاح الجهود الليبية فى تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقى، إلى العديد من النتائج الإيجابية على الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، من أبرزها:

1- التأكيد على النهج الجديد للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث السعى للعب دور ذى طبيعة سلمية، وتعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمى، وتحقيق الأهداف الرئيسية لهذه السياسة فى القارة من خلال أدوات تتفق والمتغيرات الحادثة فى النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

2- تغليب الاعتبارات المصلحية كأرضية للتكامل بين الدول الأفريقية، وهو ما يعد تغيرا فكريا فى رؤية العقيد القذافى الأيديولوجية التى كانت

---

(1) د. عبد الملك عودة، "تمثيل الأقاليم فى الاتحاد الأفريقى"، الأهرام، 2003/9/24.

(2) خطاب العقيد القذافى فى احتفالات ثورة الفاتح بالعيد الحادى والثلاثين، الحياة، 2000/9/2.

ترتكز على القومية كأساس للتكامل والتوحد؛ بما يعنى أن الأفكار الليبية الوحدوية تجاه أفريقيا تقوم على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة؛ وهو ما يساعد على إنجاح دور الجماهيرية فى المنظمات الأفريقية.

3- أن الدور الجديد للجماهيرية فى القارة الأفريقية، كانت له انعكاساته الإيجابية على رؤية القوى الغربية الكبرى، للتغيرات التى لحقت بالسياسة الخارجية الليبية؛ فبدأت تنظر للجماهيرية نظرة الدولة التى تخضع للشرعية الدولية، والتى يمكن أن تمارس دورا كبيرا فى بناء السلم فى أفريقيا؛ وهو ما يفتح أفق تعاون بين الجانبين بدلا من حالة الصدام التى عانت منها منذ ثورة الفاتح 1969.

4- تعميق الصورة الجديدة للجماهيرية لدى الأفارقة بأنها دولة مرنة ترغب فى السلام، وتستطيع أن تكون فاعلة فى المنظمات الأفريقية دون الاصطدام معها، وهو ما بدأ فى قبول الجماهيرية تغليب منطق السيادة الوطنية على ميثاق الاتحاد الأفريقى؛ وتأكيد نجاح وقدرة الجماهيرية على تطويع أدوات سياستها الخارجية، فى الاتجاه الإيجابى الذى يحقق مصالحها فى القارة الأفريقية [1].

---

(1) خالد حنفى، السياسة الخارجية الليبية، مصدر سابق، ص 189 ـ 202.

الفصـــل الخامس

الدور الإقليمي الليبي
وقضايا التنمية الاقتصادية في أفريقيا

(2005-1990)

أطلق اليونانيون اسم ليبيا على القارة الأفريقية، ولم يعرف لفظ أفريقيا إلا في عهد الرومان، وذلك بعد اكتشاف المنطقة الواقعة بين برقة وموريتانيا، والاسم مشتق من كلمة Aourigha التي تنطق أفاريكا Afarica، وهي تسمية أطلقت على البربر سكان ذلك الإقليم.

وعلى عكس مزاعم المؤرخين الأوربيين بأن أفريقيا قارة مظلمة، وأنها بلا تاريخ، فإن القارة الأفريقية شهدت كشف حفريات الإنسان الأول، وشهدت قيام حضارات قديمة بينما كانت أوربا تحيا في عصر الفوضى، فالحضارة المصرية العريقة التي كانت من أقدم الحضارات الإنسانية هي حضارة أفريقية كان لها اتصالها ببلاد (بونت) في الصومال، كما كانت لها انعكاساتها الحضارية في حضارة (كوش ونباتا) في السودان وحضارة (اكسوم) في الحبشة وفي حضارات بلاد غرب أفريقيا التي عرفت أشغال الحديد في فترة مبكرة وفي أقصى جنوب القارة شهدت أفريقيا حضارة زيمبابوي التي لا تزال أطلالها شاهدًا على مجد قديم.

إلا أن أفريقيا تعد اليوم من أفقر وأضعف قارات العالم رغم ثرواتها الطبيعية وإمكاناتها البشرية، ويعزى ضعفها إلى العزلة المفروضة عليها سياسيًا واقتصاديًا، وإلى ضعف العلاقات الاقتصادية بين دولها، والتي هي نتاج ظروف هيكلية عميقة الجذور وبطيئة التغير، لذا يتجه التبادل الاقتصادي الأفريقي تصديرًا واستيرادًا لأسواق الدول الصناعية المتقدمة بصفة رئيسية معزز بترتيبات مؤسسية وتنظيمية وسياسية راسخة، في حين يبقى الهامش المتاح للتبادل الاقتصادي البيني ضيقًا ومتقلبًا لعدم تمتعه بالترتيبات المؤسسية والتنظيمية المستقرة، كل ذلك يتم في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة والتي أفرزتها التغيرات التي حدثت في النظام الدولي الجديد.

وأمام هذه التحديات وتلك التحولات، تعددت جهود الجماهيرية الليبية لمواجهة أزمات التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، وهو ما يمكن تناوله في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا

المبحث الثاني: الدور الليبي ومواجهة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

المبحث الأول
طبيعة أزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا

تعد القارة الأفريقية من أغنى قارات العالم من حيث ثرواتها الطبيعية، وموارد القوى المتاحة لها، إلا أنها تعاني من العديد من التحديات التي حالت دون الاستغلال الأمثل لهذه المـوارد، ومعاناتهـا مـن مظـاهر التخلـف الاقتصادي، التي انعكست سلبًا على سياسات وخطط التنمية الاقتصادية بها، وهو ما نتناوله على النحو التالي:

المطلب الأول
أسباب ومظاهر التخلف الاقتصادي في أفريقيا

تتعدد أسباب التخلف الاقتصادى فى القارة ، ومن أهمها:

1- **نقص الخبرة الفنية:** فغالبية الدول الأفريقية تنقصها الخبرة اللازمة خاصة بعد التطور السريع فى مختلف المجالات نتيجة التقدم العلمى السريع.

2- **عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية:** فهناك قصور فى رأس المال الذى يمكن استغلاله فى النهضة الاقتصادية وتلجأ الدول الأفريقيـة لعـلاج النقص إلى القروض الأجنبية، وأصبحت هذه القروض عبئا على الدول الأفريقية، أكثر من أن تكون عاملا مساهما فى مشروعات التـصنيع، ويرتبط بذلك سوء استغلال الثروات المتوفرة، فالإنتاج الزراعى، مثلاً، يوجه لمجرد سد الحاجات الغذائية المحلية، وينطبق نفس الشيء علـى ثروات أفريقيا المعدنية، وترتب على هذا الوضع ارتبـاط الاقتـصاد الأفريقى باقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة.

3- **تخلف وسائل النقل والمواصلات:** لم يحرص المستثمرون الأوربيون فى إفريقيا على تدعيم وسائل النقل، إلا على ما يتماشى مع أهدافهم ورغباتهم فى استنزاف ثروات القارة الأفريقية ونهب خيراتها [1].

4- **المشكلات السياسية:** كالحدود والحروب الأهلية الانفصالية والصراعات الإثنية والتدخل الأجنبي والانقلابات العسكرية، وغيرها والتي أعاقت تقدم القارة اقتصاديًا.

5- **اختلالات السياسات الاقتصادية:** فالتنمية الاقتصادية بالقارة الأفريقية، شهدت تقدمًا ضئيلاً في تطبيق الأساليب الحديثة في التحليل الاقتصادي، كما تبنت دول القارة التخطيط الصناعي باعتباره أداة من أدوات السياسة الحكومية استنادا إلى الاعتقاد السائد بأن الخطوة الأولى الطبيعية هي الاتجاه إلى تنمية الإنتاجية الصناعية . ويفسر سبب التخلف في عمليات التخطيط الصناعي الأفريقي أن المدخرات القومية لا تكفي للسير في خطة التنمية، بالإضافة لعدم توافر الأيدي العاملة الماهرة، كما أن تقديرات الاستهلاك والواردات والصادرات ورؤوس الأموال وغير ذلك ليست متوفرة.

5- **تدهور الدخل القومي:** فعلي الرغم من وجود مواد أولية ومواد خام هائلة بالقارة الأفريقية فقد جاء الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأفريقية محدودًا ، فمعدل نمو الناتج الإقليمي لم يتجاوز 1% سنة 1998م، مما يعني تدهورًا في معدل الناتج للفرد بنسبة 107%، ومزيدًا من الانزلاق إلى هوة الفقر بالنسبة لعامة سكان أفريقيا. [2]

(1) إدريس حسن المهدى، **المشكلات التى خلفها الاستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية**، مجلة الدراسات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، عدد 5، يناير 2001، ص 85 – 88.

(2) الأمم المتحدة ، **تقرير عن أفريقيا لعام 1998** ، (أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، 1998م).

6- تفاقم مشكلة الديون: زاد إجمالي ديون القارة الأفريقية الخارجية من 128 مليار دولار عام 1988 م إلى نحو 169 مليار دولار عام 1992م، وزادت نسبة الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 50%، وزادت مقارنة بقيمة صادرات السلع والخدمات من 194% إلى 260% خلال الفترة ذاتها.

فقد ارتفعت ديون أفريقيا الخارجية حتى وصلت إلى 200 مليار دولار وهو ما يمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي و293% من حصيلة الصادرات، ثم ارتفع حجم الديون الخارجية عام 1994 م إلى 280 مليار دولار و320 مليار دولار عام 1998م أي أكثر من ثلثي الناتج المحلي الأفريقي، إضافة إلى خدمة هذه الديون التي تبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي عام 1995[1].

وتكشف مؤشرات الدين عن عدم حدوث أي تغير في طبيعة المعوقات التي فرضها عبء الدين على البلدان الأفريقية خاصة مع سرعة تراكم المتأخرات سنويًا، واتجاه صافي التحولات لتسديد الدين، فقد ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة من 78% في عام 1988م إلى 83% عام 1992م، وإلى 89% عام 1994م و95% عام 1998 .[2]

أما نسبة الدين إلى إيرادات التصدير التي كانت تبلغ 271% عام 1992م فقد وصلت إلى 288%، وازداد حجم متأخرات الفوائد لديون القارة بصورة منتظمة منذ عام 1988، ليرتفع من 13% فقط من الدين قصير الأجل، إلى 45%، وقد أدت التحويلات الصافية السلبية المزمنة لتسديد الدين إلى استمرار استنزاف إيرادات التصدير في أفريقيا على نحو كبير.[3]

---

(1) محمود أبو العينين، "أبعاد أزمة المديونية لأفريقيا"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 93، يوليو 1988، ص 66.

(2) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، م س ذ ، ص83-88 .

(3) http://www.worldbank.org/poverty /wrdpoverty/report

ووفقًا لتقرير البنك الدولي (1994)، فقد ارتفع عدد البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل ذات المديونية المرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء من 27 بلدا عام 1992 إلى 30 بلدًا في عام 1994، ومما يزيد من نسبة حجم الديون الخارجية لأفريقيا السعي لإبرام قروض جديدة لسداد الديون القديمة. وتقدر نسبة الديون الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومات نحو 75% من إجمالي المديونية فقط، وتمثل المديونية الأفريقية 4% من مجموع الديون الخاصة لدول العالم النامي، و15% من إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية.

وتعود أزمة المديونية الخارجية لدول القارة الأفريقية إلى مجموعة متداخلة من العوامل، منها ما هو على المستوى الدولي، والآخر يتعلق بالأوضاع والسياسات المحلية(1):

(أ) **على المستوى الدولي:** ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من 5% إلى 7%، وكذلك الكساد الاقتصادي الدولي، والحماية الجمركية التي لجأت إليها الدول المتقدمة الصناعية، والحواجز الجمركية التي فرضتها الدول الصناعية ضد الصادرات القادمة من أفريقيا، وأيضا تدهور أسعار المواد الأولية من الصادرات الأفريقية، وهروب رأس المال الأجنبي، وتجميد الأرصدة الأفريقية في البنوك الأجنبية.

(ب) أسباب محلية: وتتمثل في ضعف الجهاز الإداري في أغلب دول القارة مما أفقدها القدرة على استخدام القروض بكفاءة، والتخبط في تنفيذ المشروعات، والقصور في التخطيط، وتخلف البيئة الأساسية لعملية التنمية، وضعف نسبة الادخار، والاعتماد الكامل على تصدير المواد الأولية دون محاولة تصنيعها، والكوارث القومية،

---

(1) أحمد طه محمد، "الأبعاد السياسية للشراكة بين أوربا وأفريقيا"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 141، يوليو2000، ص 166.

والحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية المتكررة، وعدم الاستقرار السياسي.

7- **أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا:** تعاني الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بعدم القدرة على الصمود أمام القوى الاقتصادية، وذلك بسبب طبيعة الدولة في أفريقيا. وخاصة أمام ضعف البيروقراطية والمؤسساتية في هذه الدول، فالكثير من الأعمال التي تقوم بها الدولة تم تهميشها تمامًا، مع تصاعد الفعاليات الخاصة وتصاعد آلية الأسواق والشبكات وتفكك و تفتيت السلطة وفقدان سيطرة الدولة على الجانب الاقتصادي وبالتالي لا يمكننا أن نتحدث عن انسحاب الدولة أو اختفائها، بل تحول الدولة اقتصاديًا من مالكة للنشاط، إلى مجرد مشاركة فيه [1].

8- **ضعف القدرة على الاستفادة من الموارد:** القارة الأفريقية ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم2، وتملك دولها خصائص مشتركة إلا أنها تختلف في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية، ويعيش ثلثا سكان القارة الأفريقية على الزراعة، ورغم أنها قارة ضخمة المساحة حيث تبلغ كثافتها السكانية 22 نسمة لكل كيلو متر مربع، إلا أن هذه الكثافة في الأراضي الزراعية تصل إلى 163 نسمة لكل كم^2، ومتوسط معدل الزيادة السكانية في القارة يصل إلى حوالي 2.9 % سنويًا.

ويبلغ نصيب القارة من الناتج العالمي من المعادن الكروم 33% ويوجد في جنوب أفريقيا، ومدغشقر، والسودان، وزيمبابوي، والكوبالت 33%

---

(1) بياتريس أبيو، أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا، محاضرة نظمها المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، بتاريخ 24-6-1370ب و.ر (2002ف).

ويتوفر في الكونغو، وزامبيا، وزيمبابوي، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والماس 95% ويتوفر في الكونغو، وجنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، و غينيا، و زامبيا..الذهب ويبلغ من 50 إلي 65% ويتوفر في غانا،، والكونغو، وغينيا، ومالي، وتنزانيا، وزيمبابوي، والبلاتينيوم ويبلغ 90% ويوجد في جنوب أفريقيا، والجابون، وغانا، واليورانيوم ويبلغ من 20 إلى 25% من الإنتاج العالمي ويوجد في جنوب أفريقيا. والكاكاو ويبلغ 65 % ويوجد فى الجزائر، ومصر، والجماهيرية الليبية، ونيجيريا، وكوت دي فوار، وغينيا، والكاميرون، والكونغو، وغينيا [1].

ويمكن في إطار هذه القدرات التمييز بين:

- **المساحة:** تمتد القارة الأفريقية من المحيط الأطلسي غربًا، إلى البحر الأحمر شرقًا، ومن المحيط الهندي والأطلسي جنوبًا إلى البحر المتوسط شمالاً، ومن حيث المساحة تعد ثاني القارات مساحة بعد آسيا، إذ تزيد مساحتها الكلية على ثلاثين مليون كيلو متر مربع، وتشكل (22 %) من مساحة اليابس. وهي في أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ (7200) كيلو متر مربع، كما يبلغ طولها من أقصى امتداد شمالي لها إلى أقصى جنوبها (8000) كم(2)، وبها حوالي (80%) من مساحة الوطن العربي ويتكون سطح القارة الأفريقية من مجموعة من الهضاب تفصلها الأحواض عن بعضها.

فالصفة الهضبية أهم ما يميز القارة من ناحية التضاريس ذلك أن ثلثي مساحة القارة يزيد ارتفاعه على (400) متر، غير أن الهضاب أكثر اتساعًا في جنوبها عنها في شمالها، أما مناخها فتسوده الظروف المدارية ودون المدارية بسبب موقعها الفلكي، ولا تظهر الظروف المعتدلة والمائلة إلى

---

(1) محمد الجبالي، الإتحاد الأفريقي والخروج بالقارة من الأزمات، المؤسسة العامة للإعلام، ليبيا.

الاعتدال إلا في مواضع محدودة وفي المستويات المرتفعة، إذ يمتد ثلثي مساحة القارة بين المدارين.

- **السكان:** يبلغ عدد سكانها أكثر من (10%) من سكان العالم، وثلثي سكانها من العرب الذين تربطهم روابط تاريخية وثقافية مشتركة، كما تشير الإحصائيات المعلنة والمتوفرة إلى أن القارة الأفريقية تتمتع بإمكانيات مادية كثيرة متمثلة في مواردها الطبيعية الهائلة، فهي القارة البكر التي سيكون لها موقع الصدارة السياسية والاقتصادية مستقبلاً ونظرًا لأهميتها الاقتصادية والسياسية فهي موضع للتنافس الشديد بين الولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن المحاولات الإسرائيلية للتغلغل بها(1).

- **الثروات المعدنية :** تمتلك القارة من الثروات المعدنية حسب الإحصائيات العالمية على: 97% من احتياطي العالم من معدن الكروم، 64% من احتياطي العالم من معدن الذهب، و50% من احتياطي العالم من معدن المنجنيز، و14% من احتياطي العالم من معدن النحاس، و20% من احتياطي العالم من معدن النفط، و20% من احتياطي العالم من معدن اليورانيوم(4)، و31% من الإنتاج العالمي الفوسفات، و86% من الإنتاج العالمي الكوبالت، عدا عن احتياطات الزنك والنيكل والرصاص والماس الهائلة .

- **الموارد الغابية:** أفريقيا غنية بمواردها الغابية، فالغابات تغطي حوالي خمس مساحة القارة، وبذا تكون موردًا لا يستهان به في توفير موارد قيمة للخشب لنمو الكثير من أنواع الأشجار ذات الأخشاب الثمينة، فضلاً عن أهميتها في حماية بعض المناطق الزراعية، بكسر حدة

---

(1) نادية يوسف بن يوسف، ربيعة خليفة الصرماني، الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية، مجلة دراسات، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002).

الرياح فيها، ومساعدتها في تثبيت الكثبان الرملية المتحركة، وفي توفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة إذا أحسن استغلالها[1].

- **الموارد المائية:** تمتلك القارة حوالي (40%) من مساقط المياه الطبيعية في العالم، سواء من الأنهار أو البحيرات، التي تمكنها من توفير القوى الكهربائية اللازمة للصناعة، فضلاً عن الاكتشافات النفطية الحديثة التي تمد القارة بالطاقة المحركة، كما بها أطول أنهار العالم طولاً وهو نهر النيل، وعلى الرغم من أن معظم أنهار أفريقيا تعترضـها الـشلالات والخوانق، والتي تشكل إعاقة للملاحة النهرية الرخيصة، إلا أنها تعـد مصدرًا هامًا من مصادر الحصول على الطاقة الرخيصة خاصة فـي أعالي نهر الكونغو، ونهر سافاجا، ونهر كوتيز بانغولا، وغيرها.

- **المحاصيل الزراعية:** تنتج أفريقيا العديد من المحاصيل الزراعية . مثل: الكاكاو، البن، الفول السوداني، زيت النخيل، السيسال، زيت الزيتـون، المطاط إضافة إلى العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى .

- **الثروة الحيوانية:** القارة غنية بحيوانات الرعي من أغنام وإبل ومـاعز وجاموس وغيرها من حيوانات المراعي الأخـرى، وترجـع القيمـة الاقتصادية لهذه الثروة لما توفره من جلود وأصواف، ومـن الناحيـة الغذائية لما توفره من لحوم وألبان ومنتجاتها.

- **الثروة السمكية:** نظرًا لكثرة المجاري المائية والبحيرات فالقارة غنيـة بمواردها السمكية حيث تعد أنهارها وبحيراتها مسرحًا لأنواع متعـددة من الأسماك، كما أن إمكانيات تكاثرها قرب سواحلها متوفرة لوجـود رصيف قاري يوفر الغذاء للأسماك، ومن ثم يسهم في تكاثرها[2].

---

(1) إدريس حسن المهدى بدر، مصدر سابق، ص 88 – 90.

(2) نادية يوسف بن يوسف، ربيعة خليفة الصرماني، الاتحاد الأفريقي فـي مواجهـة التكـتلات الدولية، مجلة دراسات، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002).

إلا أن هذه الموارد تعاني من سوء استغلالها، نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت على فترات طويلة وعانت منها معظم دول القارة، فظل دورها قاصرًا على مجرد تصدير المواد الخام، ثم سوقًا لجلبها مصنعة من الدول الكبري التي تسيطر على القارة تحت مسميات مختلفة.

المطلب الثاني

جهود التنمية الاقتصادية في القارة

في محاولة من الدول الأفريقية للتغلب على معوقات التنمية الاقتصادية التي تعاني منها، اتجهت نحو إنشاء تجمعات مشتركة، سواء على مستوي أقاليم القارة، أو أوسع نطاقًا لتشمل معظم دول القارة، وفي هذا السياق شهدت أفريقيا محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية وتطوير القديم منها؛ لتصبح ذات طابع اقتصادي، كما تم تطوير منظمة الوحدة الأفريقية لتصبح أكثر فعالية من خلال الاتحاد الأفريقي الذي تم إقراره في قمة "لومي" (يوليو 2000)، وإعلان قيامه في قمة "سرت الثانية" (مارس 2001).

ورغم الآمال التي انعقدت على هذه المنظمات الإقليمية في تقوية اقتصاديات القارة الأفريقية ومركزها التساومي في ظل نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها، فإن هذه المنظمات شهدت تعثرًا، وعدم قدرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والمالية التي تبنتها هذه التجمعات، بينما البعض الآخر شهد تقدمًا نسبيًا لم يتناسب مع الأهداف التي وضعها.

ففي عام 1958، تأسست اللجنة الاقتصادية الأفريقيةECA للأمم المتحدة. كما نشأت أيضًا قبل منظمة الوحدة الأفريقية منظمات إقليمية ذات طابع أيديولوجي وسياسي كمنظمة الدار البيضاء ومنروفيا وبرازافيل، واتسمت التجمعات الإقليمية والقارية في أفريقيا في هذه المرحلة التي امتدت إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة بغلبة الطابع السياسي، ورفض الدول المنضوية في الاتحادات الإقليمية التنازل عن جزء من سلطتها لصالح المنظمة، وكذلك وجود اختلافات أيديولوجية واقتصادية بين دول منظمة الوحدة الأفريقية؛ بسبب التبعية لقوى كبرى متناقضة أيديولوجيًا واقتصاديًا.

وقد أضعفت هذه الخلافات من قدرة المنظمات الأفريقية على تقوية نفوذها في النظام الدولي، غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالي سياسيًا واقتصاديًا على العالم، وتزايد تحرير التجارة عالميًا، بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابع اقتصادي أو ما أسماه البعض "بالإقليمية الجديدة" في كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا.

إلا أن التنظيمات التي ظهرت في أعقاب استقلال الدول الأفريقية، وبعد تكوين منظمة الوحدة الأفريقية، وبصفة خاصة تلك التي تأسست بعد نهاية الحرب الباردة، اتسمت بالعدد من الخصائص التي ساهمت في الحد من تفاقم أزمات القارة الاقتصادية، ومن بين هذه الخصائص: سعة السوق التي تضم دور المنظمة؛ مما يؤدي إلى تحسن الإنتاجية، وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال، وانتشار المعرفة الفنية، وحرية حركة الأفراد، ورأس المال والمصالح، وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أحسن، وتحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء، وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات، وتقليص الاستيراد وبناء شبكة نقل واتصالات، والحصول على قدر كبير من تنويع الإنتاج، وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة، وتحسين المركز التساومي تجاه العالم الخارجي.

وقد برز في إطار جهود القارة للتعاون الاقتصادي:

1- إقرار معاهدة "أبوجا" 1991، التي تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي عام 2014، وسوق مشتركة أفريقية عام 2020، وجماعة اقتصادية أفريقية AEC بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية عام 2034، كما تم إقرار الاتحاد الأفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية في قمة "سرت الثانية" في مارس 2001 [1].

---

(1) خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml2001/5/25

2- تفعيل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارًا باسم "كوميسا": ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينيات، عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين – في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي، وصدر عن هذا الاجتماع توصيتان، الأولى: تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة، والثانية: تنص على تشكيل مجلس وزراء مؤقت لهذه الدول يختص بإعداد برامج التعاون الاقتصادي فيما بينها.

وفي العام التالي عُقد المجلس الوزاري أولى اجتماعاته العادية بمدينة أديس أبابا عاصمة إثيوبيا، وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قبل عشر دول هي: بوروندي، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، الصومال، تنزانيا، وزامبيا.

وقد استمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول حتى مارس 1978؛ حيث ظهر تفكير جديد يبحث في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، فقام رؤساء الدول والحكومات الإقليمية بالتوقيع على الاتفاقية المُنشِئة لمنطقة التجارة التفضيلية P.T.A والتي دخلت حيز التنفيذ في 1982/12/30.

وسعت الاتفاقية إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها: تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.، والتعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.، والعمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000. وقد ازداد عدد الدول المنظمة لهذه الاتفاقية الجديدة حتى بلغ 19 دولة عام 1993. ومرة أخرى، وفي إطار التطلعات المستمرة لدفع التكامل الاقتصادي قدمًا إلى الأمام، ثم التوقيع على

المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة للجماعة في 5 نوفمبر 1993 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا، ودخلت حيز التنفيذ في 1994/12/8، حيث عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية الأعضاء في مدينة "ليلينجواي" عاصمة مالاوي يومي 7 - 8 ديسمبر عام 1994.

وتحدد الهدف العام لإنشاء السوق في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال محورين:

- داخلي وهو خاص بالاعتماد على الذات في تمويل التنمية، مع تهيئة ظروفها بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000، وإقامة اتحاد جمركي عام 2004؛ تمهيدًا لإنشاء اتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة.

- خارجي: توثيق التعاون بين دول السوق، وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء ليصبح 21 دولة هي (من الشمال إلى الجنوب): مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونجو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، وسوازيلاند[1].

إلا أن هذه الجهود اصطدمت بالعديد من المعوقات، من أبرزها:

(أ) تعتمد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية؛ لذلك تتردد كثيرًا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها، في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة؛ لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام.

---

(1) بدر حسن شافعي، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article17.shtml2001/5/19

(ب) التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الأفريقية، وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد، ويؤدي إلى نشوب مشكلة في اقتسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

(ج) انعكاسات برامج "الإصلاح الاقتصادي" السلبية، فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج المطبقة في أفريقيا تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي، خاصة وأنها ذات توجه وطني وتهدف لزيادة فورية في الصادرات؛ مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التي تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة، وهو ما يؤثر سلبًا على جهودها الإقليمية للتعاون.

(د) إن برامج الإصلاح الاقتصادي، المطبقة في البلدان الإفريقية تفتقر إلى الانسجام الإقليمي، فتحرير التجارة يفتح الباب أمام الواردات الرخيصة، وهو ما يضرّ بالصناعات الأفريقية الهشة، ويهدد أيضًا بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي، كما أن تقليل الإنفاق العام يؤثر على خطط التنمية الإقليمية وعلى قدرة المواطنين الشرائية، ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي.

(هـ) ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات؛ فهناك دول توجد في ثلاثة تجمعات، وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة.

(و) التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب، وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها؛ ولذا تسعى كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد

الأوربي مثلاً، وهو ما يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية(1).

(ز) تعدد العقبات السياسية والاقتصادية التي تواجه الكوميسا، ومن أهمها:

- ميراث العداء التاريخي بين بعض الدول فالإقليم يموج بالصراعات السياسية، سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية، أو بسبب النزاعات الحدودية، و هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك

- عدم وجود آلية إقليمية على مستوى الجماعة لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أو دول التجمع الجنوب إفريقي (السادك)؛ إذ إن وجود هذه الآلية قد يكون عاملاً هامًا في إشاعة الطمأنينة بين الدول الأعضاء بدلاً من الاكتفاء بعمليات الشجب والإدانة أو العمل فقط من خلال هيئة مكتب القمة الذي يقتصر على إصدار البيانات.

- صعوبات النقل: إذ يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه (البري – البحري – الجوي) بين معظم دول السوق، في حين تتركز اتصالات معظم الدول الأعضاء مع الدول المستعمرة السابقة، كما أن عملية النقل لا بد أن تتم عبر المواني والمطارات الأوربية، الأمر الذي يساهم في زيادة تكلفة السلعة من ناحية أو فسادها من ناحية ثانية.

- مشكلة العملة؛ إذ تعاني الدول الإفريقية كلها تقريبًا ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية

---

(1) خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml2001/5/25

متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوربا، فضلاً عن عدم وجود نظم فعّالة لضمان الصادرات، ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يُعدّ خطوة هامة في هذا الطريق، لكن المشكلة أن البنك لا يزال في مهده.

- غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة؛ مما يصيب القطاع الخاص بحالة من الإحباط أو عدم اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن(1).

وأمام إدراك الجماهيرية الليبية لهذه الصعوبات وتلك التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، تعددت جهودها لمساعدة الدول الأفريقية، على تنمية مواردها والاستفادة من مقدراتها.

---

(1) بدر حسن شافعي، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article17.shtml2001/5/19

المبحث الثاني

الدور الليبي وأزمات التنمية الاقتصادية في أفريقيا

كان العامل الاقتصادى عائقًا فى مسيرة التعاون العربى الإفريقى، حيث وضع قيودا على مسيرة هذا التعاون، فالتنسيق كان غائبا أو شبه غائب. وإن اتخذت فى عام 1980 إجراءات لاستراتيجية مشتركة للعمل الاقتصادى العربى الإفريقى، وذلك عندما اعتمد مؤتمر القمة العربى فى عمان خلال نوفمبر 1980 استراتيجية تهدف للعمل المشترك بين الجامعة العربية والدول الإفريقية.

وقد ارتبط بهذه العوامل وجود تصورات سلبية بين الدول وبعضها البعض، فالدول العربية المانحة، وخاصة الخليجية تفضل الدول الإفريقية العربية، والدول العربية الغنية في أفريقيا، كانت توجه مساعداتها للدول الإسلامية في القارة، هذا بجانب أن الشركات الغربية وبيوت الخبرة التى تولت كثيرا من المشروعات التنموية فى إفريقيا، استعانت بأموال عربية، حتى بدت الأموال العربية وكأنها تدار من خلال وكالات غربية ولصالحها، ولاسيما مع ازدهار الشركات متعددة الجنسية وفى إطارها[1].

لقد بدأ الدعم المالى العربى للدول الأفريقية منذ بداية السبعينيات، وذلك لتحفيز هذه الدول على قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما كانت حرب أكتوبر 1973، إيذانا ببدء صندوق خاص لمساعدة الدول الأفريقية التى أضيرت من ارتفاع أسعار النفط، وذلك بالحصول على قروض مالية عاجلة، وأنشئ الصندوق برأسمال قدره 200 مليون دولار، رفع فيما بعد إلى 400 مليون

(1) د. حمدى عبد الرحمن حسن، إفريقيا والعولمة، القاهرة،أعمال المؤتمر السنوى الأول للدراسات المصرية الإفريقية، فبراير، 2004، ص 464 – 466.

دولار، وأدمج هذا الصندوق بعد 1976، فى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، ثم أنشئ الصندوق العربى للعون الفنى لأفريقيا برأسمال قدره 15 مليون دولار، ووصل فيما بعد إلى 25 مليون دولار، تختص بالمعونات الفنية دون المالية.

وشهدت فترتا الستينيات والسبعينيات إنشاء عدة صناديق عربية قامت بالدعم المالى والفنى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، ومنها الصندوق الكويتى 1961، وصندوق أبو ظبى 1971، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا 1973، والصندوق السعودى 1974، والصندوق العراقى 1974، وبنك التنمية الإسلامى 1975.

وتدفق العون العربى لأفريقيا من خلال هذه المؤسسات، فوصلت التزامات المعونات الإنمائية من البلدان العربية المصدرة للنفط للدول الأفريقية فى الفترة من بين 1973 - 1981 إلى حوالى (3451.88) مليون دولار، فيما بلغت تعهدات المعونات الإنمائية من المؤسسات العربية إلى البلدان الأفريقية (35279.05) مليون دولار فى الفترة من 1973ـ1981[1]، إلا أن تدفق المعونات شهد هبوطا فى النصف الثانى من الثمانينيات مع انخفاض أسعار البترول ؛ وهو ما جعل المعونات تنخفض من 171 مليون دولار عام 1986 إلى 65 مليون دولار عام 1999[2].

وترد على المعونات العربية لأفريقيا عدة ملاحظات، منها :

1- تدفق الجزء الأعظم من هذه المعونات من خلال قنوات ثنائية؛ فقد بلغ

---

(1) د. عطا الحسن البحطانى، **"الأبعاد السياسية للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية والأفريقية، الرأسمال العربى فى غرب أفريقيا"**، فى د. إجلال رأفت "محرر"، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 334.

(2) د. عبد العزيز الشربينى، **"العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية"**، فى د. إجلال رأفت، مرجع سابق، ص355.

حجم الالتزامات العربية الثنائية للدول الأفريقية فى الفترة من 1973–1981 نحو (2.4) مليار دولار أى حوالى 70% من الالتزامات الكلية، بينما لم يقدم المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وبنك التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الأفريقى سوى 471 مليون دولار فقط، والباقى من مؤسسات دولية أخرى مثل البنك الإسلامى، وهذا يعنى أن المؤسسات التى أنشئت لدعم الحوار العربى الأفريقى لم تسيطر إلا على حوالى 12% من المعونة المقدمة.

2– اقتصرت المساعدات العربية لأفريقيا فى مجال الزراعة على المساعدات المالية، ولم تقدم مساعدات فنية عربية لأفريقيا سوى تلك التى قدمتها مصر، وهنا تجدر المقارنة بين التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا عن طريق المساعدات الفنية وبين العون المالى العربى المحدود. كما اقتصرت المساعدات العربية المخصصة لمشروعات معينة على التمويل فى حين تقوم شركات أجنبية بعملية التنفيذ، وعلى سبيل المثال عندما مولت السعودية طريقا طوله (120 كم) وسط جبال بوروندى أطلق عليه أسم الصين لأن الشركات الصينية هى التى تولت التنفيذ.

3– إعطاء الأولوية فى توزيع المساعدات العربية للدول الأفريقية الإسلامية أو ذات الأغلبية المسلمة مثل السنغال ومالى وغينيا والنيجر وتنزانيا وأوغندا، وقد تلقت الدول الست الآنفة الذكر (3057.4) مليون دولار من إجمالى المساعدات العربية لأفريقيا البالغة (8190.7) مليون دولار خلال الفترة من 1975–1983، أى بما يوازى 37.3% من إجمالى المساعدات العربية لأفريقيا فى الفترة المذكورة، فى حين أن هذه الدول لا تمثل سوى 16.7% من عدد سكان الدول الأفريقية غير العربية باستثناء جنوب أفريقيا.

كذلك كان هناك دعم وتفضيل للدول الموالية للغرب مثل كينيا والكونغو الديمقراطية اللتين تلقيا فى الفترة من 1970–1983 نحو (387.3) مليون دولار و(359.6) مليون دولار على الترتيب، فى حين أن المساعدات التى قدمت لدولة مثل إثيوبيا كانت هزيلة إذ لم تتجاوز 22.9 مليون دولار فى الفترة نفسها[1].

وكانت المحصلة تراجع حركة التعاون العربى الإفريقى، وضعف العمل الجماعى، وإن ظلت بل نمت فى بعض الحالات العلاقات الثنائية فوق المستوى الجماعى، وطغت المؤسسات المالية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات على مستوى عمليات القروض والمنح العربية سواء من خلال عمليات المصرف العربى أو غيره.. حتى بات مظهر التعاون العربى الإفريقى وبخاصة فى المجال الاقتصادى محدودًا.

وأمام هذا التحدي تعددت جهود الجماهيرية، لدعم التنمية الاقتصادية في القارة، ويمكن التمييز في إطار هذه الجهود، بين مستويين، الثنائي، والجماعي والذي يمثل تجمع الساحل والصحراء أبرز مظاهره.

---

(1) د. حمدى عبد الرحمن، "العرب وأفريقيا..رؤية اقتصادية"
http://www.aljazeer.net/in-depth/arabic-african-relations/2002/8/8-18-3.htm

المطلب الأول

مظاهر الدعم الليبي للاقتصاديات الأفريقية

تعددت مظاهر التعاون والدعم الاقتصادي الذي قدمته الجماهيرية الليبية لدول القارة الأفريقية، وبرز في إطار هذه التعاون اعتماد الجماهيرية على القروض والمساعدات الاقتصادية، بشكل مكثف فى سياستها الخارجية تجاه الدول الأفريقية، بعد ثورة الفاتح، فقد بلغت قيمة القروض التى قدمتها ليبيا إلى الدول الأفريقية (189) مليون دولار خلال الفترة من 1970 – 1979، إضافة إلى تقديم (11.1) مليون طن من النفط الخام كقروض إلى ثلاث دول افريقية (هى موزمبيق، تنزانيا، غانا) وبلغت تكلفتها (228.5) مليون دولار، كما تم منح 11 قرضا خلال فترة الثمانينيات بمبلغ (228) مليون دولار، منها (182.5) كقروض نفطية.

كما أبرمت الجماهيرية العديد من الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع الاقتصادى مع الدول الأفريقية؛ فقد أقامت الشركة العربية للاستثمارات الخارجية (إحدى كبرى الشركات الحكومية الليبية) "26 شركة" فى الفترة من عام 70–1979 فى عدد من الدول الأفريقية، وتنوعت استثمارات هذه الشركات فى قطاعات مختلفة منها الزراعة والطرق وغيرها. واعتبرت ليبيا أن هذه الشراكة بديل عن احتكارات "الإمبريالية الغربية" التى تسببت فى مديونيات للدول الأفريقية وعمقت من تبعية تلك الدول للغرب[1].

إلا أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجماهيرية، فإنه لا تتوافر بيانات حول المساعدات الليبية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، غير

(1) د. صبحى قنوص، وآخرون ، مصدر سابق، ص 179 – 180.

أنه من الثابت أن ليبيا لم تعد تشترط فى مساعداتها أو قروضها العداء للغرب، بل دعم أهدافها الجديدة فى أفريقيا مثل تعزيز الوحدة الأفريقية، فقبل قمة "لومى" أعلنت القيادة الليبية رصدها لأكثر من 200 مليون دولار لتمويل (25000) منحة دراسية للطلاب الأفارقة، كما أعلن الزعيم الليبى عن تحمل بلاده لأى دعم مالى مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقى[1].

كما بدأت ليبيا فى إعلاء منطق الشراكة الاقتصادية على المساعدات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات الليبية فى أفريقيا إلى 1.2 بليون دولار، كما أن عدد المشاريع التى ينوى الليبيون الاستثمار فيها فى مختلف دول القارة وصل إلى (2082) مشروعا، من بينها 245 مشروعا تبلغ قيمة استثماراتها 98 مليون دولار، دخلت حيز التنفيذ[2].

وبجانب العلاقات الثنائية، حرصت الجماهيرية على دعم التجمعات الاقتصادية التي تم تأسيسها بين دول القارة، إقليمية كانت أو شاملة، ومن ذلك:

- الجماعة الاقتصادية الأفريقية: وتعتبر أكبر وأشمل اتفاقية تعقد فى إطار العمل الاقتصادى الأفريقى المشترك حيث وقعت عليها 54 دولة فى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبوجا فى يونيو 1991، ودخلت الاتفاقية حيِّز التنفيذ فى إبريل 1993.

وسعت الجماعة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية أهمها: تعزيز وضع التجمعات الاقتصادية الأفريقية القائمة بهدف الوصول إلى الاندماج الاقتصادى الكامل بينها، والعمل على وضع سياسات تجارية موحَّدة تجاه الغير، وإنشاء تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأفريقية، مع العمل على

---

(1) صحيفة الحياة، 2000/7/6.

(2) خالد حنفى على، "أزمة لوكيربى..التأثير الداخلى والخارجى على ليبيا"،
http://www.aljazeera.net/in-depth/lockerbie-crisis/2003/8/8-24-10.htm.

إزالة العوائق أمام حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[1].

- السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (كوميسا): ظهرت الكوميسا كامتداد لمنطقة التجارة التفضيلية (PTA) Preferential Trade Area التى أنشئت عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ فى 30/ 9/ 1982، ونتيجة للنجاح الذى حققته هذه الاتفاقية، قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينها وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA، وتم توقيع الاتفاقية فى 1994/12/8. وتضم دول الكوميسا 20 دولة أفريقية بعد انسحاب تنزانيا عام 2000 لانضمامها إلى الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقى (السادك) منها 13 دولة تصنف ضمن تقارير البنك الدولى على إنها دول أقل نموًا، حيث يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 410 دولارًا سنويًا .

ومن أهم الأهداف التى تسعى الكوميسا إلى تحقيقها: تعزيز التنمية المشتركة بين كافة الدول الأعضاء، وتبنى سياسات من شأنها العمل على رفع مستوى شعوب دول التجمع، العمل على خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلى والأجنبى، تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء، إنشاء منطقة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء عام 2004.

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS): تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة فى مايو عام 1975، وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ فى نوفمبر عام 1976، وانضمت دولة الرأس الأخضر إلى

---

(1) نصر القفاص، حكاية مبادرة نيباد من الألف إلى الياء: معركة التنمية الدائمة في أفريقيا انطلقت من لوزاكا، الأهرام، عدد 43085، 2004/11/22 .

الجماعة عام 1977، وقد قامت نيجيريا بدور رئيسى فى تكوين الجماعة إذ قامت بمساع إقليمية لإقناع الدول بالانضمام لهذه المنطقة حيث قامت بتقديم الدعم المعنوى (الدبلوماسي) والمادى (المنح والقروض والمعونات) للدول الأكثر فقرًا فى الإقليم، وتهدف الجماعة إلى تحقيق التعاون والتنمية الزراعية فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى بخاصة فى مجال الصناعة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، العمل على تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول، تقوية العلاقات بين الدول ككل فى إطار التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية.

- الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقى (سادك): أحدث التجمعات الاقتصادية الوليدة وأقواها على المستويين السياسى والاقتصادى، حيث تم الإعلان عن قيام التجمع فى أغسطس عام 1992، والذى جاء امتدادًا لمؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى (SADCC) والذى تم الإعلان عنه فى قمة أروشا بتنزانيا عام 1979.

ويهدف التجمع إلى: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى ومحاربة الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة من خلال تحقيق التكامل الإقليمي، العمل على الربط بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.وقد دفعت جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول الإقليم، فقامت بالعمل على توقيع اتفاق التجارة بين الأعضاء فى 25 يناير 2000، وبدأ تنفيذه فى سبتمبر 2000، والذى يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول السادك[1].

إلا أن هذه التجمعات، تعاني من العديد من جوانب الضعف والقصور، منها:

---

(1) عمر راشد، ما الذى تفعله التجمعات الاقتصادية الأفريقية ؟، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2005.

- ما زال العديد من الدول الأعضاء يرتبط بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وهو ما يؤثر على علاقاتها بالدول الأفريقية الأخرى، وخاصة التي لا تتفق معها في الاتجاه السياسي، إلى جانب ذلك يلاحظ أن عددا من الدول الإفريقية أخذت تتجه بعلاقاتها ناحية الشرق، وهذا في النهاية يؤثر على سياسة المنظمة وعلى إنجاز أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.
- من زاوية الإطار المؤسسي فإن أغلب أجهزة المنظمة قد تعثرت في القيام بدورها وكانت إنجازات البعض الآخر محدودة جدًّا؛ فعلى سبيل المثال ما زال هناك العديد من الصراعات والخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، ولم تنجح لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم في التغلب على هذه المشاكل.
- ما زال هناك قلة في عدد الأعضاء الذين يلتزمون بالخطوط الإرشادية للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وهذه الدول تتفاوت من حيث ما أحرزته من تقدم في مجال التعاون وتحقيق التكامل فيما بينها ووضع السياسات التي تدفع نحو مزيد من التعاون، وفي نفس الوقت ما زالت القنوات الرسمية للاتصال بين التكتلات الإقليمية الأفريقية ومنظمة العمل الأفريقية لا تعمل بصورة جيدة وخاصة في النواحي الاقتصادية.
- إن الجماعة الاقتصادية الأفريقية لم تضع إطارًا أو نظامًا يعالج التزامات الدول الأفريقية الأعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي تجاه تجمع آخر منضمة إليه؛ ومثالاً على ذلك حالة السودان أو مصر فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا في نفس الوقت هما عضوان في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثَمَّ يمكن أن تكون هذه الدول معبرًا للسلع من أحد التجمعات إلى الآخر؛ لذلك يجب أن يعالج هذا

الموضوع على مستوى القارة ككل وبصورة دقيقة من خلال الاتحـــاد الجديد[1].

وقد كانت هذه السلبيات دافعًا للقيادة الليبية للبحث عن إطار اقتصادي أكثر فاعلية لدعم جهود التنمية الاقتصادية بين دول القـــارة، فكـــان تجمـــع الساحل والصحراء.

(1) علي الدين عبد الرحمن، مصدر سابق.

المطلب الثاني

الدور الليبي في إطار تجمع الساحل والصحراء

دعت إليه الجماهيرية أملاً فى تحقيق التكامل الاقتصادى والسياسى والثقافى بين دوله، وقد أعلن عن تكوينه فى ليبيا فى فبراير1998، وفى ختام أعمال القمة الأفريقية التشاورية التى شاركت فيها - بالإضافة إلى ليبيا - كل من السودان - تشاد - النيجر - مالى - بوركينافاسو، تم اختيار القذافى رئيسا لهذا التجمع بالإجماع؛ كما تم اختيار ليبيا للأمانة العامة - بصفة مؤقتة - ومنذ ذلك الحين وليبيا تسعى للعب دور نشط فى هذا التجمع، بل قامت بدفع بعض المتأخرات التى على أعضائه لمنظمة الوحدة للمشاركة فى التصويت فى قمة سرت الأخيرة.

كما سعت ليبيا إلى توسيع نطاق عضوية هذا التجمع؛ بحيث لا يقتصر على دول وسط وغرب أفريقيا فقط، وإنما يمتد ليشمل دولا أخرى، فتم قبول أرتيريا "منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا" وأفريقيا الوسطى(1).

ثم جاءت القمة الثانية للتجمع، والتى عقدت فى تشاد فى الخامس من فبراير 1999 لتكريس العلاقات الاقتصادية بتعاون أمنى وثيق؛ إذ تبنت القمة ميثاقا أمنيا بين دول التجمع يقضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة، علاوة على مد يد العون لأية دولة عضو تتعرض لاعتداء خارجى، وفى هذه القمة أيضا تمت الموافقة على ضم ثلاث دول أخرى هى: جيبوتى "القرن الأفريقى" السنغال - جامبيا، ثم اتسعت العضوية بعد ذلك وخاصة

(1) عبدالمجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 160 - 163.

خلال السنوات الأربع التالية لتشمل ثماني عشرة دولة هم الآن أعضاء هـذا التجمع، فانضم لاحقًا كل من: تونس، المغرب، مصر، وجيبـوتي، غامبيـا، نيجيريا، الصومال، توجو، بنين.(1)

ويمكن تناول الدور الليبي في تأسيس التجمع وفق الأبعاد التالية:

أولاً: المرتكزات الاستراتيجية:

(أ) الجانب السياسي:

السعي وراء تكوين إطار سياسي واحد يضم الدول المعنية، ومراعـاة الخصوصيات المتعلقة بالسيادة الوطنية لكل قطر قدر الإمكان، والتواجد في مراكز اتخاذ القرار السياسي في الأقطار المعنية من أجل التـصديق علـى الصيغة النهائية للمعاهدة وبالأخص الجمعيات الوطنية والتشريعية... إلـخ، والسعي من أجل إيجاد اعتراف دولي وعالمي بالتجمع من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ومنظمة الدول الإسلامية، وكذلك ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية ودعمها مع احترام حقوق الإنسان حسب ما جاء في المواثيق الدولية(2).

(ب) الجانب الاقتصادي:

- **ما يتعلق بدول الساحل:** دعم جهود الدول الصحراوية المحتاجـة فـي سبيل إيصال المواد التموينية الضرورية إلى المواطن بأسعار مدعومـة

---

(1) محمد عبد الرحمن دياب، بعد ثلاثين عامًا على الفاتح، توجهات ليبية جديدة تجاه النظـام العـالمي الجديد جريدة الاتحاد الاماراتية، (الامارات العربية المتحدة : بتاريخ 1999/9/15 م) ص.11

(2) د. عبد الملك عودة و د. أحمد الرشيدي : "تجمع دول الساحل والـصحراء " (القـاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات أفريقية، عدد 1، أغـسطس 2001م)، ص 97 .

لتخفيف وطأة النقص الغذائي، وإظهار الصبغة الإنسانية للتجمع، ولكسب مصداقية وتأييد شعبي له ، والإسراع في تنفيذ شبكة من المواصلات البرية (الطرق المعبدة والسكك الحديدية) لشعوب المنطقة، ليس من أجل النشاط التجاري فحسب بل من أجل الاتصال الثقافي والفكري والاجتماعي، إذ إن مثل هذه الشبكة بمثابة الشرايين التي تغذي الجسم باللازم، وإيجاد منافذ بحرية لصالح الدول التي ليس لها منافذ لتسهيل عملية الاتصال التجاري والنقل.

وكذلك تخصيص جزء من منتج الدول الساحلية وتصديره للدول الصحراوية، وبالأخص المحتاجة منها إلى جانب إيجاد أسواق لها فيها، وإقامة مشروعات استثمارية وتجارية في الدول الصحراوية، والبحث والتنقيب عن النفط والمعادن في مناطق الدول الصحراوية، والكشف عن الأماكن الأثرية وتطويرها والتشجيع على السياحة فيها، والتخفيف من القيود الجمركية لصالح عمليات النقل والحركة التجارية، تنظيم معارض للصناعات الحديثة والتقليدية من أجل تشجيع الجهد المحلي.

- **ما يتعلق بدول الصحراء:** تزويد دول الساحل بالمنتج الزراعي كالقطن والكاكاو والفول... إلخ، والحيواني كالإبل والماشية... إلخ، والمعدني للتخفيف من الاعتماد على الدول الأخرى، وتزويد دول الساحل بأيدٍ عاملة ماهرة وغير ماهرة للتخفيف من عبء البطالة، وتسخير الأماكن الصالحة للاستزراع في الصحراء لإقامة مشروعات زراعية واستثمارية.

وكذلك إقامة مشروعات زراعية صغيرة خاصة في القرى والأرياف الأفريقية، وبالأخص في المناطق النائية التي في طريقها إلى التهجير؛ وذلك من أجل التشجيع على عملية التخفيف من ظاهرة الزحام في المدن، ومحاولة

وقف التصحر الذي تتعرض له المناطق الواقعة في الصحراء الكبرى عن طريق إقامة حملات للتشجير وحفر الآبار فيها[1].

(ج) الجانب الاجتماعي والثقافي :

التشجيع على التنقل بحرية بين أبناء هذه الدول، وتنظيم حملات لإعادة الالتقاء بين القبائل المزدوجة (الحدودية)، وكسر القيود الاجتماعية والثقافية التي تحول دون التلاحم والتزاوج بين أبناء هذه الدول، وفتح مراكز للتوعية الصحية للأسر، وبالأخص في الأماكن الريفية والصحراوية، من أجل القضاء على الأمراض المستوطنة مثل الملاريا والكوليرا والإيدز وغيرها من الأمراض التي تفتك بأبناء هذه الدول، وفتح مراكز لرياض الأطفال وبناء مدارس أساسية للبدء في توصيل المبادئ والقيم الأساسية، وتوضيح أهمية التكامل والوحدة بوصفها ضرورات يسعى هذا التجمع وغيره من التنظيمات لتوصيلها إلى الأجيال القادمة حتى تؤمن بضرورتها وأهميتها بالنسبة للقارة حاليًا ومستقبليًا، ووضع مناهج أساسية، وتكوين مراكز ثقافية وفكرية، والتشجيع على القيام بالدراسات والأبحاث العلمية والإصدارات الدورية كالصحف والمجلات من أجل إبراز أهمية هذا التجمع وضرورته، وتطوير اللغات الأفريقية، والتشجيع على التكلم بها، ووضعها ضمن المناهج الدراسية الأساسية كلغة الهوسا، والسواحيلية والماندي كوسيلة للتواصل الفكري والثقافي، وبناء جامعات ومراكز بحثية باسم هذا التجمع. [2]

---

(1) د. يوسف نور عوض، القذافي ونظرة الفضاءات، مجلة القدس العربي (لندن : دار القدس العربي بتاريخ 2000/2/6 م) ص 9.

(2) جريدة الفجر الجديد، الوحدة الأفريقية، العدد 9096، بتاريخ 1998/11/8 م، ص 3 .

ثانيًا: محددات دور تجمع دول الساحل والصحراء:

تتعدد الاعتبارات التي تحكم دور التجمع، ومن ذلك [1]:

- أن المعاهدة الموقعة عمل تاريخي كبير تدخل به البلدان الموقعة عليه القرن الحادي والعشرين وهي أكثر اطمئنانًا على مستقبلها ومستقبل شعوبها في عصر الأقوياء الذي لا يُعترف فيه بالكيانات الصغيرة.

- تكمن الأهمية الرئيسية في جدوى السواحل والأنهار الجارية خلالها وليس الأراضي الفسيحة فقط التي تدخل الآن نطاق أولويات الاهتمام السياسي، وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية بسبب ذلك.

- الموقف السياسي الموحد والنهج المتحرر من القيود والتبعية، وهو ما يعني التركيز عليه أكثر من أي وقت مضى.

- النظر للتجمع على أنه قوة إقليمية هائلة، بين العديد من الدول، التي تربط الأصالة والجذور والتمسك بها بين أبنائها، فأصلها واحد، وامتدادها وعمقها واحد ومتجانس، وروابطها الاجتماعية أزلية ولم تتشوه في فترات الاستعمار والتغييب.

- إن هذه الدول تضمها وحدة جغرافية واحدة، بل إن منطقة جنوب الصحراء بكاملها والتي تمتد من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي لم تعرف التجزئة والتشرذم اللذين تعرفهما الآن بعد حقبة الاستعمار الأوربي خلال القرنين الماضيين، والتطورات التاريخية في دول هذا التجمع هي عبارة عن تطور وتوالي تحركات المجموعات البشرية التي تسكن هذه المنطقة، ووجود مجموعات تسكن في أكثر من دولة من دول

---

(1) بدر حسن شافعي، "الساحل والصحراء، الدور الليبي في أفريقيا"، موقع إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية،
http://www.islamionline.net/Arabic/politics/2001/08/artict.e32/htmt.

هذا التجمع، من الأمثلة الدالة على التواصل التاريخي بين شعوب دول الساحل والصحراء، وهناك الكثير من التداخل بين شتى القبائل المكونة لهذه المجموعة في الحدود المشتركة إذ توجد في كل دولة عناصر من دولة أخرى مشتركة في هذا التجمع.[1]

- تطابق ظروف الحياة وأحوال المعيشة سواء في العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية والسياسية أو النبات والحيوان والتضاريس والمناخ بين هذه الدول مما يساعد على الاندماج والانسجام فكريًا ونفسيًا، هذا بجانب وحدة التراث والحاضر والمصير بينها.

ثالثًا: مظاهر دور التجمع:

يمكن اعتبار الميثاق الأمني الذي صدر عن قمة أنجامينا، الخاصة بدول الساحل والصحراء، أحد أبرز الوثائق التي أصدرها التجمع، وبمقتضى هذا الميثاق تلتزم دول التجمع باحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية لجميع الدول الأعضاء، والعمل على تسوية أي نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية، كما تم إصدار تفويض عام من التجمع للعقيد معمر القذافي، مؤسس هذا التجمع، في إجراء ما قد يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التي قد تنشأ في فضاء هذا التجمع، وقد قام العقيد القذافي وبناءً على هذا التفويض بدور بارز في حل أو تسوية أو تهدئة بعض النزاعات التي قامت بين دول التجمع، وجمع الأطراف المتنازعة لطاولة المفاوضات، وقد نجحت جهوده في حل مشكلات الكونغو الديمقراطية، إريتريا، أثيوبيا، الصومال، مشكلة جنوب السودان، وأيضًا الدور الذي قام به لتهدئة الأوضاع الأمنية المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى.[2]

---

(1) محمد عبد اللطيف: **أفريقيا العربية** (طرابلس : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1998م) ص 65.

(2) جمعية الدعوة الإسلامية العالمية : **رحلة القائد الإسلامية**، سجل وثائقي (طرابلس : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، أكتوبر 1998م) ص 60 .

كما قام التجمع ممثلاً بالأمانة العامة وبناء على طلب حكومة النيجر بالمشاركة في مراقبة عملية الانتخابات التي نظمت في أكتوبر من عام 1999م، وأيضًا شاركت الأمانة العامة في حفل تنصيب الرئيس أنافيليكس باناسيا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، والرئيس طانجا محمد رئيس جمهورية النيجر.

وكذلك التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية سواء في أفريقيا أو في العالم، وقد أثمرت هذه الجهود والاتصالات عن إبرام عدد من الاتفاقيات للتعاون والتنسيق بين أمانة التجمع لدول الساحل والصحراء ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب مشاركة الأمانة العامة للتجمع في اجتماعات القمة الأوربية التي عقدت بالقاهرة.

كما نجح التجمع في إنشاء صندوق خاص للتضامن لتقديم المساعدات الإنسانية عند الضرورة وتفويض رئيسه بمتابعة ذلك شخصيًا، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للتجمع، وأيضًا دعا التجمع إلى تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة وذلك لمواجهة التحديات والمتغيرات الدولية وآثارها السلبية[1].

رابعًا: انعكاسات التجمع على الدور الليبي في القارة الأفريقية:

تعددت تأثيرات تجمع دول الساحل والصحراء على الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، ومن بين هذه التأثيرات:

- مساندة أهداف أخرى للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهى تعزيز الدعوة للوحدة الأفريقية؛ حيث يرى

---

(1) كل شيء عن تجمع الساحل والصحراء، عمل تاريخي كبير من أجل استحقاقات العصر القادم، صحيفة الجماهيرية، طرابلس، عدد 1998/2/21.

العقيد القذافى أن التجمع يمكنه أن يكون حجر الزاوية للوحدة الأفريقية؛ فالتجمع يضم دولا أفريقية من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى، ويقول العقيد القذافى فى هذا الصدد: "نحن دخلنا عصرا جديدا مع تجمع الساحل والصحراء، وصفحة جديدة يمكن أن تقود أفريقيا للتوحد"[1].

- قيادة ليبيا للتجمع ستسمح لها بتنمية استثماراتها فى أفريقيا، خاصة فى قطاع المعادن والنفط بما يمثل احتياطيا استراتيجيا فى حال نفاد النفط الليبى، فقد وقعت ليبيا 270 اتفاقية فى مختلف المجالات منذ قيام التجمع، مع كل من بوركينا فاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا، كما تمت إقامة 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربع، كما قدمت ليبيا نحو 25 مليار دينار ليبى - تمثل 20% من إجمالى الاستثمارات الليبية بالخارج - لدعم الاستثمارات فى دول التجمع[2].

- مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوربى والتكتلات الاقتصادية الموجودة فى العالم حول القضايا الأفريقية، ويظهر هذا الهدف بوضوح فى نص خطاب العقيد القذافى إبان قمة التجمع فى فبراير عام 2000 إذ يقول: "إن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوربية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين"، وأضاف أن " العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين؛ فأوربا لا تفضل التعامل مع تجمعات إقتصادية[3].

- دعم الوجود العربى فى أفريقيا، حيث أن المساعى الليبية فى جعل تجمع الساحل والصحراء أفروعربيا هى نتاج لرغبتها فى تعزيز الوجود

---

(1) Scott Anderson "The Makeover: Libya's Muammar Qaddafi". http://www.middleeastinfo.org/article1786.html.

(2) حسين معلوم، مصدر سابق، ص 451.

(3) نص كلمة العقيد القذافى فى الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية أنجامينا، 4 فبراير 2000 فى: د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، مصدر سابق، ص 58.

العربى فى أفريقيا، كما أن انضمام عدد من الدول العربية يؤكد أن تغير نظرتها السلبية للتجارب الوحدوية السابقة مع ليبيا، كمـــا أن الاتـــساع الجغرافى للتجمع يعكس طموحا ليبيا لقيادة منطقة الساحل والصحراء.

- دعم الوجود الإسلامى فى أفريقيا، إذ اعتمدت ليبيا فى بناء التجمع على الدول التى يقطنها أغلبية مسلمة فى الـــدول الأفريقيـــة غيـــر العربيـــة "نيجيريا، جامبيا، اريتريا، ..."؛ وهو محاولة للاستفادة من أنشطة جمعية الدعوة العالمية الإسلامية فى هذه الدول هذا من جهة ومن جهة أخـــرى استخدام البعد الإسلامى فى الترويج للخطاب الليبى الجديد بعـــد انتهـــاء الحرب الباردة فى أفريقيا[1].

- لم تبد ليبيا أية شروط فى عضوية التجمع. فعلى سبيل المثال، وافقـــت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثـــل: إريتريـــا، ومصر، والسنغال، وتوجو، وبنين، ونيجيريا، وأفريقيا الوسطى وجامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وبوركينـــا فاســـو، وليبيريـــا، وســـاحل العـــاج، وغيرها[2]. ويعكس ذلك الأمر تراجعا لليبيا عن هدف مقاومة إســـرائيل داخل أفريقيا، لاسيما أن مبرر المقاومة لم يعد موجـــودا؛ فهنـــاك دول عربية تقيم علاقات بمستويات مختلفة مع إسرائيل، ومن ثم فـــإلزام دول أفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل أمر غير ذى معنى، وذلك وفقا لوجهة النظر الليبية[3].

- العودة مرة أخرى للأفكار الوحدوية التى فشلت فيها ليبيا من قبـــل مـــع

---

(1) د. محمد عاشور مهدى، "بعث الاتحاد المغاربى.. هل تتنكر ليبيا لأفريقيا؟"، http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/article27.shtml

(2) د. محمود أبو العينين "محرر"، التقرير الاســـتراتيجى الأفريقـــى، 2001 – 2002، مـــصدر سابق، ص 385 – 387.

(3) الحياة، 2000/11/14.

الدول العربية المجاورة، غير أن هذه العودة تتسم بالمرونة، فلم تـــصر فيها الجماهيرية على أن يكــون التجمـــع وحـــدويا، وقبلـــت الـــصيغة الاقتصادية لتأسيسه، وهذه المرونة الليبية تعكس الملامح الجديدة للسياسة الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية بعد انتهاء الحرب الباردة.

وترسيخاً للدور الليبي البارز والمتميز في دعم التجمع، فقد افتتح العقيد معمر القذافي في الأول من يونيو 2006، بالعاصمة الليبية طرابلس، القمـــة الثامنة لرؤساء دول وحكومات تجمع الساحل والصحراء، وبحثت القمة عددا من القضايا التي تهم دول المجموعة في مقدمتها التعاون الأمنـــي لمكافحـــة الإرهاب وإنشاء منطقة تجارة حرة والهجرة غيـــر الـــشرعية وعـــددا مـــن مشروعات التنمية المشتركة في الدول الأعضاء، فضلا عن القضايا السياسية مثل النزاع السوداني - التشادي وأزمة دارفور وقضية الصومال ومـــشكلة كوت ديفوار وغيرها.

وقد طالب العقيد القذافي في كلمته في افتتاح القمـــة، باســـتغلال كـــل الامكانات الاقتصادية والزراعية لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنميـــة القـــارة، واستغلال القدرات واقترح تزويد الأمانة العامة للتجمع بالعناصـــر اللازمـــة للقيام بدراسات لمكافحة التصحر والجراد، كما طالب بالتغلب على النزاعات التي تعرقل التنمية خاصة دارفور والصومال والتوتر بين تشاد والـــسودان، وبين إثيوبيا واريتريا وإرسال لجنة تقصي حقائق إلى تشاد.

وقد تضمن مشروع البيان الختامي للتجمع، التأكيد علي:

- ضرورة حل أزمة دارفور داخل الإطار الأفريقي والاعتماد على قوات الفصل الأفريقية.
- التركيز علي محور إقامة منطقة التجارة الحرة، وفق أربعة تـــصورات فنية لشكل العلاقات التي تربط بين الدول الأعضاء عند إنشاء المنطقـــة،

فالتعاون بين هذه الدول يمكن أن يقوم إما على التضامن أو التكامل أو الحرية الكاملة لكل دولة أو دمج كل هذه المفاهيم في نظام خاص يلتزم به الجميع.

- دعم البحث الزراعي وتشجيع المزارعين على تبني أنماط الزراعة البيولوجية مع التوسع في زراعة المحاصيل التي تدخل في اطر الأمن الغذائي للدول الأعضاء.

- إنشاء هيئة عليا للمياه تضم في عضويتها كل دول التجمع تهدف إلى إقرار وتبني سياسات مائية تقوم على الترشيد والاستخدام الأمثل.

- تكثيف المشاورات لتعبئة الموارد المالية للشروع في المرحلة الموسعة لتنفيذ برنامج الأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) والذي بدأ مرحلته الأولي بدعم مالي ليبي يقدر بـ9.3 مليون دولار، وتم تنفيذه في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان، ويجري الإعداد لتنفيذه بدول بنين وجيبوتي واريتريا وجامبيا ونيجيريا وأفريقيا الوسطي والسنغال وتوجو.

- إنشاء هيئة عليا لتنمية الصحراء والبدء سريعا في تنفيذ مشروع الحزام الأخضر لمواجهة ظاهرة التصحر.

- مشروع إنشاء السكك الحديدية بين ليبيا وتشاد والنيجر وتشاد، كمرحلة أولي ضمن برنامج النيباد[1].

ورغم هذه المشروعات الطموحة وغيرها، فإن التجمع ما زال يواجه بالعديد من التحديات، أهمها:

- التفاوت الكبير بين الدول الأعضاء في المستوي الاقتصادي والتنموي

---

(1) مسعود الحناوي وأسامة عبد العزيز، القذافي يفتتح قمة الساحل والصحراء، الأهرام، القاهرة، عدد 43642، الجمعة 2006/6/2، ص 1.

والتركيبة القبلية والعرقية والتي توجد نزاعات بين بعضها والبعض الآخر مثل السودان وتشاد، وقد حاولت قمة طرابلس تهدئة الأوضاع ونزع فتيل التوترات الداخلية والحدودية بين الدول الأعضاء حتى تتفرغ لمشروعات التنمية. لكن الأمر بدا أصعب بكثير من إمكانات القادة على احتوائه، وأنه لن يمكن بهذه السرعة احتواء تلك النزاعات أو حلها سواء كانت داخلية أو بين دول أعضاء. وهو ما ينعكس بالسلب على تنفيذ مشروعات التنمية. ولكن ذلك لم يمنع الاتفاق على مشروعات تنموية تحتاج إليها دول أعضاء بشدة مثل السكك الحديدية والطرق وإنشاء بنك لتنظيم سوق النقد وتمويل المشروعات في إطار منطقة تجارة حرة لدول المنظمة تسهم في إنعاش اقتصاداتها التي يتعثر معظمها تحت عبء الديون والفقر والفساد.

- ظاهرة الهجرة غير المشروعة: فالقضاء عليها لن يتم إلا بتوفير مستوى المعيشة اللائق لهم في دولهم. وهذا لن يتحقق بدوره إلا عبر مشروعات تنمية لن تستطيع كل دولة وحدها إنجازها، وإنما بتعاون من دول التجمع القادرة على المساعدة المالية وتوفير الخبرة الفنية. ولن يتم ذلك أيضا إلا إذا أثبتت الحكومات جديتها في مكافحة الفساد المستشري وحسن إدارة الموارد القليلة المتاحة للتنمية.

- ظاهرة الإرهاب: والتي تستوجب التعاون الأمني بصورة أوثق بين أعضاء التجمع، وخاصة مع تعدد التقارير عن لجوء الكثير من أعضاء الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى الفضاء الصحراوي والجبال في بعض الدول مستغلين عدم قدرتها على إحكام السيطرة على حدودها تماما. فالإرهاب أحد التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية المستهدفة لأنه يزعزع الاستقرار الذي يعد العدو الأول للاستثمار[1].

---

(1) عطية عيسوي، الساحل والصحراء.. طموح يحتاج لإرادة فولاذية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 43643، السبت 3 يونيو 2006.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، التي تمحورت حول: أهمية منطقة المحيط الأفريقي فى أجندة السياسة الخارجية الليبية، ومدى التغيير فى العلاقات بين ليبيا وأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ومدى سعى الجماهيرية الليبية لتغير صورتها لدى العالم، ومدى لعب الجماهيرية أدوار مهمة داخل القارة الأفريقية بالتعاون مع الدول الأفريقية، وطبيعة العوامل المتحكمة فى هذه الأدوار، ومظاهر هذه الأدوار وانعكاساتها على مكانة الجاهيرية في القارة الأفريقية.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، وغيرها، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول: تناول الأول الدور الليبي في أفريقيا قبل 1990، من حيث محددات هذا الدور الليبي في أفريقيا، وقضاياه الرئيسية، وتناول الثاني محددات الدور الإقليمي الليبي في أفريقيا بعد 1990، وفي إطارها تم التمييز بين المحددات الداخلية، والمحددات الإقليمية، والمحددات الدولية.

وتناولت الفصول التالية مظاهر الدور الليبي وانعكاساته على المكانة الليبية في القارة، حيث تناول الفصل الثالث الدور الليبي في تسوية النزاعات المسلحة في أفريقيا (1990 – 2005)، وتناول الرابع الدور الليبي في الدفع باتجاه تحقيق الوحدة الأفريقية، وتناول الخامس، الدور الليبي ودعم جهود التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وبعد هذا العرض، خلص الباحث إلى عدد من النتائج، منها:

1- مع تعدد المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي حكمت السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، منذ قيام ثورة الفاتح (1969)

وحتي نهاية الحرب الباردة (1990)، فإنه داخل هذه المحددات كانت هناك عوامل أكثر تأثيراً في صياغة وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، لعل في مقدمتها القيادة السياسية الليبية، وتحديداً دور العقيد معمر القذافي باعتباره قائد الثورة، وملهمها، ومنظرها الرئيسي، وما كان لأفكاره ورؤاه من انعكاسات على السياسة الخارجية الليبية.

2- إن تقلص العوائد النفطية الليبية فى الثمانينيات حد من النشاط الاقتصادى الليبى فى أفريقيا خاصة المعونات والقروض، كما أن تشابه الهياكل الإنتاجية بين ليبيا والدول الأفريقية مثل عائقا أمام نمو التبادل التجارى بين الجانبين، يضاف إلى ذلك أن التغيير المستمر للحكومات فى أفريقيا وتغير توجهات السياسة أضعف من فاعلية الدور الاقتصادى الليبى فى أفريقيا.

3- أن تركيز ليبيا على قطاع المعادن فى نشاطها الاستثمارى في أفريقيا، يعكس رؤيتها للاستفادة المشتركة من قدرات القارة، ولذلك قامت بالاشتراك مع البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى بتمويل مشروع لإنتاج الكوبالت والنحاس فى زائير، وكذلك فى الجابون والنيجر، كما ساهمت فى العديد من شركات المعادن فى أفريقيا.

4- أتاح نظام الاستقطاب الدولي خلال الحرب الباردة، حرية نسبية فى ممارسة ليبيا لنشاطاتها داخل القارة، إلا أن نتائج هذه النشاطات لم تكن بحجم ما تم رصده من نفقات اقتصادية، وهو ما فسره البعض بوجود عشوائية في السلوك الليبى فى بعض الأزمات، وبسبب رفض الدول الأفريقية للعقلية الليبية الرامية للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية.

5- أن التطورات والتحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب البـاردة، وتزايد الحديث عن نظام دولي جديد أحادي القطبية، أفرزت العديد مـن الانعكاسات على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، سـواء على مستوي المصالح والأهداف أو على مستوي السياسات والأدوات، الأمر الذي يتطلب الوقوف على طبيعة المحددات التي حكمت السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

6- إن أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، تتسم بالمرونة وعدم الجمود، وتتكيف مع الظروف الإقليمية والدولية، وهو ما يعكس قدرة ليبيا على مواصلة دورها الإقليمى فى القـارة. فهنـاك أهـداف متغيرة ارتبطت بظروف الحرب الباردة، مثل: مقاومة النفوذ الأجنبـى وخاصة الإسرائيلى، ودعم حركات التحرير، ومساندة النظم الثورية فى أفريقيا، كما أن هناك أهداف ظهرت فى مرحلة ما بعد انتهاء الحـرب الباردة، مثل: تعزيز الوحدة الأفريقية، ودعم التكامل الإقليمى، ولعـب دور فى تسوية المنازعات فى أفريقيا.

ولكن ظلت هناك أهداف ثابتة أبرزها: محاولة لعب دور إقليمى فـى القارة الأفريقية، وكذلك فى النظام الإقليمى الفرعى، ودعم الوجود العربـى والإسلامى فى أفريقيا، وتعزيز المصالح الاقتصادية مع دول القارة.

7- اتساق أدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية مع أهداف المرحلة، فحينما تبنى النظام الليبى أهدافا ذات طبيعة ثورية، ارتبطـت بها الأدوات بشكل وثيق حيث ركزت على الأدوات العسكرية، وتسييس معوناتها الاقتصادية والثقافية لتحقيق أهـدافها السياسية فـى القـارة الأفريقية، وساعد على ذلك ظروف الحرب الباردة، وما وفرتـه مـن هامش للمناورة وإمكانية استخدام هذه الأدوات، إلا أنه تمـت إعـادة النظر في هذه الأدوات وطبيعتها بعد نهاية الحرب الباردة، بما يتـسق

وسمات المرحلة الراهنة، التي تتسم بالهيمنة الأحادية على قمة النظام الدولي، وتأثير ذلك على الأدوار الدولية للقوي الإقليمية في مختلف المناطق العالمية.

8- إن الدور الإقليمي الليبي في القارة الأفريقية، يصطدم بالعديد من التحديات النابعة من داخل القارة، فلازالت هناك نزاعات حدودية بين الدول الأفريقية لم يتم حسمها إلى الآن، وقد انعكست هذه النزاعات على العلاقات بين الشعوب؛ كما أن هناك مساحة كبيرة من الاختلافات في الثقافة والولاء للدول الكبرى، الأمر الذى يحتاج إلى مزيد من الوقت، هذا فضلا عن مشكلة التمويل اللازمة لإقامة المؤسسات الوحدوية؛ وهذه المشكلة تقف عقبة أمام إنشاء آلية أفريقية فعالة لفض واحتواء النزاعات الأفريقية.

9- إن الدور الإقليمي الليبي، في القارة الأفريقية، لا يلقى قبولا من الدول الكبرى – صاحبة المصالح فى القارة – وفى مقدمتها الولايات المتحدة، وفرنسا، فالولايات المتحدة، ترفض التغلغل الليبي فى القارة، خاصة فى ظل العداء بين الجانبين، وإدراك الولايات المتحدة أن هذا الدور سيكون على حساب مصالحها، خاصة وأنه في جانب منه يقوم على توعية أبناء القارة بالمخاطر التي تواجههم، ومنها سعي الدول الكبرى للهيمنة على مقدراتهم.

قائمة المراجع

القسم الأول

المصادر باللغة العربية

أولاً: الوثـائـق:

1. الأمم المتحدة ، **تقرير عـن أفريقيـا لعـام 1998** ، (أديـس أبابـا، اللجنـة الاقتصادية لأفريقيا ، 1998م).

2. الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا** (أديـس أبابـا، اللجنـة الاقتصادية لأفريقيا، 2001م).

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربيـة للعـام 2002، عمان، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنمـاء الاجتماعي والاقتصادي، 2003.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعـام 1998، عمـان، منشورات برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائي والـصندوق العربـي للإنمـاء الاجتماعي والاقتصادي، 1999.

5. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، **رحلة القائـد الإسـلامية**، سـجل وثـائقي (طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، أكتوبر 1998م).

6. مجلس التخطيط بشعبية طرابلس، أعمال وبحوث فريق دراسة التنميـة فـي شعبية طرابلس، 2002.

7. نص خطاب العقيد القذافى أمام قمة سرت الثانية، 3 مـارس 2001، الحيـاة، 2001/3/3.

8. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، ليبيا - تقرير التنمية البشرية 1999 طرابلس، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، 2000.

9. وثيقة إعلان سرت "ليبيا" مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية، الدورة غير العادية، 8 - 9 سبتمبر 1999.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم العنانى (محرر)، النظام القانونى الدولى فى مفترق الطرق، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى، الطبعة الأولى، 1992.

2. إبراهيم نصر الدين، **الموسوعة الأفريقية**، (القاهرة، جامعة القاهرة، المجلد الخامس، مايو ، 1997م) ص 32 - 33.

3. إجلال رأفت "محرر"، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

4. أحمد الجبير، العلاقات العربية الأفريقية، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1992.

5. أحمد الرشيدي (محرر)، موسوعة أحداث القرن العشرين، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000.

6. أحمد حجاج، "الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، رؤية مقارنة"؛ ضمن محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2001.

7. أمين أسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية بيروت، دار الكلمة، 1983، ط2، ص 37 - 41.

8. أمين هويدى (وآخرون) لا للتهديدات الأمريكية والصهيونية للجماهيرية، القاهرة، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، 1996.

9. بوب ودوارد، الحجاب، الحروب السرية للمخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط، ترجمة سامى الرزاز، سينا للنشر، القاهرة، 1990، ص 34 ـ 68.

10. جمال حمدان، **دراسة في الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية الليبية**، القاهرة، عالم الكتب، 1973.

11. حسين معلوم "محرر"، التقرير الاستراتيجى الأفريقى 2002، طرابلس، معهد الإنماء العربى، 2003.

12. حمدي عبدالرحمن، " **مشكلة جنوب السودان، دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع**" (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م).

13. سامى حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970.

14. سعد خليل العزيرى، **التحضر في كتاب الجماهيرية**، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

15. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية ـ الأمريكية 1940 ـ 1992، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994.

16. السيد فليفل، الحروب الأهلية في إفريقيا، محاولة للتفسير التاريخي، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999م).

17. السيد يسين (محرر)، التقرير الاستراتيجى العربى 1990، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991.

18. السيد يسين، التقرير الاستراتيجى العربى 1987، القاهرة، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1988.

19. صبحي قنصوة (تحرير)، ليبيا فـي ثلاثـين عامـاً، التحـولات الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1969م – 1999م (طرابلس، الـدار الجماهيريـة للنشر والتوزيع والإعلان 1999م).

20. صلاح سالم (محرر)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب البـاردة، (جامعـة القاهرة، مركز دراسات الدول النامية، 2000م).

21. صلاح صبري، أفريقيا وراء الصحراء، القاهرة، مكتبة النهـضة العربيـة، 1960.

22. عبدالسلام محمد شلوف وآخرون، وثائق أفريقية، طرابلس، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، 2001.

23. عبدالعزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهـد الاسـتقلال، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969.

24. على الصاوى (محرر)، النخبة السياسية فى الوطن العربى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

25. على عيسى العدوان، أزمة لوكيربى، 1988 _ 1999، حالة دراسية، (عمان، دار وائل للنشر، 2003).

26. عمار المبروك الطيف "محرر"، ليبيا، تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999

27. فوزي أحمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، طرابلس، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط. 2، 1426 هـ.

28. محمد الجبالي، الإتحاد الأفريقي والخروج بالقارة من الأزمات، المؤسسة العامة للإعلام، ليبيا.

29. محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجى العربى - 1996، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997.

30. محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجى العربى 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996.

31. محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسى للعلاقات العربية الأفريقية 1952–1977، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 1991

32. محمد المبروك يونس، **جغرافية ليبيا البشرية**، بنغازي، جامعة قار يونس، 1995

33. محمد زاهى المغيربى، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى ليبيا، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

34. محمد سعد أبو عامود، **جماعات الإسلام السياسي والعنف في الوطن العربي**، (القاهرة، دار المعارف، سلسلة كتاب أكتوبر، 1992).

35. محمد عبداللطيف، **أفريقيا العربية** (طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1998م).

36. محمود خيرى عيسى (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

37. المختار مطيع، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة**، الدار البيضاء، منشورات إيزيس، الطبعة الأولى، 1993.

38. المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، ثورة الفاتح وأفريقيا، طرابلس، المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولي، 1985.

39. مصطفى علوى، أزمة قارة - دراسة فى العلاقة بين أزمة التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الأفريقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986.

40. معمر القذافى، الكتاب الأخضر، طرابلس، المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990.

41. المفوضية العليا لشئون اللاجئين ، **حال اللاجئين في العالم 97 - 1998**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1997.

ثالثاً: تقارير ودوريات:

1. إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 30 مايو 1999م).

2. إبراهيم نصر الدين، "مشكلة الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى"، المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 63، 1984.

3. إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في إفريقيا، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد (130).

4. أحمد الرشيدي، الاتحاد الأفريقي، دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية، حول أفريقيا والعولمة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 12 - 2002/2/14، مجلة دراسات، طرابلس، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002).

5. احمد الصاوى، "الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربيـــة ضـــد الجماهيريـــة .. السياسة الخارجية الليبية فى أفريقيا نموذجا"، مجلة مستقبل العالم الإسلامى، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامى، عدد 6، ربيع 1992.

6. أحمد حجاج، "الاتحاد الأفريقى ومنظمة الوحدة الأفريقية، رؤيـــة مقارنـــة"؛ ضمن محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقى ومـــستقبل القـــارة الأفريقيـــة، القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2001.

7. أحمد طه محمد، "الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وأفريقيا"، **الـــسياسة الدولية**، القاهرة، عدد 141، يوليو 2000.

8. أحمد طه محمد، "قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد"، **السياسة الدوليـــة**، (عدد 113، يوليو 1993).

9. أحمد ناجي، "الاتحاد المغاربي، طموحاته وإشكالياته"، **الـــسياسة الدوليـــة**، القاهرة، عدد 111، يناير 1993.

10. أحمد يوسف القرعى، "هوية الكيان الأفريقى الجديد"، الأهرام، 2002/7/4.

11. إدريس حسن المهدى بدر، المشكلات التى خلفها الاستعمار الأوربـــى فـــى القارة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، مركـــز البحـــوث والدراســـات الأفريقية، طرابلس، العدد الخامس، يناير 2001، ص 85 ـ 90.

12. إدريس حسن المهدى بدر، المشكلات التى خلفها الاستعمار الأوربـــى فـــى القارة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، مركـــز البحـــوث والدراســـات الأفريقية، طرابلس، العدد الخامس، يناير 2001.

13. أمانى محمود فهمى، النزاع الحدودى بين تشاد وليبيـــا والـــدور المرتقـــب للقضاء الدولى، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 117، يوليو 1994.

14. أنس مصطفي كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظـــام الـــدولي

الجديد، القاهرة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 107، يناير 1992.

15. بدر حسن شافعي، "**الساحل والصحراء، الدور الليبي في أفريقيا**"،

16. http//www.islamionline.net/Arabic/politics/2001/08/artict.e32/htmt

17. بدر حسن شافعى، "السياسة الليبية فى أفريقيا فى التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 140، أبريل 2000.

18. بدر حسن شافعى، "القمة الفرنسية الأفريقية، محاولة للتقييم"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، أبريل 2001.

19. بدر حسن شافعي، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، إسلام أون لاين، ،http2001/5/19

//www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article17.shtml

20. بدر حسن شافعي، قمة لوساكا.. الاتحاد الإفريقي يخرج إلى النور، إسلام أون لاين.

http//www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/07/article10.shtml

21. البشير علي الكوت، منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - دراسة مقارنة، مجلة دراسات، طرابلس، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002)

22. بياتريس أيبو، أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا، محاضرة نظمها المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، بتاريخ 24 - 6 - 1370ب و.ر (2002ف).

23. جاسم خالد السعدون، "المستقبل الاقتصادي للخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت، عدد 161، يوليو 1992.

24. جاكلين جراين، "حقيقة الأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية المساعدات الدولية مازالت غير كافية"، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة، هيئة الاستعلامات، عدد 1991/10/15.

25. جان فرانسوا بايار، أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا، محاضرة نظمها المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، بتاريخ 24 – 6 – 1370ب و.ر (2002ف).

26. جمال محمد السيد ضلع، "توجهات وجهود نكروما الوحدوية فى إطار حركة الجامعة الأفريقية"، أفاق أفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، العدد 3، خريف 2000.

27. جمعة مهدى الفزانى، المبادرة الليبية بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقى، لقاء القمم، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 2002.

28. حسام الإمام، الصراعات الإقليمية في أفريقيا، قراءات استراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 11، نوفمبر 2002.

29. حسن ساتى، "هل تتأهل ليبيا لحل مأزق الحكم فى السودان؟"، الشرق الأوسط، 1999/3/22.

30. حسن نافعة، "تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 136، يونيو 1990م).

31. حمدي عبدالرحمن، "**العرب وأفريقيا رؤية اقتصادية**"، موقع الجزيرة نت، 2002/8/8.

32. ـــــــــــــ، إفريقيا والعولمة، القاهرة، المؤتمر السنوى الأول للدراسات المصرية الإفريقية، فبراير، 2004.

33. ـــــــــــــــــ، "قمة لوساكا ومستقبل الاتحـــاد الأفريقـــى"، الـــسياسة الدولية، القاهرة، العدد 146، أكتوبر 2001.

34. ـــــــــــــــــ، التعددية وأزمة بناء الدولة فـــي إفريقيـــا الإســـلامية، (القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م).

35. ـــــــــــــــــ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998).

36. خالد حنفى على، "أزمة لوكيربى..التأثير الداخلى والخارجى على ليبيا"،

37. http:/www.aljazeera.net/in _ depth/lockerbie _ crisis/2003/8/8 _ 24 _ 10.htm.

38. خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة، إسلام أون لاين؟

39. hp،//www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml

40. خالد حنفى على، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي؟، القاهرة، ملـــف الأهـــرام الإســـتراتيجي، مركـــز الأهـــرام للدراســـات الـــسياسية والاستراتيجية، عدد يونيو 2005.

41. خالد حنفي، نهاية المنظمة ومولد الاتحاد الأفريقي، إسلام أون لاين.نت/9 – 7 – 2001

http//www.islamonline.net/Arabic/news/2001 _ 07/09/Article18.shtml

42. خالد حنفي، نهاية المنظمة ومولد الاتحاد الأفريقي، إسلام أون لاين.نت/9 – 7 – 2001

http، //www.islamonline.net/Arabic/news/2001 _ 07/09/Article18.shtml

43. خطاب العقيد القذافى فى احتفالات ثورة الفاتح بالعيد الحادى والثلاثين، الحياة، 2000/9/2.

44. خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001.

45. راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مجلة البيان، albayan _ magazine.com/files/africa/8.htm//،http

46. رجاء إبراهيم سليم، الأزمة الكونغولية وتداعياتها، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 135، يناير 1999.

47. سامح غالى، المبادرة الليبية فى أزمة لوكربى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 131، يناير 1998.

48. سامية بيبرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقى"، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 144، أبريل 2001.

49. سليمان علي بلدو، الوساطة الليبية لإنهاء الصراع في شرق السودان، المهدِّدات ومتطلبات النجاح، صحيفة الحياة، لندن، عدد 2006/2/4.

50. السنوسى بسيكرى، **"النظام السياسي الليبي رؤية تحليلية للأهداف والمسار وتوقعات المستقبل"**

Httm://www.PPSC.info/MainPages/Arabic/Tathqeef/n

51. ــــــــــــــ، ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط، موقع الجزيرة نت، تحليلات سياسية، 2003/12/25.

52. ــــــــــــــ، محاور أساسية للإلمام بالاقتصاد الليبي وفهم طبيعته، موقع المختار ليبيا علي شبكة الإنترنت.

53. السيد عوني عثمان، "الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق"، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 102، أكتوبر 1990م).

54. الشيماء علي عبدالعزيز، "العلاقات الأمريكية وجنوب أفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (عدد 133، يوليو 1991م).

55. صبحي قنصوة، العنف الإثني في رواندا، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، العدد (2)، سبتمبر 2001م).

56. صلاح إبراهيم، المواجهة الأمريكية ـ الليبية فوق المتوسط، تقييم لإدارة الصراع للأزمة، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، بيروت، عدد 29، 1989.

57. صلاح إبراهيم، تحركات "نيمتز" و"الأواكس" فى جنوب البحر المتوسط تكشف المخطط الأمريكى ضد الجماهيرية الليبية، مجلة الأفق الاستراتيجى العربى، عددان 6 ـ 7، بيروت، 1983.

58. صلاح سالم، "قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي"، **السياسة الدولية**، عدد 117، يوليو 1994.

59. طه عبدالعليم، "سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفييتي"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، بيروت، عدد 20، أبريل 1987.

60. العارف نصر عبدالسلام، التعاون العلمى العربى الليبى الأفريقى، مجلة الدراسات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، عدد 5، يناير 2001.

61. عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية"، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 93، يوليو 1988.

62. عبدالرحيم شلبى، تصفية القواعد العسكرية فى ليبيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 19، يناير 1970.

63. عبدالسلام الدويبي، الإبعاد الاجتماعية والسكانية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي، مؤشرات وتوجهات، تقرير فني استشاري غير منشور مقدم إلى مجلس التخطيط العام بليبيا، 2002.

64. عبدالله الاشعل، أزمة لوكربى من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية، مجلة السياسة الدولية، عدد 134، أكتوبر 1999.

65. عبدالله الاشعل، الجوانب القانونية للأزمة الليبية - الغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 109، يوليو 1992.

66. عبدالملك عودة وأحمد الرشيدي، **"تجمع دول الساحل والصحراء"** (القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات أفريقية، عدد 1، أغسطس 2001م).

67. عبدالملك عودة، "الاتحاد الأفريقى من سرت إلى لوساكا"، الأهرام، 2003/9/26.

68. عبدالملك عودة، "تمثيل الأقاليم فى الاتحاد الأفريقى"، الأهرام، 2003/9/24.

69. عبدالملك عودة، "قراءة سياسية فى المؤتمر الأفرو - أوروبى أبريل 2000"، آفاق أفريقية، المجلد الأول، العدد الثانى، صيف 2000.

70. عبدالملك عودة، التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاما الماضية، من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى، ضمن، كتاب العلاقات العربية الإفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

71. عز الدين شكرى، أزمة الدولة فى أفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 110، أكتوبر 1992.

72. عز الدين شكرى، ليبيا الخروج من تشاد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد94، أكتوبر 1988.

73. عطية عيسوي، الساحل والصحراء.. طموح يحتاج لإرادة فولاذية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 43643، السبت 3 يونيو 2006.

74. علاء سالم، تطور العلاقات الأمريكية - الليبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 96، أبريل 1989.

75. على الحوات، التعليم وسوق العمل دراسة قدمت إلى الموسم الثقافي للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية يوم 2002/5/23 ف

76. علي الدين عبدالرحمن، لجنة الوساطة تفشل في حل النزاعات والدول تفضل التعاون مع الغرب - الأمم الأفريقية.. اتحاد بلا وحدة، 2001/7/14.

77. http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/07/article6.shtml

78. عمر راشد، ما الذى تفعله التجمعات الاقتصادية الأفريقية ؟، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2005.

79. عمران سلمان، "منطقة البحيرات العظمى والصراع الفرنسى الأمريكى"، الاتحاد، 2000/4/5.

80. فاضل الربيعى، "ليبيا إلى الداخل الأفريقى بالابتعاد عن الخارج العربى"، صحيفة الحياة، لندن، عدد 1999/10/12.

81. فوزى أحمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، طرابلس، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط. 2، 1426 هـ.

82. مازن الرمضاني، "الوفاق الدولي الجديد والعـــالم الثالـــث"، **مجلـــة المنـــار** (القاهرة، دار المنار للطباعة والنشر، عدد 66، يونيو، 1990م).

83. مجدى عمر، "ليبيا والعقيد القذافى.. خياراتهما الأفريقيـــة مـــأزق جديـــد أم مخرج صحيح؟"، صحيفة الاتحاد، الإمارات، عدد 1999/9/1.

84. محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي – المخاطر والفرص"، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 108، أبريل 1992.

85. محمد عاشور، "بعث الاتحـــاد المغـــاربى: هـــل تتنكـــر ليبيـــا لأفريقيـــا؟، 2001/01/27

86. http//www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/article27.shtml

87. محمد عاشور، "قمة سرت ومشروع الوحدة الأفريقية.. آفاق الفكرة وقيودها" أفاق أفريقية، المجلد الأول، العدد 3، خريف 2000.

88. محمد عبدالرحمن دياب، "خواطر فـــى عيـــد الثـــورة الليبيـــة"، الأهـــرام، 2000/9/7.

89. محمد عبدالرحمن دياب، "قمة سرت وحلم قيام الولايات المتحدة الأفريقيـــة"، الأهرام، 1999/9/15.

90. محمد عبدالرحمن دياب، "ميثاق الاتحاد الأفريقى الجديد.. وقمـــة لـــومى"، الأهرام، 2000/7/27.

91. محمد عبدالرحمن دياب، بعد ثلاثين عاماً على الفاتح، توجهات ليبية جديـــدة تجاه النظام العالمي الجديد **جريدة الاتحاد**، **الإمارات**، عدد 1999/9/15.

92. محمد عبداللطيف، **أفريقيا العربية** (طرابلس، جمعيـــة الـــدعوة الإســـلامية العالمية، 1998م).

93. محمود أبو العينين، "أبعاد أزمة المديونية لأفريقيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 93، يوليو 1988.

94. محمود أبو العينين، "إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي"، ندوة مصر وإفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1996).

95. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في ظل الجمهورية الثالثة"، **المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا**. (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 29 – 30 مايو 1999م).

96. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 59، 2000.

97. محمود أبو العينين، أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى، بحث مقدم لندوة الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 9 – 11 أبريل 1995.

98. محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الأفريقى..المستويان القارى والإقليمى الفرعى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، نشرة رقم 36، 1994.

99. محمود أبو العينين، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء فى عهد القذافى، فى أمين هويدى (وآخرون) لا للتهديدات الأمريكية والصهيونية للجماهيرية، القاهرة، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، 1996.

100. محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 140، إبريل 2000.

101. محمود خيرى عيسى، العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

102. المختار مطيع، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، الدار البيضاء، منشورات إيزيس، الطبعة الأولى، 1993.

103. مدحت الحيالى، أزمة لوكربى، دراسة فى الأسباب والتطورات والمواقف العربية والدولية، شئون عربية، عدد 91، 1997.

104. المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، ثورة الفاتح وأفريقيا، طرابلس، المركز العالمى لأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولي، 1985.

105. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الصراعات في أفريقيا، سلسلة الدراسات السياسية والاقتصادية والفكرية، صحيفة البيان، الإمارات، عدد 2001/9/11

106. مسعود الحناوي وأسامة عبدالعزيز، القذافي يفتتح قمة الساحل والصحراء، الأهرام، القاهرة، عدد 43642، الجمعة 2006/6/2.

107. مصطفى علوى، أزمة قارة - دراسة فى العلاقة بين أزمة التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الأفريقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986.

108. مصطفي عمر التير، التحديث والتنمية وإسهامات التعليم العالي دراسة قدمت إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي طرابلس ليبيا 27 - 29 أكتوبر 2002.

109. معمر القذافى، الكتاب الأخضر، طرابلس، المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990.

110. نادية يوسف بن يوسف، ربيعة خليفة الصرماني، الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية، مجلة دراسات، العدد العاشر، (الخريف)، 1370 و.ر (2002).

111. نجلاء محمد نجيب، نخبة المجتمع الهيدروكربونى فى الجماهيرية الليبية، فى على الصاوى، النخبة السياسية فى الوطن العربى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

112. نصر القفاص، حكاية مبادرة نيباد من الألف إلي الياء، معركة التنمية الدائمة في أفريقيا انطلقت من لوزاكا، الأهرام، عدد 43085، 2004/11/22

113. هاكوب دير هوفنسيان، الغارات الأمريكية على الجماهيرية الليبية، الحدث وأبعاده العسكرية، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، عددان 17 – 18، بيروت، 1986.

114. هانى خلاف، "قراءة فى فكر الأخ العقيد القذافى نحو فضاء عربى أفريقى"، الأهرام، 2000/11/1.

115. هيثم سعد الدين، ليبيا تسعي لطي كل الملفات التي تؤخر تحسين علاقاتها مع الخارج، الأهرام، القاهرة، تقارير المراسلين، عدد 42878، 2004/4/29.

116. وحيد عبدالمجيد، "ثلاثين عاما على الفاتح توجهات ليبية جديدة تجاه النظام العالمى"، صحيفة الاتحاد، الإمارات، عدد 1999/9/10.

117. ياسين العيوطي، "أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة" السياسة الدولية، (عدد 106، أكتوبر 1991م).

118. يحيى غانم، أديس أبابا... قمة التحول من الرؤى إلي الواقع!، الأهرام، القاهرة، عدد 42939، الثلاثاء 2004/6/29.

119. يوسف نور عوض، "القذافى ونظرية الفضاءات"، صحيفة القدس العربى، لندن، 2000/2/6.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. أبو عجيلة عبدالسلام المبروك، **العلاقات الليبية الجنوب أفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2005)
2. خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004.
3. خليفة عبدالسلام الشاوش، الدور السياسى لمنظمة الوحدة الإفريقية فى دعم القضايا العربية فى الفترة من "1990 – 2000"، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، عمان، 2003).
4. عبدالمجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 2001.

خامساً: صحف

1. صحيفة البيان، الإمارات، عدد 2001/9/11، وعدد 642، 2003/9/5، وعدد 642، 2003/9/5.
2. صحيفة الجماهيرية، طرابلس، عدد 1998/2/21.
3. صحيفة الحياة، لندن، عدد 2000/11/14، وعدد 1999/8/27، وعدد 2000/7/6، وعدد 2000/7/6، وعدد 2001/11/10، وعدد 11333، 25 فبراير، 1994.
4. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد 13 أغسطس 2003، وعدد 2003/11/14، وعدد 2003/12/20، وعدد 2003/9/20، وعدد 2003/12/24، وعدد 2004/1/3.

5. صحيفة الفجر الجديد، الوحدة الأفريقية، عدد 9096، بتاريخ 1998/11/8.

6. صحيفة فاينانشال تايمز، لندن، عدد 26 مارس 2004.

القسم الثاني

المصادر باللغة الإنجليزية

First: Books:

1. Ibrahim Elbadawi, Nicolas Sambanis, "Why are there so many civil wars in Africa ؟Understanding and preventing violent conflict". (Washington DC., World Bank working papers, December 2000)
2. John Davis, Libyan Politics Tribe and Revolutions (London: I.B. Trus,1987)
3. Mahmoud G. El _ Warfally, Imagery and Ideology and Ideology in U.S.A. Policy Towards Libya: 1969 – 1982, Pihsburg University Press, 1995.
4. Raymond A. Hinnebusch "Libya: Personality Leadership of a Populist Revolution" in William Zartman (ed). Political Elites in Arab North Africa (New York: Longman Inc , 1982).
5. Ronald Bruce St. John, "The Libyan in Sub _ Saharan Africa 1969 – 1987" In Rene Lemarchand, The Green and the Black…op. cit.
6. The Military Balance 1998/99. (London: Oxford press for the International Institute for Strategic Studies.
7. UNDP. Human Development Report (New York: UNDP Publication, 1995).
8. United Nations, The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa, Report of the Secretary _ General, 1997.
9. W.B. Fisher, "Physical and Social Geography for Libya", Africa South of the Sahara 1995 (London: Europe Publications , 1995).
10. World Fact Book 2003.
11. www.cia _ gov/puplicticationsfactbook/geas/ly.html.

Second: Articles:

1. **Africa Report**, Gulf Conflict, "Exacerbates Africa's Economic crisis" (Johannesburg: the African Institute. Vol. 35 No 5, Nov _ Dec. 1990)
2. Asteris Huliaris Qadafi's Come Back: Libya and Sub _ Saharan Africa in the1990s African Affairs (Oxford University Press. Vol. 100 No.398 jan.2001)
3. John P. Mason, "Qaddafi 's Revolution and Change in Libyan Oasis Community", The Middle East Journal, (Washington. D.C: The Middle East Institute, Vol. 36,No 3,Summer 1982).
4. Lisa Anderson, "Libya's Qaddafi: Stiller command", Current History, Vol 86, No. 517, Feb 1987.Pp 65 _ 66.
5. Lucy Jones, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm.18_3_2003.
6. Mansour. O.El _ Kikhia, Libya's Gaddafi, the Politics of Contradiction (Florida: University Press Florida, 1997) P.116
7. Oye Ogunbadejo. "Qadhafi and Africa's International Relations". The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge University Press) Vol. 24, No1, 1986.
8. Rakiya Omaar, "Somalia، At War with Itself", **Current History.** (Colombia Univ. press) Vol. 91 ,No. (1) 565. May 1992.
9. Raymond A. Hinnebusch "Charisma Revolution, and State Formation Qaddafi and Libya". Third World Quarterly, Vol.6,nol. Jan 1984).
10. Ronald Bruce St. john. "Terrorism and Libyan Policy.1981 _ 1986". The Journal of Modern African Studies, Vol.24, No.1, 1986.
11. Sahr Jhon Kpundh, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Uni. Press, vol.32, no.1, 1994) p140.
12. Scott Anderson "The Makeover: Libya's Muammar Qaddafi". http://www.middleeastinfo.org/article1786.html.
13. Wang Yingying, Further Study on Aferican Regional Conflicts at The Turn of The Century, International Studies, April/May 2001.
14. William Thom, "Africa's Security issues through 2010", Military Review, July/ August 2000.
15. William Zartman, "The sources and Goals of Qadhafi's Foreign Policy" American Arab Affairs (Indiana: State University. Vol. 17. No 6.Fall 1983) Pp.54 _ 55.

Third: Web Sites:

1. http://www.ahdath.info/Members/elbadri/AhdatDawlia.2003_06_10.3934
2. http://www.algathafi.org/
3. http://www.aljazeera.net/indepth/arabic_african_relations/20002/8/8/8-3.htm.
4. http://www.aljazeer.net/in-depth/arabic-african-relations/2002/8/8-18-2.htm
5. http://www.aljazeera.net/news/arabic , 2003/12/12 - 22-8,htm
6. http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic-african-relations/2002/8/8-18-3.html
7. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm
8. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2861129.stm.
9. http://www.cia-gov/puplicticications/factbook/geas/ly.html.
10. http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?l=6
11. http://www.freerepublic.com/forum/a3b5a1a5e4681.htm.
12. http://www.worldbank.org/poverty /wrdpoverty/report

تنفيذ الطباعة والتجهيزات الطباعية

دار قباء الحديثة

للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

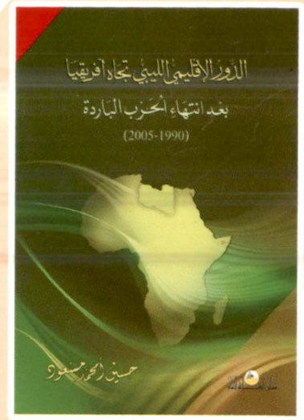
16 عمارات العبور - شارع صلاح سالم - مدينة نصر

تليفاكس 02/22621365 تليفون 02/24025777

محمول 0123140315

E-mail: modern_qubaa@hotmail.com

http://www.qubaaalhadetha.com



■ يقدِّم مجلس الثقافة العــام للقارئ الكريم مجموعةً من إصداراته الجديدة المتنوعة ، التي تتضمن أجنــاسًا أدبيةً وفنيةً ، تهدف إلى دعم الكتاب ونشر المعرفة وتنمية الذائقة الجمالية وإثراء الحركة الثقافية .. آمِلاً إسهامًا جادًا يضيف إلى الحراك الثقافي رصيدًا مميزًا وفضــاءً جديدًا للمعــرفة وللحيــاة.

مجلس الثقافة العام